

محمد سعيد الفعلي

١٠ ايار ١٩٢٠

حسن باالفعلي

يا فعلي
حسن

حسن يا الفعلي

حسن يا الفعلي

حسن يا الفعلي

محمد سعيد يا الفعلي



كتابُ

فصل الخطاب

في اصول لغة الأَعراب

تأْليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني

عُفِيَ عنهُ

وقد أُضيفَتْ اليهِ شرُوحٌ وزياداتٌ

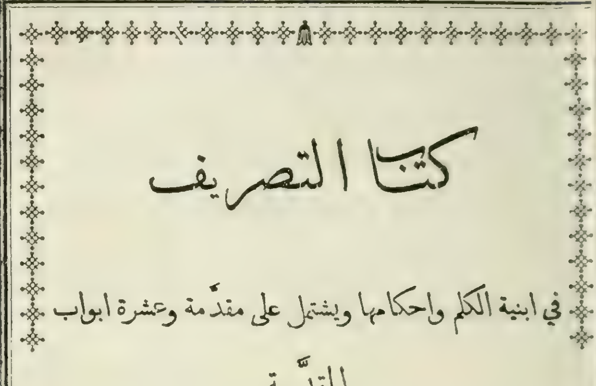
لاجل اتمام

الفائدة

طُبع في المطبعة الاميركانية في بيروت سنة ١٩١٣

بسم الله الفتّاح

الحمدُ لله الذي علمهُ يستغرق الاسماء والافعال. وبيده التصريف والسلامة والصحة والاعلال. حمدًا يزلفنا اليهِ يوم تُبلى السرائر. وتظهر الضمائر* اما بعدُ فهذا مختصرٌ جعلتهُ كالباب في قواعد التصريف والإعراب تستعين بهِ الطَلَبة الاصاغر. على الدخول الى مجلس الاكابر. وقد سميتهُ فصل الخطاب. في اصول لغة الأعراب. وقسمتهُ الى كتابين يشتملان على ابوابٍ وفصولٍ. تتضمن ما يحتمل مثلهُ من هذه الاصول. واستمدُّ الله سبحانهُ الميسرة. والتمس من اهل النظر المعذرة. والله حسبي ونعم الوكيل



كتاب التصريف

في ابنية الكلم واحكامها ويشتمل على مقدّمة وعشرة ابواب

المقدَّمة

في بيان التصريف والمتصرفات واجزائها وفيها ثلثة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الصرف وموضوعهِ

الصرف علمٌ باصولٍ تُعْرَف بها احوال ابنية الكَلِم التي ليست باعراب[1]. وموضوعهُ الفعل المشتق[2] والاسم المتمكن[3]. وهو يبحث فيها عن صورة البناء وتحويلها الى هيئةٍ اخرى لمعنًى آخَر[4]. فلهُ التقدُّم على النحو لانهُ يبحث عن ذات المفردات وذاك عن صفة المركبات كما ستعلم

(١) نُقيّد احوال الكلم بكونها ليست باعراب احترازًا عن نحو قام ابوك ورايت اباك . فانهُ من احوال ابنية الكلم الواردة من قبيل الاعراب فلا تكون من هذا الباب . والاعراب هو تغييرٌ يحدث في الكلم لعاملٍ يدخل عليها كقام ورايت في المثالين

(٢) الفعل المشتقُّ هو الذي يتحول الى امثلةٍ مختلفة كضرب ويضرب واضرب

(٣) الاسم المتمكن هو الذي يثنى ويجمع ويصغر الى غير ذلك مما ستعرفهُ

(٤) تحويل صورة الكلمة الى هيئة اخرى لمعنى اخر هو التصريف

الفصل الثاني
في اجزاء الكلم واحكامها

تتركب الكلم من الحروف الهجائيَّة وهي اصوات معتمدة على مقاطع الحلق واللسان والشفتين . غير ان منها ما يجري مجرى الحركة وهو الواو والالف والياء ويقال لهُ حرف العلة[1] . ومنها ما ليس كذلك

وهو الباقي ويقال لهُ الصحيح. ومن الصحيح ما يجري مجرى حرف العلة وهو الهمزة(٢). غير ان منها ما يثبت لفظًا في ابتداء الكلام ويسقط في الدَّرْج ويقال لهُ همزة الوصل(٣) ومنها ما يثبت فيهما جميعًا ويقال لهُ همزة القطع(٤)

واعلم ان حرف العلة اذا كان ساكنًا فهو حرف لينٍ. فان سكن بعد حركةٍ تجانسهُ فهو حرف المد(٥)

وهمزة الوصل(٦) تنحصر من تصاريف الافعال في امر ما سوى الرباعي وماضي ما فوقهُ ومصدرهِ مزيدةً في الاوائل. ودون ذلك همزة القطع ذاهبةً كل مذهبٍ على الاطلاق

---

(١) يجري حرف العلة مجرى الحركة لانهُ يناسبها في اللفظ وفي الاستعمال كما ستعرف

(٢) تجري الهمزة مجرى حرف العلة لانها تناسبهُ في قبول الاعلال كما ستعرف

(٣) همزة الوصل يلفَظ بها في ابتداء الكلام فيقال إجلس

يا رجل ولا يلفظ بها في حشوهِ فيقال يا رجل اجلس كانها لم تكن

(٤) همزة القطع يلفظ بها حيثما وقعت فيقال أكرِم يا رجل ويا رجل أكرِم ملفوظاً بها فيهما جميعًا

(١) يعتبَر في حرف اللين السكون فقط سواءٌ كان بعد حركة تجانسهُ كعُود وبَاب ونِيل ام لا تجانسهُ كثَوب وسَيف. واما حرف المدّ فيختص بالساكن بعد الحركة المجانسة لهُ كما في عُود واخويهِ

(٦) همزة الوصل في ما ليس من تصاريف الافعال لم ترِدْ الّا في ال التعريف وعشرة اسماء وهيَ اَسْم واَسْت واَبْن واَبْنَم واَثنان وامْرُءٌ وامْرَأَة واَبنة واَثنتان واَيْمُن في القسم

وتنقسم الحروف ايضاً الى شمسية وهي التي تُدغَم فيها لام التعريف وقمرية وهي التي تظهر معها اللام . اما الشمسية فهي ت ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ل ن فتقول التُّراب والثَّلج والدَّار وهلمَّ جرًّا بادغام اللام وتشديد الحرف الذي يليها. والبواقي قمرية فتقول الارض والباب والجبل وهلمّ جرًّا باظهار اللام

الفصل الثالث

في ما يلحق الحروف من الحركات والضوابط

الحرف إِمَّا متحركٌ او ساكنٌ. والحركة اما ضمٌّ او فتحٌ او كسرٌ. والالف قد تكون ممدودةً وغيرها قد يكون مشدَّداً. والهمزة تُقطَع تارةً وتوصل اخرى كما عرفت. ولكُلٍّ من ذلك علامةٌ تُرسَم فوق الحرف ما لم تكن كسرةً او علامة قطعٍ معها لهمزةٍ كُتِبَت بصورة الأَلف فتُرسَم تحتهُ. وقد اجتمع كل ذلك في قولك أَخُطُّ ٱلْهِجَآءَ. فان الهمزة الاولى مقطوعةٌ والخاء مضمومةٌ والطاء مشدَّدةٌ والهمزة بعدها موصولةٌ واللام ساكنةٌ والهاء مكسورةٌ والجيم مفتوحةٌ والالف ممدودةٌ. وعلامة كل واحدٍ مرسومةٌ لهُ في موضعها كما ترى

الباب الاول

في ابنية الافعال واحكامها وفيهِ تسعة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الفعل وانواعهِ

الفعل ما دلَّ على معنًى في نفسهِ مقترنٍ باحد الازمنة الثلثة . وهي الماضي والحال والمستقبل[1] . والمتصرف منهُ إِمَّا ماضٍ كضَرَبَ او مضارعٌ كيَضْرِبُ او امرٌ كاِضْرِبْ . وسياتي بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل

---

(١) تُقيَّد دلالة الفعل بكونها على معنًى مقترنٍ باحد الازمنة المذكورة احترازًا من نحو امس واليوم وغدٍ فان كل واحد منها يدلُّ على احد هذه الازمنة ولكن لا يدلُّ على معنًى مقترن بذلك الزمان فتكون دلالتهُ على الزمان فقط بخلاف نحو قام فانهُ يدلُّ على معني وهو القيام وهذا المعنى يدلُّ على زمانٍ وهو الماضي

الفصل الثاني

في ابنية الفعل واحكامهِ

يُبنَى الفعل على ثلثة احرفٍ الى اربعة. غيرانهُ قد يزاد فيهِ فينتهي الى ستةٍ. فإن خلا من زيادةٍ فهو المجرَّد. والاَّ فهو المَزيد. وكلهُ ان خلَت اصولهُ من حروف العلة والهمزة والتضعيف فهو السالم. فان خلت من حروف العلة فقط فهو الصحيح. وان لم تخلُ منها فهو المعتلُّ. ولكلٍ من ذلك اوزانٌ واحكامٌ ستذكَر

الفصل الثالث

في ميزان الافعال

لما كانت صيَغ الفعل تجري على مقادير معلومة جُعِل لها من لفظ الفعلِ ميزانٌ تُعتبَر بهِ. فقيل ان ضَرَبَ مثلاً على وزن فعَل. ومن ثَمَّ عبِّر عن الضاد بالفاء وعن الراء بالعين وعن الباء باللام وقس عليهِ.

وامَّا ما فوق ذلك فان كان اصلاً كُرِّرَت اللام في ميزانهِ فقيل ان دَحرَجَ على وزن فعلَلَ. وان كان زائدًا فان كان من بنية الموزون كُرِّر ما يقابلهُ فقيل ان قَدَّم على وزن فَعَّل واحمرَّ على وزن افعلَّ. والاذُكِر بلفظهِ فقيل ان أَكرَم على وزن أَفْعَل وقاتَل على وزن فاعَل وهلم جرًا. وعلى ذلك يُطلَق اعتبار كل موزونٍ (١). فقس عليهِ بالاستقراء

(١) اي ان كل ما يُوزَن مطلقًا يُعتبَر وزنهُ على هذا الاسلوب وذلك يشمل الاسماء ايضًا فيكون ضارِب على وزن فاعِل ومضروب على وزن مفعول وهلمَّ جرًّا

الفصل الرابع
في اوزان الافعال المجرَّدة

اذا كان الفعل المجرَّد ثلاثيًّا فامَّا ان تختلف حركة عينهِ بين الماضي والمضارع فيكون ماضيهِ مفتوح العين ومضارعهُ مكسورها كضَرَب يَضْرِب.

او مضمومها كنَصَرَ ينْصُرُ. او يكون ماضيهِ مكسور العين ومضارعهُ مفتوحها كعَلِمَ يعلْمَ. واماَّ ان تتفق فيكون مفتوح العين فيهما كمَنَعَ يمْنَع. او مضمومها كفَضُلَ يفْضُل. او مكسورها كحَسِبَ يحْسِبُ[1]. واذا كان رباعيًّا فليس فيهِ الاَّ فتح اللام الاولى في الماضي وكسرها في المضارع كدَحرَجَ يُدَحرِجُ وذلك مطَّرِدٌ فيهِ

واعلم ان جميع الافعال الثلاثية لاتخرج عن هذه الاوزان الستة ولكن لايجمعها كلها الاَّ السالم. والمفتوح العين فيهما لا يُبنَى الاَّ مما عينهُ او لامهُ حرف من حروف الحلق. وهي الهمزة والحاء والخاء والعين والغين والهاء كسأَل ومَنَع ونحوها. غير ان ما كان كذلك لايختص بهذا الوزن بل يُبنَى على غيرهِ ايضًا كشهِد وفرِح وغيرها

---

(١) نسمى الثلثة الأُوَل دعائم الابواب لكثرتها في لسان العرب.

والمضموم العين في الماضي والمضارع موضوعٌ للصفات الغريزية كالكرم والحسن ونحوهما ولا يكون الاَّ لازماً. والمكسور العين فيهما يغلب استعمالهُ في المعتل الفاء كورِث برِثُ وولِيَ يلي ونحوهما

الفصل الخامس
في مزيدات الافعال

اذا كانت الزيادة من بنية الفعل فلا بدَّ ان تكون من جنس العين كالدَّال في قدَّم او من جنس اللام كالراءِ في احمرَّ. واذا كانت خارجية فلا بُدَّ ان تكون من حروف الزيادة وهي عشرة يجمعها قولك سأَلتمونيها. والفعل ان كان ثلاثياً فقد يُزاد فيهِ حرفٌ فيكون على وزن أَفْعَلَ كأَكرَم. او فَعَّلَ كقَدَّم. او فاعَلَ كقاتَلَ. وقد يزاد فيهِ حرفان فيكون على وزن تَفَعَّلَ كتَقَدَّم. او تَفاعَلَ كتباعَد. او إِنفَعَلَ كإِنْطَلَق. او إِفْتَعَلَ كإِجتمَع. او إِفْعَلَّ كإِحْمَرَّ. وقد يُزاد فيهِ ثلثة احرفٍ فيكون على وزن

إِسْتَفْعَلَ كإِسْتَغْفَرَ. او إِفْعَوْعَلَ كإِحْدَوْدَبَ(١). وان كان رباعيًّا فقد يزاد فيهِ حرفٌ فيكون على وزن تَفَعْلَلَ كتَدَحْرَجَ. او حرفان فيكون على وزن إِفْعَلَلَّ كإِقْشَعَرَّ(٢). وهي اشهر المزيدات فيهما

---

(١) يكون أَفْعَلَ غالبًا للتعدية نحو أَجلَست زيدًا. وقد يكون للدخول في الشيءِ نحو أَصبحَ الراكب اي دخل في الصباح. ولقصد المكان نحو أَعرَق اي قصد العراق. وللمبالغة في المعنى نحو أَشغَلتهُ. ولصيرورة الشيءِ منسوبًا الى ما أُخِذ منهُ الفعل نحو أَغَدَّ البعير اي صار ذا غدَّةٍ. ولاصابة الشيءِ على صفةٍ نحو أَحمدتهُ. وللتحوُّل نحو أَقفَرَت الارض. وفعَّل للتعدية نحو فرَّحتهُ. وللتكثير نحو قطَّعت الحبل. وقد يكون لاتخاذ الفعل من الاسم نحو خيَّم القوم. وفاعَل للمشاركة بين اثنين فصاعدًا نحو ضارَب زيدٌ عمرًا. وقد يكون بمعنى المجرَّد نحو سافر زيدٌ. وبمعنى أَفعَل نحو عافاك الله اي أَعفاك. وتَفَعَّل لمطاوعة فعَّل نحو قدَّمتهُ فتقدَّم. وقد يكون للتكلف نحو تشجَّع الجبان. وللاتخاذ نحو توسَّدت التراب اي اتخذتهُ وسادةً. وتفاعَل للمشاركة نحو تَضارَب زيدٌ وعمرٌو. ولمطاوعة فاعَل نحو باعَدتهُ فتباعَد. وللتظاهُر بما ليس في الواقع نحو تمارَض زيدٌ اي تظاهر بالمرض.

وإِنفَعَل لمطاوعة فَعَل نحو قطعتهُ فانقَطَع . وإِفتَعَل لمطاوعتِهِ ايضًا نحو جمعتهُ فاجتَمَع . وقد يكون للاتخاذ نحو إِحتَطَب . وللمبالغة نحو إِكتَسَب . وإِفعَلَّ للمبالغة وهو يختصُّ بالالوان والعيوب نحو إِحمَرَّ وإِعوَرَّ . وللدخول في الصفة نحو إِصفَرَّ النبات اي دخل في الصفرة . وإِستَفعَل للطلب نحو إِستَغفَر . ولاصابة الشيء على صفةٍ نحو استحسنتهُ . وللتحوُّل نحو إِستَحجَر الطين . وإِفعَوعَل للمبالغة نحو إِحدَودَب الشيخ . وتَفَعْلَل لمطاوعة فَعْلَل نحو دحرجتهُ فتَدَحرَج . وإِفعَلَلَّ للمبالغة نحو إِقشَعَرَّ . وهي اشهر المعاني واكثرها دورانًا في الكلام

وقد يوجد من المزيدات اوزان أُخَر . وهي إِفعَوَّل نحو إِجلَوَّز . وإِفعالَّ نحو إِحمارَّ . وإِفعَنلَى نحو إِسلَنقَى . وإِفعَنلَل نحو إِحرَنجَم . وهي من نوادر الابنية

(٢) ويلحق بالرباعي ابنيةٌ من الثلاثي نحو جَلبَب وحَوصَل وبَيطَر ودَهوَر وقَلنَس اصلها جَلَب وحَصَل وهلمَّ جرًّا وكلها سماعيةٌ . ويشترط لهذا الالحاق اتفاق المصدرين نحو جلبَب جلببةً وجِلبابًا . وقد تلحق بمزيدهِ نحو تجَلبَب وتقَلنَس . وهذا قياسٌ في مطاوعة ما تعدَّى من ملحق المجرَّد . ولا يجري على الملحقات ادغامٌ ولا اعلالٌ لئلا يفوت الالحاق بمخالفة اوزانها للملحق بهِ

الفصل السادس

في غير السالم من الافعال

اذا كان غير السالم صحيحًا فان جانست عينهُ اللام ثلاثيًا كمَدَّ او فاؤُهُ اللام الأُولى وعينهُ اللام الأُخرى رباعيًا كزلزَل فهو المضاعف[1] . وان كان بعض اصولهِ همزة كاخَذَ وسأَل وقرَأَ فهو المهموز . واذا كان معتلًّا فان اعتلَّت فاؤُهُ كوَعَد ويَسُر فهو المثال . او عينهُ كقال وباع فهو الأَجوف . او لامهُ كغزا وخَشِيَ فهو الناقص . فان اعتلَّ مع لامهِ غيرها كوَفَى وطَوَى فهو اللفيف . غير انهُ ان اجتمع فيهِ الحرفان قيل لهُ المقرون والَّا فهو المفروق

---

(١) عدُّوا مضاعف الرباعي من هذا الباب مع سلامتهِ من التغيير لما فيهِ من اجتماع المثلين المقتضي للادغام . وانما لم يُدغَم لاعتراض الفاصل بينهما كما يقع في ممدود ونحوهِ من تصاريف الثلاثي ولا يخرج عن بابهِ

الفصل السابع
في صيغة الماضي

الماضي ما دلَّ على معنًى وُجد في زمانٍ قبل الزمان الذي انت فيهِ . وهو يُبنَى على فتح آخرهِ مطلقًا وكل ما تحرَّك قبلهُ ما لم يكن همزة وصلٍ فيكسر كما في إِنْطَلَق ونحوهِ او عين ثلاثيٍّ فيختلف كما علمت في بابهِ (١) . غيران حركة آخرهِ وما اتصل بهِ قد تكون لفظًا بحسب الوضع . وقد يحول دونها مانعٌ من الاعلال او غيرهِ فتكون تقديرًا (٢) . وعلى ذلك يجري كُلُّ حكمٍ للبناءِ في كل فعلٍ فيُقاس عليهِ بالاجمال

---

(١) اي فتختلف حركتهُ لانهُ يكون تارةً مفتوحًا كما في ضَرَبَ وتارةً مضمومًا كما في فضُل وتارةً مكسورًا كما في حسِب فلا يدخل تحت ضابطٍ

(٢) تكون حركة الاخر تقديرًا في نحو رَمى . وحركة ما اتصل بهِ في نحو مدَّ وقام. فان الساكن فيهما من الاخر وما قبلهُ ساكنٌ

لفظًا لكنهُ مفتوحٌ تقديرًا لان الاصل رَمَيَ ومَدَدَ وقوَمَ كما سيجيءُ

الفصل الثامن
في صيغة المضارع

المضارع ما زِيد في اوَّلهِ على صيغة الماضي احد حروف المضارعة وهي اربعةٌ يجمعها قولك أَنَيْتُ. فالهمزة للمتكلم والنون للمتكلمين والتاءُ لكل مُخاطَبٍ وللغائبة ومثنَّاها والياءُ لمطلق الغائب المُذكَّر والغائبات. وكلها تُفتَح فيهِ ما لم يكن رباعيًّا فتُضَمُّ كيُدَحْرِج ويُكْرِم ونحوهما(١). فان كان ما يليها تاءً زائدة لم تتغيَّر صورة الماضي في ما دون آخرهِ بشيءٍ من الحروف والحركات كيتَقَدَّم ويتَدَحْرَج والَّا تغيَّرت بحذف الهمزة الزائدة من اولهِ وكسر ما قبل آخرهِ. ما لم يكن ثلاثيًّا فتسكن فاؤُهُ وتجري عينهُ في الحركة على ما علمت. واما آخرهُ فلا يلزم حالةً واحدةً كما ستعلم. والمضارع يحتمل زمان الحال والاستقبال

مالم تدلّ قرينةٌ على احدهما فينصرف اليهِ(٢)

واعلم ان كلًّا من الماضي والمضارع يُبنَى للفاعلِ على الأَصل كما رأَيت ويقال لهُ المعلوم. وقد يُبنَى للمفعول كما سترى ويقال لهُ المجهول(٢). وهو يصاغ من الماضي بكسر ما قبل آخرهِ وضمّ كلّ متحرّك قبلهُ كضُرِب ودُحْرِج وأُسْتُخْرِج ومن المضارع بضمّ حرف المضارعة وفتح ما قبل آخرهِ كيُضْرَب ويُدَحْرَج وهلمَّ جرًّا

(١) المراد بالرباعيّ ما كان ماضيهِ على اربعة احرفٍ كدحرج وأكرم ولذلك يدخل فيهِ نحو يُكرِم لان همزة الماضي قد حُذِفت منهُ لغرضٍ كما سياتي

(١) المضارع في اللغة المشابه قيل لهُ ذلك لانهُ يشبه اسم الفاعل في ترتيب الحروف الساكنة والمتحركة كما بين يَضْرِب وضارِب ويشبه اسم الجنس في الاطلاق والتقييد كرجل فانهُ عامٌّ بدون الالف واللام فاذا دخلتهُ تخصَّص والمضارع شائعٌ بين الحال والاستقبال فاذا دخلتهُ السين نحو سيضرب تعيَّن للاستقبال واذا دخلتهُ لام الابتداء نحو ان زيدًا ليضرب تعيَّن للحال

(٢) الفاعل ما قام بهِ الفعل كقام زيدٌ ويُسمَّى الفعل المبنيُّ لهُ معلومًا لان فاعلهُ معلوم . والمفعول ما وقع عليهِ الفعل كضُرِبَ عمرٌو ويسمَّى الفعل المبنيُّ لهُ مجهولاً لان فاعلهُ مجهول

الفصل التاسع
في صيغة الامر

الامر صيغة يُطلَب بها انشاءُ الفعل عن الفاعل المخاطب (١) فلا يكون الَّا مستقبلاً معلومًا . وهو يجري على لفظ المضارع محذوفًا منهُ حرف المضارعة . غير ان ما سكن اوَّلهُ بعد ذلك ان كان رباعيًّا رُدَّت اليهِ همزة القطع المحذوفة مفتوحةً على عهدها نحو أَكرِمْ . والَّا زِيد في اوَّلهِ همزة وصل مكسورةٌ . ما لم يكن ثلاثيًّا مضموم العين فتضمُّ نحو أُنصُرْ . وآخره يبنى على السكون او ما ينوب عنهُ (٢) كما ستعلم

واعلم ان الفعل قد يستقرُّ حدوثهُ في نفس الفاعل كقام زيدٌ ويقال لهُ اللازم . وقد يتجاوزهُ الى

مفعولٍ بهِ كضَرَب زيدٌ عمرًا ويقال لهُ المتعدّي. وقد يعرض لكلٍّ منهما ما يخرجهُ عن وضعهِ فيتعدَّى اللازم كأَجلسْتُ زيدًا ويلزم المتعدّي كانكسر الزّجاجُ. وكلاهما يجري في كل صيغةٍ معلومةٍ. فان كان الفعل مجهولًا اختصَّ بالمتعدّي لاقتضائهِ المفعولية.

والفعل يشتق (٢) من المصدر على الاصحّ ويشتق منهُ اسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة وسيأْتي استيفاءُ ذلك بالتفصيل

---

(١) يختصُّ فعل الامر بالفاعل المخاطب لانهُ لا يُبنى للمفعول ولا يؤْمَر بهِ غير المخاطب. فاذا اريد شيءٌ من ذلك زِيد على المضارع لامٌ مكسورة نحو لِيُكْرَمْ زيدٌ وليَقُمْ عمرٌو. وذاك يقال لهُ الامر بالصيغة وهذا الامر باللام

(٢) الذي ينوب عن السكون في آخر الامر هو حذف لام الناقص نحو اغزُ اصلهُ اغزُو واخشَ اصلهُ اخشى وارمِ اصلهُ ارمي. وحذف نون الاعراب في نحو اضربا واضربوا واضربي

وامَّا المتعدّي الذي يُبنى منهُ المجهول فهو المتعدي بنفسهِ كضرَبَ والمتعدي بغيرهِ كانطلق بهِ وسلَّم عليهِ

(٢) اما الاشتقاق فهو ان تجد بين الكلمتين تناسباً في اللفظ والمعنى . وهو ثلثة انواع . الاول ان تجد بينهما تناسباً في الحروف والترتيب والمعنى كالتناسب بين ضَرَبَ ويضرِبُ وهذا النوع هو موضوع التصريف ويقال لهُ الاشتقاق الصغير. الثاني ان تجد بينهما تناسباً في اللفظ والمعنى دون الترتيب كالتناسب بين جَبَذَ وجَذَبَ ويقال لهُ الاشتقاق الكبير. الثالث ان تجد بينهما تناسباً في المخرج والمعنى كالتناسب بين نَعَقَ ونَهَقَ ويقال لهُ الاشتقاق الاكبر

والاشتقاق كما يكون من الاحداث قد يكون من الذوات نحو تحَجَّرَ من الحجر وتجَوْهَرَ من الجوهر . وذلك نادرٌ في الثلاثي المجرَّد

جدولٌ يتضمن ما ذكرهُ في هذا الباب من اوزان الافعال معلوماً ومجهولاً

اوزان المجرَّد

ماضي المعلوم	مضارع المعلوم	امر المعلوم	ماضي المجهول	مضارع المجهول
ضَرَبَ	يَضْرِبُ	إِضْرِبْ	ضُرِبَ	يُضْرَبُ
نَصَرَ	يَنْصُرُ	أُنْصُرْ	نُصِرَ	يُنْصَرُ
عَلِمَ	يَعْلَمُ	إِعْلَمْ	عُلِمَ	يُعْلَمُ
مَنَعَ	يَمْنَعُ	إِمْنَعْ	مُنِعَ	يُمْنَعُ
فَضُلَ	يَفْضُلُ	أُفْضُلْ		
حَسِبَ	يَحْسِبُ	إِحْسِبْ	حُسِبَ	يُحْسَبُ

دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرِجْ دُحْرِجَ يُدَحْرَجُ

اوزان مزيدات الثلاثي

أَكْرَمَ يُكْرِمُ أَكْرِمْ أُكْرِمَ يُكْرَمُ
قَدَّمَ يُقَدِّمُ قَدِّمْ قُدِّمَ يُقَدَّمُ
قَاتَلَ يُقَاتِلُ قَاتِلْ قُوتِلَ يُقَاتَلُ
تَقَدَّمَ يَتَقَدَّمُ تَقَدَّمْ تُقُدِّمَ يُتَقَدَّمُ
تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعَدْ تُبُوعِدَ يُتَبَاعَدُ
إِنْطَلَقَ يَنْطَلِقُ إِنْطَلِقْ أُنْطُلِقَ يُنْطَلَقُ
إِجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ إِجْتَمِعْ أُجْتُمِعَ يُجْتَمَعُ
إِحْمَرَّ يَحْمَرُّ إِحْمَرَّ
إِسْتَغْفَرَ يَسْتَغْفِرُ إِسْتَغْفِرْ أُسْتُغْفِرَ يُسْتَغْفَرُ
إِحْدَوْدَبَ يَحْدَوْدِبُ إِحْدَوْدِبْ أُحْدُوْدِبَ يُحْدَوْدَبُ
إِحْمَارَّ يَحْمَارُّ إِحْمَارَّ
إِجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ إِجْلَوِّذْ أُجْلُوِّذَ يُجْلَوَّذُ
إِسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي إِسْلَنْقِ أُسْلُنْقِيَ يُسْلَنْقَى

اوزان مزيدات الرباعي

تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرَجْ تُدُحْرِجَ يُتَدَحْرَجُ

إِقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ إِقْشَعِرَّ أُقْشُعِرَّ يُقْشَعَرُّ

إِحْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ إِحْرَنْجِمْ أُحْرُنْجِمَ يُحْرَنْجَمُ

الملحقات ومزيداتها

جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبِبْ جُلْبِبَ يُجَلْبَبُ

حَوْصَلَ يُحَوْصِلُ حَوْصِلْ حُوْصِلَ يُحَوْصَلُ

بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطِرْ بُوْطِرَ يُبَيْطَرُ

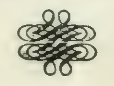
دَهْوَرَ يُدَهْوِرُ دَهْوِرْ دُهْوِرَ يُدَهْوَرُ

تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبَبْ تُجُلْبِبَ يُتَجَلْبَبُ

تَحَوْصَلَ يَتَحَوْصَلُ تَحَوْصَلْ تُحُوْصِلَ يُتَحَوْصَلُ

تَبَيْطَرَ يَتَبَيْطَرُ تَبَيْطَرْ تُبُوْطِرَ يُتَبَيْطَرُ

تَدَهْوَرَ يَتَدَهْوَرُ تَدَهْوَرْ تُدُهْوِرَ يُتَدَهْوَرُ



الباب الثاني

في ما يشارك الفعل في الاشتقاق وفيهِ خمسة فصول

الفصل الاول

في المصدر واحكامهِ

المصدر هو اسم الحَدَث الجاري على الفعل[1]. وهو يُبنَى من الثلاثي على صُوَرٍ شتَّى لاضابط لها[2]. بخلاف ما فوقهُ فانهُ اذا أُريد بناؤُهُ منهُ فان كان أوَّل ماضيهِ تاءً زائدةً ضُمَّ ما قبل آخرهِ كتَدَحرُج وتَقَدُّم. والأَزِيد بعدهُ الف وكُسِر كل متحرّكٍ قبلهُ كدِحْراج وإِنْطِلاق. مالم تكن عينهُ مشدَّدة كقَدَّم او مسبوقةً بأَلفٍ كقاتَل فالمُستعمَل في مصدر الاول منها تَفْعِيلٌ او تَفْعِلَة بفتح التاء الأُولى وكسر العين منها كتَقْدِيم وتَقْدِمَة. وفي مصدر الثاني فِعالٌ بكسر الفاء ومُفاعَلَة

بضم الميم وفتح العين كقِتَال ومُقاتَلة. ويغلب في مجرَّد الرباعي ان يُقتصرَ على زيادة التاء في اخرهِ كدَحرَجَة. وكل ذلك قياسٌ في الجميع(٣)

وقد يُبنَى المصدر مطَّرِدًا لكل فعل بزيادة ميمٍ مفتوحةٍ في الثلاثي مضمومةٍ في غيرهِ تُجعَل مكان حرف المضارَعة. فيُفتَح معها ما قبل الاخرِ(٤) ما لم يكن عينًا مكسورةً لمجرَّدٍ من المثال الواوي فتبقى على كسرها فيهِ ثابت الفاء كالمَوعِد. ويقال لهُ المصدر الميميُّ

واعلم ان من المصدر ما يدلُّ على كميَّة الفعل ويقال لهُ المرَّة. ومنهُ ما يدلُّ على كيفيتهِ ويقال لهُ النوع. وكلٌّ منهما يُبنَى من الثلاثي على فِعْلَة بسكون العين فيهما وفتح الفاء في المرَّة كضربته ضَرْبَةً وكسرها في النوع كركبت رِكْبَةَ الامير. ومن غير الثلاثي على صيغة مصدرهِ مختومًا بالتاءِ. غير ان المرة قد تلتبس بالمصدر كالرَّحمة والإِجابة فيجب تقييدها بما يعيِّنها

كرحمتهُ رَحمةً واحدةً . وقس على كل ذلك ما جرى مجراهُ

—

(١) المصدر موضوع لمجرَّد معنى الحَدَث دون الزمان والنسبة والذات . ولكنهُ قد يُستعمَل صفةً نحو رجلٌ عَدْلٌ واسمًا لذاتٍ نحو بناء . وقيل لهُ المصدر لصدور المشتقات منهُ . وهو يُبنَى للمفعول كما يُبنى للفاعل والتمييز بينهما بالقرائن . وقولنا الجاري على الفعل اي انهُ يقع تاكيدًا للفعل كضربتهُ ضربًا او بيانًا لهُ كضربتهُ ضرب الظالم او ضربتين

(٢) اي على وجه الاطراد بالاجمال . لكن قد يتأَتى في بعض الصُوَر ما يكون على وجه الغلبة . فان مصدر الفعل المتعدي يجيء غالبًا على فعْل كضَرْب . وفَعَل اللازم على فُعُول كقُعُود . ما لم يدلَّ على امتناعٍ او نحوهِ فيجيء على فِعال كنِفار او على حركةٍ فعلى فَعَلان كخَفَقان . او على مرضٍ فعلى فُعال كسعال . او على سيرٍ فعلى فَعِيل كرَحِيل . او على صوتٍ فعلى فُعال او فعِيل كصُراخ وصَهِيل . ويجيء مصدر فَعُل على فُعُولة او فَعالة كسُهُولة وفَصاحَة . وفَعِل اللازم على فَعَل كفَرَح . ويجيء المصدر في الصنائع ونحوها على فِعالة ككِتابة . وفي العيوب والحُلَى على فَعَل كعَرَج وبَلَج . وقد ادَّعى بعضهم القياس في كل ذلك

اما صور المصدر الثلاثي فالمسموع منها فَعْل كقَتْل. وفِعْل كفِسْق. وفُعْل كشُغْل. وفَعْلة كرَحْمة. وفِعْلة كعِصْمة. وفُعْلة كصُفْرة. وفَعْلَى كدَعْوَى. وفِعْلَى كذِكْرَى. وفُعْلَى كبُشْرَى. وفَعْلان كدَوَبان. وفِعْلان كحِرْمان. وفُعْلان كغُفْران. وفَعَلان كهَيَجان. وفَعَل كطَلَب. وفِعَل كصِغَر. وفُعَل كهُدًى. وفَعِل ككَذِب. وفَعَلة كغَلَبة. وفَعِلة كسَرِقة. وفَعال كذَهاب وفِعال كقِيام. وفُعال كسُؤَال. وفَعالة كزَهادة. وفِعالة كعِبادة. وفُعالة كبُغابة. وفَعالِية ككَراهِيَة. وفَعيل كرَحيل. وفَعيلة كنَصيحة. وفَعُول كقَبُول. وفُعُول كدُخُول. وفَعُولة كصَرورة. وفُعُولة كسُهولة. وفاعِلة كعافية. ومَفعول كمَيسور. وفَعلولة كبَيَنونة. وفَعْلَل كسَوْدَد. وفَعَلُوت كجَبَرُوت. وتَفعال كتَرْداد. وتِفعال كتِبيان. وفِعِّيلَى كتِلِلِّي. وقلَّ ما سوى ذلك. وقيل ان فَعلوت وتَفعال وتِفعال وفِعِّيلي للمبالغة

(٢) الاصل في مصدر نحو قَدَّم وقاتَل فِعَّال وفِيعال كقِدَّام وقِيتال فينطبق على قياس ما قبلهُ وهو لغة بعض العرب. ولكن المستعمل عند الجمهور ما ذكرناهُ. وكل هذه المصادر تُستعمَل في الصحيح والمعتل الَّا التفعيل فلا يُستعمَل في الناقص والمهموز اللام بل يُقتصَر فيهما على التفعلة كالتزكية والتهنئة ونحوهما وكذلك التفعلة في الاجوف فانهُ يقتصر فيهِ على التفعيل كالتقويم ونحوهِ. وقد يجيء مصدر فَعَّل على وزني فِعَّال وفِيعال نحو كِذَّاب

وكِذاب . ومصدر تَفَعَّل قد يجيء على وزن تِفِعَّال نحو تِحِمَّال

(٤) وشذَّ المَرجِع والمَصير والمَحِيض والمَجِيء فانها وردت بكسرهِ

الفصل الثاني

في اسم الفاعل وما يتعلق بهِ

اسم الفاعل[1] هو ما اشتُقَّ لما قام بهِ الفعل على معنى الحدوث. وهو يُبنَى من الثلاثي على وزن فاعِل كضارِب وجالِس . ومن غيرهِ على وزن مضارعهِ بابدال حرف المضارعة ميمًا مضمومةً وكسر ما قبل الاخِر مطلقًا كمُكْرِم ومتقدِّم ومُسْتَخرِج وهلمَّ جرًّا[2] فان اعتُبِر في نسبة الحدَث معنى الثبوت[3] فذلك الصفة المشبَّهة باسم الفاعل . وهي تُبنَى من الثلاثي سماعًا على اوزان شتَّى كفاضِل وحَسَن وعَطْشان . ما لم تكن من الالوان والعيوب والحُلَى فتبنى قياسًا على أَفْعَل كأَسْمَر وأَحْوَل وأَدْعَج . واما من غير الثلاثي فعلى صيغة اسم الفاعل مطَّردة كمُعتَدِل ومُستَقِيم

ونحوهما. فان أُريد الوصف بالزيادة على الغير ايضاً فذلك اسم التفضيل. وهو يلزم البناء على أَفْعَل فيختصُّ بالثلاثي كأَفْضَل وأَعْلَم. غيرانهُ لا يُبنَى مما يدلُّ على لونٍ او عيبٍ ونحوهما لئَلَّا يلتبس بالصفة المشبَّهة. فاذا أُريد التفضيل مما لا يصح بناؤهُ منهُ جيَ بما يُتوصَّل بهِ اليهِ مما يصحُّ فيُقال أَكْثَرُ انطلاقًا وأَشَدُّ سُمرةً ونحو ذلك[٤]

واعلم ان الصفة المشبهة لا تُبنَى الَّا من اللازم بخلاف اسم الفاعل واسم التفضيل فانهما يُبنَيان من اللازم والمتعدي كما رايت

---

(١) يتضمن اسم الفاعل وسائر الصفات المشتقة من الفعل ثلثة معانٍ. وهي الذات والحدث والنسبة كالضارب. فانهُ يتضمن الحدث وهو الضرب والذات وهي الشخص المتصف بالضرب والنسبة وهي نسبة الضرب الى هذا الشخص. فيكون معنى الصفة حدثًا منسوبًا الى ذاتٍ على وجهٍ من الوجوه المعتبرة فيهِ

كالحدوث او الثبوت او وقوع الفعل عليهِ

(١) ومن قبيل اسم الفاعل صيغ المبالغة. وهي فعَّال كجبَّار. وفعَّالة كعلاَّمة. وفِعِّيل كصدِّيق. ومِفعال كمِنضال. ومِفعيل كمِسكين. وكلها تدلُّ على المبالغة في الصفة. وعدُّوا ايضًا من صيغ المبالغة فَعول كجهول. وفعيل كرَحيم. وفُعُل كغُفُل. وفاعِلة كراوِية. وفَعولة كفَرُوقة. وفَيعول كقَيْوم. وفُعَلة كضُحَكة. وفاعول كفاروق. وفَعِل كحَذِر. الى غير ذلك. وقيل ان كل ما هو معدول عن اصلٍ فهو للمبالغة نحو رَحِيم ورَحُوم ورَحْمن المعدولة عن راحم. واما التاء التي في آخر بعض الصيغ فليست للتانيث بل للمبالغة

(٢) المراد بمعنى الحدوث تجدُّد الفعل لصاحب الصفة مقيدًا ببعض الازمنة كالضارب. واما معنى الثبوت فالمراد بهِ نسبة ذلك الوصف الى صاحبهِ محكومًا لهُ بهِ غير مقيدٍ بزمان نحو هذا المكان ضيقٌ. فان أُريد معنى الحدوث قيل هذا المكان ضائقٌ باهلهِ. فتأمل. فيكون تقييد الصفة المشبهة بمعنى الثبوت هو لدفع الحدوث في زمانٍ من الازمنة لا لاتصافها بالاستمرار في جميع الازمنة فانهُ لا يلزمها ذلك

ولا تُبنَى الصفة المشبهة من غير بابَيْ عَلِم وفَضُل الاَّ قليلاً. واما اوزانها فهي بالاستقراء فَعْل كصَعْب. وفِعْل كمِذْق. وفُعْل كصُلْب. وفَعَل كحَسَن. وفَعِل كخَشِن. وفُعُل كجُنُب. وفاعِل

كفاضِل . وفَعال كجَبان . وفُعال كشُجاع . وفيعِل كسيد وفَعِيل كسَلِيم . وفَعول كبَتول . وأَفعل كأَبلج . وفَعْلان كغضبان وفُعْلان كعُرْيان . ويكثر فعلان في ما دلّ على جوع او عطش وضدّيهما كجوعان وشبعان وما اشبههما

(٤) الاصل في اسم التفضيل ان يكون لتفضيل الفاعل . وقد جاء لتفضيل المفعول شذوذاً كقولهم العَودُ احمد . كما جاء من غير الثلاثي في نحو قولهم هواعطاهم للدينار وهذا الكتاب اخصر من ذاك فان الاول من الاعطاء والثاني من الاختصار . وكل ذلك نادرٌ . ولا يبنى اسم التفضيل من الافعال الناقصة مثل كان واخواتها . ولا من الغير المتصرفة مثل نعمَ وبئسَ . ولا مما لا يقبل التفاضل مثل فني ومات

واعلم ان صيغتي فعل التعجب وهما أَفْعَلَ وأَفْعِلْ تبنيان مما يُبنى منهُ اسم التفضيل لا غير . كما سيجيء

الفصل الثالث

في اسم المفعول

اسم المفعول ما اشتقَّ لما وقع عليهِ الفعل . وهو يُبنَى من الثلاثي على وزن مَفْعُول كمَضْرُوب ومن غيرِهِ بناءَ اسم فاعلِهِ مفتوحَ ما قبل الآخر كمُكْرَم

ومُدَحرَج ومُستخرَج . وكلّهُ لا يُبنَى الاَّ من المتعدي

واعلم انهُ يشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول صيغتان احداهما فَعُول والاخرى فَعِيل . فان كلاًّ منهما يكون تارةً بمعنى الفاعل كصَبُور ومَرِيض وتارةً بمعنى المفعول كرَسُول وجَرِيح . وكلاهما يُؤْخَذ بالسماع غير ان ما كان من فَعُول بمعنى الفاعل ومن فعيل بمعنى المفعول يستوي فيهِ المذكر والمونث مع ذكر الموصوف فيُقال رجلٌ صبورٌ وامرأَةٌ صبورٌ وكذلك غلامٌ جريحٌ وفتاةٌ جرِيحٌ فان لم يُذكَر الموصوف فُرِق بينهما كسائر الصفات

الفصل الرابع

في اسم المكان والزمان

اسم المكان[1] والزمان ما اشتقَّ لما وقع فيهِ الفعل . وهو يُبنَى من كل فعلٍ كما يُبنَى المصدر الميميُّ . لكن تُكسَر فيهِ العين من الثلاثي الصحيح الفاء واللام اذا

كان مكسورها في المضارع والمعتلِّ الفاء مطلقًا كالمجلِس والمَبيت والمَورِد والموضِع والمَيسِر. وقس عليهِ (٢)

(١) يتضمن اسم المكان وسائر الموصوفات المشتقة من الفعل ثلثة معان وهي الذات والحدث والنسبة كالمقعد. فانهُ يتضمن الذات التي يُقعَد عليها والحدث وهو القعود والنسبة وهي نسبة القعود الى الذات وهي المعتبرة فيهِ. فيكون معنى هذا الموصوف ذاتًا منسوبًا اليها حدَثٌ على الوجه المعتبر فيها ككونها مكانًا او زمانًا او آلة. واما النسبة المذكورة فتقييدية تجعل المجموع بمنزلة شيءٍ واحدٍ. وتلحق هذا الباب تاء التانيث سماعًا كمنزلة للمكان وميسرة للزمان. فان أُريد معنى كثرة الشيء في المكان بُني منهُ مَفْعَلة كمأْسدَة لمكانٍ كثير الاسود

(٢) وجاء مَطِلع ومغرِب ومَشرِق ومَسْجِد ومنسِك ومجزِر ومَسْكِن ومَنبِت ومسقِط ومفرِق ومرْفِق بكسر العين مع بنائها ما هو مضمومها. لكنها عند البعض اسماء غير منظورٍ فيها الى معنى الفعل فتجري مجرى الاسماء الجامدة

الفصل الخامس

في اسم الآلة

اسم الآلة ما اشتقَّ لما يعالج بهِ الفاعلُ المفعولَ

لوصول الاثر اليهِ. ولهُ ثلثة اوزانٍ الاول مِفْعَل كَمِبْضَع والثاني مِفْعال كَمِشْراط والثالث مِفْعَلَة كَمِجْبَهة بكسر الميم وفتح العين في الجميع. غير انها سماعيةٌ فيهِ. وهو لا يُبنَى الَّا من الثلاثي المتعدي (١)

واعلم ان الماضي مشتقٌّ من المصدر والمضارع مشتقٌّ من الماضي وبقية التصاريف مشتقةٌ من المضارع. غير ان اسم المفعول مشتقٌّ من مجهولهِ والباقي من معلومهِ. وكل ذلك يجري لفظًا على احكام الصِيَغ المفروضة لهُ ما لم يتغير بادغامٍ او اعلالٍ كما ستر فيحكَم بجريهِ عليها تقديرًا

---

(١) اما مُفْعُل ومُفْعُلَة كمُسْعُط ومُنْخُل ومُدُقّ ومُدْهُن ومُكْحُلَة ومُحْرُضَة فقيل انها اسماءٌ وُضِعَت لهذه الآلات بدون اعتبار معنى الفعل فيها. وقيل هي اسماءُ آلةٍ شذَّت عن القياس

ويوجد ايضًا من تصاريف الافعال صيغٌ مختلفة لذواتٍ نُسِب اليها الحدث اما على معنى المفعولية كتَرِكَة. او على معني الفضلة كقُصاصَة. او الحِصَّة. كقِطعَة. او مِلءِ الشيء كمُضغَة. وغير ذلك. واكثرها غالبٌ في الاستعمال

جدول يتضمن ما ذُكر في هذا الباب من قياس ما يشتقّ من المزيدات

المصدر	المرة والنوع	اسم الفاعل والصفة المشبهة	اسم المفعول والمصدر الميمي واسما المكان والزمان
إكرام	إكرامة	مُكرِم	مُكرَم
تَقديم	تَقديمة	مُقدّم	مُقدَّم
قِتال	قِتالة	مُقاتِل	مُقاتَل
تَقدُّم	تَقدُّمة	مُتقدِم	مُتقدَّم
تَباعُد	تَباعُدَة	مُتباعِد	مُتباعَد
إنْطِلاق	إنْطِلاقَة	مُنطَلِق	مُنطَلَق
إجْتِماع	إجْتِماعَة	مُجتَمِع	مُجتَمَع
إحْمِرار	إحْمِرارَة	مُحمَر	مُحمَر
إسْتِغفار	إسْتِغفارَة	مُستَغفِر	مُستَغفَر
إحْدِيْداب	إحْدِيْدابَة	مُحدَوْدِب	مُحدَوْدَب
تَدحْرُج	تَدَحْرُجَة	مُتدحرِج	مُتدحرَج
إقْشِعْرار	إقْشِعْرارَة	مُقشَعِرّ	مُقشَعَرّ

الباب الثالث

في الادغام والاعلال وفيهِ اربعة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الادغام واحكامهِ

الادغام ادراج اول المِثْلَين المتصلَين ساكنًا في الثاني متحركًا . غير ان الاول قد يكون سكونهُ في الاصل كالمدّ فان اصلهُ بدا لين ساكنة فمتحركة . وقد يكون في الحال اما بحذف الحركة كمدَّ او بنقلها كيَمُدُّ فان اصلهما بدالَين متحركتَين فحُذِفت حركة الدال الاولى في الاول ونُقِلَت الى ما قبلها في الثاني . واذا سكن ثاني المثْلَين فان كان سكونهُ لازمًا امتنع الادغام كمَدَدْتُ . والاَّ جاز الادغام وعدمهُ كمُدَّ بصيغة الامر وامْدُدْ[1]

واعلم ان المِثْلَين اللذَين يقع بينهما الادغام قد تكون المجانسة بينهما بالوضع كما رايت وقد تكون بابدال احد الحرفين حتى يجانس الآخر كاتَّحد[١] وادَّعى[٢] فان الواو قد أُبدِلَت تاء في الاول والتاء دالاً في الثاني كما لا يخفى

---

(١) اذا سكن اول المثلين فان كانت المجانسة بينهما بالوضع وجب الادغام في كلمتين كما يجب في كلمةٍ نحو سَكَنَّا وقُلْ لَهُ. والاَّ جاز الادغام وعدمهُ نحو من لَّيلٍ ومن لَيلٍ. الاَّ في لام التعريف مع الحروف الشمسية نحو الرَّجُل وفي نحو ممَّا وعمَّا وقَعَدْتُّ فانهُ واجبٌ

واذا تحرَّك المثلان وجب الادغام ما لم يكن مانعٌ كفوات الالحاق في نحو جَلْبَبَ وخوف الالتباس في اوزان سوف تعرفها نحو سُرُرٍ وكون المثلين أَوَّلَين في نحو تَتابَعَ او كونهما في كلمتين نحو أَسْكَنَنَا وضَرَبَ بكرٌ. واما ورود نحو اَثَّاقَل من وزن تَفاعَل بادغام التاء الزائدة في فاء الفعل وزيادة همزة الوصل دفعاً للابتداء بالساكن وإِطَّيَّر مثلهُ من وزن تَفَعَّل ومضارعهُ يَطَّيَّر فمن النوادر في السماع

واذا سكن ثاني المثلين فقد يُحذَف نحو ظلْتُ اصلهُ ظَلِلْتُ وقد يُقْلَب ياء نحو أَمْلَيت اصلهُ أَمْلَلْت وكلاهما سماعيٌّ

(٢) في اتَّخد اشارةٌ الى ما يقع من الادغام في وزن افتعل من المثال نحو اتَّحد من الوحدة واتَّسر من اليسر فانهُ واجبٌ فيهما. وانما ذكر مثالَين اشارةً الى قلب الثاني حتى يجانس الاول كما في ادَّعى وقلب الاول حتى يجانس الثاني كما في اتَّحد. واما إتَّخَذ وإتَّزر فقيل ان الهمزة الاصلية قُلِبَتْ ياء لسكونها بعد همزةٍ مكسورة ثم عُومِلَت معاملة الياء في إتَّسر. وقيل ايضاً ان إتَّخذ مزيد تخذ بمعنى اخذ وان إتَّزر وما أُجرِي مجراهُ خطأٌ

(٣) في ادَّعى اشارةٌ الى مواضع يقع فيها الادغام من صيغة افتعل اذا جانس التاء ما قبلها. وذلك اما وجوبًا وهو متى كانت فاء افتعل تاء نحو اتَّبَر او ثاء نحو اثَّار او دالاً نحو ادَّعى او طاء نحو اطَّرَد. واما جوازًا وهو متى كانت فاؤُهُ ذالاً نحو اذَّكر او زايًا نحو ازَّان او صادًا نحو اصَّبر او ضادًا نحو اضَّجع او ظاء نحو اظَّلَم فانهُ يجوز فيها الادغام كما رايت ويجوز البيان مع قلب التاء دالاً بعد الذال والزاي وطاء بعد الصاد والضاد والظاء فيقال اذدكر وازدان واصطبر واضطجع واظطلم. ويجوز ايضاً ان تدغم الذال في الدال والظاء في الطاء فيقال ادَّكر واطَّلم وهي اشهر المواضع. واما ادغام تاء افتعل في ما بعدها عند وقوع المجانسة فقد ورد نادرًا في المضارع نحو يَقَتِّل

اصلهُ يَقْتَتِلُ ويَخَصِّمُ اصلهُ يَخْتَصِمُ

ومن ادغام المتقاربين ادغام نون انفعل في فائهِ اذا كانت ميمًا نحو إِمَّحى اصلهُ إِنْمحى فانهُ جائزٌ

جدولٌ يتضمن اوزان المضاعف التي يقع فيها التغيير

الماضي	المضارع	الامر	ماضي المجهول	مضارع المجهول
مَدَّ	يَمُدُّ	مُدَّ	مُدَّ	يُمَدُّ
أَمَدَّ	يُمِدُّ	أَمِدَّ	أُمِدَّ	يُمَدُّ
مادَّ	يُمادُّ	مادَّ	مُوْدَّ	يُمادُّ
تَمادَّ	يَتَمادُّ	تَمادَّ	تُمُوْدَّ	يُتَمادُّ
إِنْمَدَّ	يَنْمَدُّ	إِنْمَدَّ	أُنْمُدَّ	يُنْمَدُّ
إِمْتَدَّ	يَمْتَدُّ	إِمْتَدَّ	أُمْتُدَّ	يُمْتَدُّ
إِسْتَمَدَّ	يَسْتَمِدُّ	إِسْتَمِدَّ	أُسْتُمِدَّ	يُسْتَمَدُّ

جدولٌ يتضمن قياس ما يشتقُّ من هذه الاوزان

المصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول
إمْداد	مُمِدّ	مُمَدّ
مِداد او مُمادّة	مُمادّ	مُمادّ
تَمادّ	مُتَمادّ	مُتَمادّ
إنْمِداد	مُنْمَدّ	مُنْمَدّ
إمْتِداد	مُمْتَدّ	مُمْتَدّ
إسْتِمْداد	مُسْتَمِدّ	مُسْتَمَدّ

وأما فَعَّل وتَفَعَّل و إِفْعَلَّ فليس فيها تغيير

الفصل الثاني

في حقيقة الاعلال ومواقعهِ

الاعلال قلب الحرف او تسكينهُ او حذفهُ. وهو يقع في الهمزة كما يقع في حروف العلَّة غير ان الهمزة نقتصر منهُ على القلب في المشهور وحروف العلَّة تتناول الجميع كما سيجيءُ

الفصل الثالث
في اعلال الهمزة

اذا سكنت الهمزة في الحشو فان كان ما قبلها همزةً قُلِبَت حرفًا يجانس حركة تلك الهمزة كآمَنَ وأُومِن و إِيمان. فان اصل كلٍّ منهنَّ بهمزتَين متحركة فساكنة. وان كان ما قبلها غيرا لهمزة كلُؤْم ورَأْس و بِئْر جاز قلبها حرفًا يجانس حركتهُ وجاز اثباتها. واذا تحركت في الطرف فان كان ما قبلها واوًا او ياءً ساكنتَين كوضوء ومجيء جاز قلبها وادغام ما قبلها فيها وجاز اثباتها ايضًا. ويندر قلبها دون ذلك

اذا كانت اولى الهمزتين المقلوبة ثانيتهما حرف مدٍّ همزة وصل فالثانية تعود همزةً في الدَّرج لسقوط همزة الوصل حينئذٍ. نحو فَأْذَنْ فانهُ كان قبل دخول الفاء إِيذَنْ وكذا نحو **قالوا** ٱئْذَن والذي ٱؤْتُمِن فانهُ يقال فيهما بعد حذف الواو والياء لالتقاء الساكنين قالُؤْذَن والذِئْتُمِن ثم يجوز حينئذٍ قلب الهمزة ايضًا حرف مدٍّ لسكونها بعد حرفٍ متحرّك كما هو القياس

والهمزة المتحركة في الحشو بعد واوٍ وياء ساكنتين تُقلَب مثلها وتُدغَم الواو والياء فيها حيثما كانتا زائدتين لغير معنى الالحاق. نحو أُفَيِّس اصلهُ أُفَيْئِس تصغير أَفْؤُس جمع فأْس. ولكن اذا كان الساكن قبل الهمزة المتحركة حرفًا صحيحًا او واوًا او ياء اصليتين او مزيدتين لمعنى الالحاق فقد تُنقَل حركة الهمزة الى ما قبلها وتُقلَب الهمزة حرف لِين ثم تُحذَف. نحو مَلَك اصلهُ مَلْأَك وحَوَبَة اصلهُ حَوْأَبَة وجَيَلَة اصلهُ جَيْأَلَة

واما الهمزة المتحركة بعد حرفٍ متحرك فان كانت حركتها فتحةً وحركة ما قبلها ضمةً او كسرةً فقد تُقلَب واوًا مع الضمة نحو مُوَجَّل اصلهُ مُؤَجَّل وياء مع الكسرة نحو مِيَر اصلهُ مِئَر. واذا كانت الهمزة المتحركة قبلها همزة متحركةً او ساكنة فلا بدَّ من قلبها ما لم تكن في مواضع العين نحو تَرأَّس. فان كانت حركتها ضمة او كسرة تُقلَب حرفًا يجانس حركتها كيفما كانت حركة ما قبلها نحو أَوُبّ وأَيِمَّة اصلها أَأْبُب وأَأْمِمَة نُقِلَت الضمة والكسرة فيهما الى ما قبلها ثم أُدغِمت الباء والميم. ما لم تكن الهمزة المضمومة طرفًا فتقلب ياء مطلقًا نحو قرأْيٌ او مسبوقة بهمزة المتكلم فيجوز فيها القلب والاثبات نحو أَؤُمُّ وأَوُمُّ مضارع أَمَّ. واذا كانت الهمزة الثانية مفتوحةً تُقلَب واوًا نحو أَوادِم جمع آدَم اصلهُ أَأْدِم ونحو أُوَيدِم تصغير آدَم اصلهُ أُأَيدِم. ما لم تكن الاولى مكسورة فتقلَب ياء نحو إِيَمّ اصلهُ إِأْمَمّ. هذا اذا كانت الهمزتان في كلمةٍ واما

اذا كانتا في كلمتين نحو اأَنت فحينئذٍ يجوز اثباتهما كما رايت ويجوز حذف ثانيتهما نحو فقد جاء شرَاطها اي جاء أَشراطها . وقد تُقحَم بينهما مفتوحتين الفٌ نحو آأَنت

واما أَخذَ وأَكل وأَمر فتُحذَف منها الهمزة الاصلية في صيغة الامر لكثرة الاستعمال وجوبًا من الاولين وجوازًا من الاخير ثم تسقط همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعد الهمزة المحذوفة فيقال خُذْ وكُلْ ومُرْ . ومنهم من يحذف الهمزة من إيتِ امر أَتى ثم يستغني عن الوصل ويقول تِ وفي الوقف تِه كما في اللفيف المفروق . واما حذف الهمزة من يرَى وأَرَى ماضيًا اصلها يرْأَى وأَرْأَى فهو واجبٌ

وفي سَأَلَ يَسأَلُ إِسْأَلْ يجوز قلب الهمزة الفًا واجرآوهنّ مجرى الاجوف فيقال سَال يَسال سَلْ

جدولٌ يتضمن اوزان الافعال المهموزة

المهموز الفاء

ماضٍ	المضارع	امر	ماضي المجهول	مضارع المجهول
أَثَرَ	يَأْثِرُ	إِيثِرْ	أُثِرَ	يُوثَرُ
أَمَلَ	يَأْمُلُ	أُومُلْ		
آثَرَ	يُؤْثِرُ	آثِرْ	أُوثِرَ	يُؤْثَرُ

آثَرَ	يُؤَاثِرُ	آثِرْ	أُوثِرَ	يُؤَاثَرُ
آثَرَ	يُؤْثِرُ	آثِرْ	أُوثِرَ	يُؤْثَرُ
تَأَثَّرَ	يَتَأَثَّرُ	تَأَثَّرْ	تُؤُثِّرَ	يُتَأَثَّرُ
تَآثَرَ	يَتَآثَرُ	تَآثَرْ	تُوُوثِرَ	يُتَآثَرُ
إِنْأَثَرَ	يَنْأَثِرُ	إِنْأَثِرْ	أُنْأُثِرَ	يُنْأَثَرُ
إِيتَثَرَ	يَأْتَثِرُ	إِيتَثِرْ	أُوتُثِرَ	يُؤْتَثَرُ
إِسْتَأْثَرَ	يَسْتَأْثِرُ	إِسْتَأْثِرْ	أُسْتُوثِرَ	يُسْتَأْثَرُ

المهموز العين

سَأَلَ	يَسْأَلُ	إِسْأَلْ	سُئِلَ	يُسْأَلُ
بَؤُسَ	يَبْؤُسُ	اُبْؤُسْ		
صَئِبَ	يَصْأَبُ	إِصْأَبْ		
سَأَّلَ	يُسَئِّلُ	سَئِّلْ	سُؤِّلَ	يُسَأَّلُ
سَآءَلَ	يُسَائِلُ	سَائِلْ	سُوئِلَ	يُسَآءَلُ
أَسْأَلَ	يُسْئِلُ	أَسْئِلْ	أُسْئِلَ	يُسْأَلُ
تَسَأَّلَ	يَتَسَأَّلُ	تَسَأَّلْ	تُسُؤِّلَ	يُتَسَأَّلُ
تَسَآءَلَ	يَتَسَآءَلُ	تَسَآءَلْ	تُسُوئِلَ	يُتَسَآءَلُ
إِنْسَأَلَ	يَنْسَئِلُ	إِنْسَئِلْ	أُنْسُئِلَ	يُنْسَأَلُ

إِسْتَأَلَ	يَسْتَئِلُ	إِسْتَئِلْ	أُسْتُئِلَ	يُسْتَأَلُ
إِسْتَسْأَلَ	يَسْتَسْئِلُ	إِسْتَسْئِلْ	أُسْتُسْئِلَ	يُسْتَسْأَلُ

المهموز اللام

بَرَأَ	يَبْرُؤُ	أُبْرُؤْ	بُرِئَ	يُبْرَأُ
هَنَأَ	يَهْنِئُ	إِهْنِئْ		
جَرُؤَ	يَجْرُؤُ	أُجْرُؤْ		
دَنِئَ	يَدْنَأُ	إِدْنَأْ		
بَرَّأَ	يُبَرِّئُ	بَرِّئْ	بُرِّئَ	يُبَرَّأُ
بَارَأَ	يُبَارِئُ	بَارِئْ	بُورِئَ	يُبَارَأُ
أَبْرَأَ	يُبْرِئُ	أَبْرِئْ	أُبْرِئَ	يُبْرَأُ
تَبَرَّأَ	يَتَبَرَّأُ	تَبَرَّأْ	تُبُرِّئَ	يُتَبَرَّأُ
تَبَارَأَ	يَتَبَارَأُ	تَبَارَأْ	تُبُورِئَ	يُتَبَارَأُ
إِنْبَرَأَ	يَنْبَرِئُ	إِنْبَرِئْ	أُنْبُرِئَ	يُنْبَرَأُ
إِبْتَرَأَ	يَبْتَرِئُ	إِبْتَرِئْ	أُبْتُرِئَ	يُبْتَرَأُ
إِسْتَبْرَأَ	يَسْتَبْرِئُ	إِسْتَبْرِئْ	أُسْتُبْرِئَ	يُسْتَبْرَأُ

الرباعي المهموز

لَأْلَأَ	يُلَأْلِئُ	لَأْلِئْ	لُؤْلِئَ	يُلَأْلَأُ
تَلَأْلَأَ	يَتَلَأْلَأُ	تَلَأْلَأْ	تُلُؤْلِئَ	يُتَلَأْلَأُ
طَمْأَنَ	يُطَمْئِنُ	طَمْئِنْ	طُمْئِنَ	يُطَمْأَنُ
إِطْمَأَنَّ	يَطْمَئِنُّ	إِطْمَئِنَّ	أُطْمُئِنَّ	يُطْمَأَنُّ

جدولٌ يتضمن قياس ما يشتقُّ من الافعال المهموزة

المهموز الفاء

المصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول
	آثِر	مَأْثُور
تَأْثِير	مُؤَثِّر	مُؤَثَّر
إِثار او مُؤَاثَرَة	مُؤَاثِر	مُؤَاثَر
إِيثار	مُؤْثِر	مُؤْثَر
تَأَثُّر	مُتَأَثِّر	مُتَأَثَّر
تَآثُر	مُتَآثِر	مُتَآثَر
إِنْئِثار	مُنْأَثِر	مُنْأَثَر
إِئْتِثار	مُؤْتَثِر	مُؤْتَثَر
إِسْتِئْثار	مُسْتَأْثِر	مُسْتَأْثَر

المهموز العين

	سَائِل	مَسْؤُول
تَسْئِيل	مُسَئِّل	مُسَأَّل
سِآل او مُسَاءَلة	مُسَائِل	مُسَاءَل
إِسْآل	مُسْئِل	مُسْأَل
تَسَأُّل	مُتَسَئِّل	مُتَسَأَّل
تَسَاؤُل	مُتَسَائِل	مُتَسَاءَل
إِنْسِئَال	مُنْسَئِل	مُنْسَأَل
إِسْتِئَال	مُسْتَئِل	مُسْتَأَل
إِسْتِسْآل	مُسْتَسْئِل	مُسْتَسْأَل

المهموز اللام

	بَارِئ	مَبْرُوء
تَبْرِئَة	مُبَرِّئ	مُبَرَّأ
بِرَاء او مُبَارَأَة	مُبَارِئ	مُبَارَأ
إِبْرَاء	مُبْرِئ	مُبْرَأ
تَبَرُّؤ	مُتَبَرِّئ	مُتَبَرَّأ
تَبَارُؤ	مُتَبَارِئ	مُتَبَارَأ

إِنْبِرَاءٌ	مُنْبَرِئٌ	مُنْبَرَأٌ
إِبْتِرَاءٌ	مُبْتَرِئٌ	مُبْتَرَأٌ
إِسْتِبْرَاءٌ	مُسْتَبْرِئٌ	مُسْتَبْرَأٌ

الرباعي المهموز

لِيلَاءٌ او لَأْلَأَةٌ	مُلَأْلِئٌ	مُلَأْلَأٌ
تَلَأْلُؤٌ	مُتَلَأْلِئٌ	مُتَلَأْلَأٌ
طِمْآن او طَمْأَنَة	مُطْمَئِنٌّ	مُطْمَأَنٌّ
إِطْمِئْنَانٌ	مُطْمَئِنٌّ	مُطْمَأَنٌّ

الفصل الرابع

في اعلال حروف العلة

اذا سكن حرف العلّة فان كان واوًا بعد كسرةٍ او ياءً بعد ضمةٍ او الفًا بعد احدهما قُلِبَ حرفًا يجانس حركة ما قبله كمِيعاد ومُوسِر ومفاتِيح وشُوهِدَ اصلهنَّ بالواو والياء في الاولَين والالف في الاخيرَين. وان

كان بعد حركةٍ تجانسهُ فان سكن ما بعده حُذِف كقمْ وخَفْ وبِعْ اصلهنَّ بالواو والالف والياء. وإذا تحركت الواو والياء فان كان ما قبلهما مفتوحًا قُلِبتا الفًا كقام ورَمى. ما لم تكن الواو لامًا فوق الثالثة[1] فانها تُقْلَب ياءً بعده[2] كيفما كانت[3] كيرضيان وارضَيْتُ. فان كُسِر ما قبلها قُلِبَت ياءً حيثما وقعت[4] كرضِي ويرتَضِي اصلهنَّ بالياء في رمى والواو في البواقي. وان كان ما قبلهما ساكنًا نُقِلَتْ حركتهما اليهِ كيقُوم ويبِيع اصلهما بضمّ الواو وكسر الباء. فان كانت الحركة لا تجانسهما قُلِبتا حرفًا يجانسها كيخاف ويهاب اصلهما بالواو والياء مفتوحتين. وإذا اجتمعت الواو والياء فان سكنت الاولى منهما قُلِبَت الواو حيثما كانت ياءً[5] وأُدغِمت الياء في الياء[6] كطيّ وسَيِّد اصلهما بواوٍ قبل آخرهما

وعلى هذا مدارُ الاعلال في الاصل بطريق العموم

وعليهِ القياس. واما ما خرج عن ذلك او زاد عليهِ لغرض او مانعٍ (٧) بطريق الخصوص (٨) فسياني الكلام على ما يُذكَر منهُ في مواطنهِ

---

(١) اي لام فعلٍ كما مثّلنا اولام اسمٍ كمُعطًى ومُصطفًى ونحوهما

(٢) اي بعد المفتوح كما ترى

(٣) اي متحركة كما في يرضيَان اوساكنة كما في ارضَيْتُ

(٤) اي كانت فوق الثالثة كما في يرتضي اولم تكن فوقها كما في رضي

(٥) اي كانت قبل الياء كما في طَيّ او بعدها كما في سَيّد

(٦) اعني الياءين الحاصلتين في الحال وان كان اصل احداهما واوًا كما ترى

(٧) اما ما خرج عنهُ لغرض فنحو سلامة الواو والياء في مثل الجَوَلان والهَيَجان للمطابقة في الحركة بين اللفظ والمعنى. واما ما خرج لمانعٍ فنحو سلامتهما ايضًا في مثل طوَى واحيي لئلاَّ يتوالى اعلالان في كلمةٍ. واما ما زاد عليهِ لغرض فنحو الحاق التاء بمثل اجابة واستقامة للتعويض عن حرف العلة المحذوف. واما ما زاد لمانع فنحو ابدال الهمزة من الواو وعكسهِ في مثل اواصل واوادم جمع واصل وآدم لئلاَّ تجتمع الامثال الثقيلة فان اصلها وَواصل

وأ آدِم

(١) لان كل ذلك لا يُطَّرَد في كل مثال فلا تبدل الهمزة من الواو في نحو قوول وكذلك البواقي

واعلم ان قلب الواو والياء الفًا اذا كانتا متحركتين بعد فتحة قد شرطوا لهُ سبع شرائط . الاولى ان تكونا في فعلٍ او في اسم على وزن فعل . الثانية ان تكون حركتهما غير عارضة . الثالثة ان لا تكون فتحة ما قبلهما في حكم السكون . الرابعة ان لا يكون في معنى الكلمة اضطرابٌ . الخامسة ان لا يجتمع اعلالان في الكلمة . السادسة ان لا يلزم ضم حرف العلة في المضارع . السابعة ان لا يُترَك للدلالة على الاصل . فخرج بالاول مثل صَوَرَى وحَيَدَى لخروجهما عن وزن الفعل بعلامة التانيث . وبالثاني مثل دَعَوُا النوم واخشَيِ الله لعروض الحركة الدافعة التقاء الساكنين . وبالثالث مثل عَوِرَ واجتَوَرَ لان حركة العين والتاء في حكم سكون عين إعورَّ والف تجاوَر . وبالرابع مثل طَوَفان وهيَجان . وبالخامس مثل واو طَوَى . وبالسادس مثل الياء الاولى في حَيِيَ . وبالسابع مثل قَوَد وصَيَد

واما حرف العلة المكسور ما قبلهُ فاذا فُتِح في اسمٍ ليس مشتقًا ولا على وزن فعل فلا اعلال فيهِ نحو دِوَل . واذا ضمَّ نُقِلَ حركتهُ الى ما قبلهُ ثم يحذف نحو رَضُوا . اصلهُ رَضِيُوا . واذا كُسِر يُحذَف مع حركتهِ نحو ترمِينَ . اصلهُ ترْمِيِينَ . والمضموم

ما قبلهُ اذا فُتِح لا يُعَلّ نحو لن يغزُوَ وغُيبة ونَومَة. واذا ضُمَّ يسكن نحو يغزُوْ. واذا كُسِر تُقلَب الياء واوًا نحو بُوْع. اصلهُ بُيِع. او تُقلَب ضمة ما قبل حرف العلة كسرةً ثم تُقلَب الواو ياء نحو قِيلَ. اصلهُ قُوِلَ. وهذه اللغة افصح من الاولى. ولهذه الصيغة لغةٌ ثالثة وهي ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتُميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً. وهذه اللغة يقال لها الاشمام ومثل قِيلَ إِنقِيدَ و إِختِيرَ في اللغات الثلث

واذا سكن ما قبل حرف العلة لا يُعَلّ في مثل أَعْيُن وادْوُر خوف الالتباس بمثل أَعِيْنُ وأَدُوْرُ من الافعال. ولا مثل جَدْوَل وعِثْيَر حفظًا للالحاق. ولا مثل قَوّم لئَلاَّ يلزم الاعلال في الاعلال. ولا مثل غَزْوٌ ورَمْيٌ لئَلاَّ يلزم السكون في آخر المعرَب من غير ضرورةٍ. ولا مثل تقويم وتبيان وتجوال ومخياط لئَلا يجتمع ساكنان بتقدير الاعلال. ولا صيغة التعجب وما يجري مجراهُ نحو ما اطوَلَهُ واحيَلَهُ واسْوَد وابيَض لئَلاَّ يفوت الوزن. ولا مثل أَغْيَل واستحْوَذَ للدلالة على الاصل

واذا وقع حرف العلة متحركًا بعد فتحةٍ ممدودةٍ بألفٍ حيث يتعذر حذف الالف تُبدَل منهُ الهمزة نحو قائل وبائع وصحراء وكساء. وربما وقع هذا الابدال تخفيفًا في مثل أَدْؤُر جمع دار لثقل الضمة على الواو. ومن ذلك ما عرفت في نحو اواصل من استثقال المثلين

ومما يُحذَف للتخفيف ايضًا واو مضارع المثال الواوي المكسور العين نحو يَعِدُ لوقوعها بين الياء والكسرة واما يَضَع ويَسَع ويَطَأُ ويَقَع ويَدَع ويَذَر المفتوحة العين وكذلك الضعة والسعة ونحوهما فهي واردةٌ مورد الشذوذ. ثم نُحمَل عليهِ بقية التصاريف كفعل المخاطب والمتكلم نحو تَعِدُ ونَعِدُ والامر والمصدر كعِدْ وعِدَة. غير ان المصدر يُعوَّض فيهِ عنها بالتاء في آخرهِ كما رايت. وقيل ان اصلهُ على وزن فِعلة فلا تعويض فيهِ. ومما يُعَوَّض فيهِ بالتاء ايضًا مصدر أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ الاجوفين نحو اقامة واستقامة. فان اصلهما إِقوَام واستِقْوَام. فقلبت الواو فيهما الفًا بعد نقل حركتها الى ما قبلها ثم حُذِفت احدى الالفين لالتقاء الساكنين بينهما وعُوِّض عنهما بالتاء

ومما يُحذَف لالتقاء الساكنين ايضًا آخر اسم الفاعل من الناقص مجردًا ومزيدًا لالتقاء الساكنين بينهُ وبين التنوين بعد حذف حركتهِ في حالة الرفع والجر نحو غازٍ ورامٍ بخلاف حالة النصب فلا حذف فيها. واما اسم المفعول فيُحذَف اخرهُ من مزيد الناقص مع التنوين في كل حال نحو مُعطًى ومُشترًى. ومثلهُ سائر الاسماء المقصورة نحو عَصًا وفَتًى اصلهما عَصَوٌ وفَتَيٌ.

وعلى هذا الحكم تحذف عين الاجوف مع ضمير التكلم والخطاب ماضيًا ومع ضمير الاناث ماضيًا ومضارعًا وامرًا. وذلك لالتقاء الساكنين بين عينهِ ولامهِ في هذه الصُوَر. غير ان

ماضي الثلاثي منهُ ان كان من وزن نَصَر نُضمّ فاؤهُ نحو قُلْتُ للدلالة على الواو المحذوفة وان كان من وزن ضرب تُكسَر نحو بِعْتُ للدلالة على الياء فان كان من وزن عَلِمَ نُقِلَت حركة عينهِ المحذوفة الى فائهِ فكُسِرَت مطلقًا نحو خِفْتُ وهِبْتُ

واما حذف اخر الامر من الناقص نحو اغزُ واخشَ وارمِ فلانهُ جارٍ مجرى المضارع المجزوم في سكونهِ . ولما كان اللفيف المفروق يجري مجرى المثال والناقص جميعًا حُذِف حرف العلة من اول امرهِ واخرهِ فبقي على حرفٍ واحدٍ نحو قِ امر وَقَى. فاذا وُقف عليهِ لحقتهُ هاء السكت نحو قِهْ

وقد نبهنا على كل هذه الاحكام المطَّرِدة في مواضعها لكننا استحسنا ان نذكرها هنا لاستنارة الواقف على هذه الجداول مع ان ما ذكرناهُ لا يخلو من زيادةٍ في الفائدة

جدولٌ يتضمن اوزان المعتلّ التي يقع فيها التغيير

المثال

الماضي	المضارع	الامر	ماضي المجهول	مضارع المجهول
وَعَدَ	يَعِدُ	عِدْ	وُعِدَ	يُوْعَدُ
وَرِثَ	يَرِثُ	رِثْ		
وَجِلَ	يوجَلُ	إِيجَلْ		

يَسَرَ	يَيْسِرُ	إِيْسِرْ	يُسِرَ	يُوسَرُ
يَمُنَ	يَيْمُنُ	أُومُنْ		
أَيْسَرَ	يُوسِرُ	أَيْسِرْ	أُوْسِرَ	يُوسَرُ
إِتَّسَرَ	يَتَّسِرُ	إِتَّسِرْ	أُتُّسِرَ	يُتَّسَرُ
إِسْتَيْسَرَ	يَسْتَيْسِرُ	إِسْتَيْسِرْ	أُسْتُوسِرَ	يُسْتَيْسَرُ

الاجوف

صَانَ	يَصُونُ	صُنْ	صِينَ	يُصَانُ
خَافَ	يَخَافُ	خَفْ		
بَاعَ	يَبِيعُ	بِعْ		
أَصَانَ	يُصِينُ	أَصِنْ	أُصِينَ	يُصَانُ
إِنْصَانَ	يَنْصَانُ	إِنْصَنْ	إِنْصِينَ	يُنْصَانُ
إِصْطَانَ	يَصْطَانُ	إِصْطَنْ	إِصْطِينَ	يُصْطَانُ
إِسْتَصَانَ	يَسْتَصِينُ	إِسْتَصِنْ	إِسْتُصِينَ	يُسْتَصَانُ

الناقص

غَزَا	يَغْزُو	أُغْزُ	غُزِيَ	يُغْزَى
رَمَى	يَرْمِي	إِرْمِ		

خَشِيَ	يَخْشَى	إِخْشَ		
غَزَّى	يُغَزِّي	غَزِّ	غُزِّيَ	يُغَزَّى
غَازَى	يُغَازِي	غَازِ	غُوزِيَ	يُغَازَى
أَغْزَى	يُغْزِي	أَغْزِ	أُغْزِيَ	يُغْزَى
تَغَزَّى	يَتَغَزَّى	تَغَزَّ	تُغُزِّيَ	يُتَغَزَّى
تَغَازَى	يَتَغَازَى	تَغَازَ	تُغُوزِيَ	يُتَغَازَى
إِنْغَزَى	يَنْغَزِي	إِنْغَزِ	أُنْغُزِيَ	يُنْغَزَى
إِغْتَزَى	يَغْتَزِي	إِغْتَزِ	أُغْتُزِيَ	يُغْتَزَى
إِسْتَغْزَى	يَسْتَغْزِي	إِسْتَغْزِ	أُسْتُغْزِيَ	يُسْتَغْزَى

اللفيف المفروق

وَقَى	يَقِي	قِ	وُقِيَ	يُوقَى
وَلِيَ	يَلِي	لِ		
وَجِيَ	يَوْجَى	إِيجَ		
وَقَّى	يُوَقِّي	وَقِّ	وُقِّيَ	يُوَقَّى
وَاقَى	يُوَاقِي	وَاقِ	وُوقِيَ	يُوَاقَى
أَوْقَى	يُوقِي	أَوْقِ	أُوقِيَ	يُوقَى
تَوَقَّى	يَتَوَقَّى	تَوَقَّ	تُوُقِّيَ	يُتَوَقَّى

نَوَاقَى	يَتَوَاقَى	تَوَاقَ	نُووُقِيَ	يُتَوَاقَى
إِنْوَقَى	يَنْوَقِي	إِنْوَقِ	أُنْوُقِيَ	يُنْوَقَى
إِتَّقَى	يَتَّقِي	إِتَّقِ	أُتُّقِيَ	يُتَّقَى
إِسْتَوْقَى	يَسْتَوْقِي	إِسْتَوْقِ	أُسْتُوْقِيَ	يُسْتَوْقَى

المثال الواوي

المصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول
عِدَة	وَاعِد	مَوْعُود
إِيعَاد	مُوعِد	مُوعَد
إِتِّعَاد	مُتَّعِد	مُتَّعَد
إِسْتِيعَاد	مُسْتَوْعِد	مُسْتَوْعَد

المثال الياءي

إِيسَار	مُوسِر	مُوسَر
إِتِّسَار	مُتَّسِر	مُتَّسَر

الاجوف

	صَائِن	مَصُون

	بائع	مبيع
إِصانَة	مُصِين	مُصان
إِنْصِيان	مُنْصان	مُنْصان
إِصْطِيان	مُصْطان	مُصْطان
إِسْتِصانَة	مُسْتَصِين	مُسْتَصان

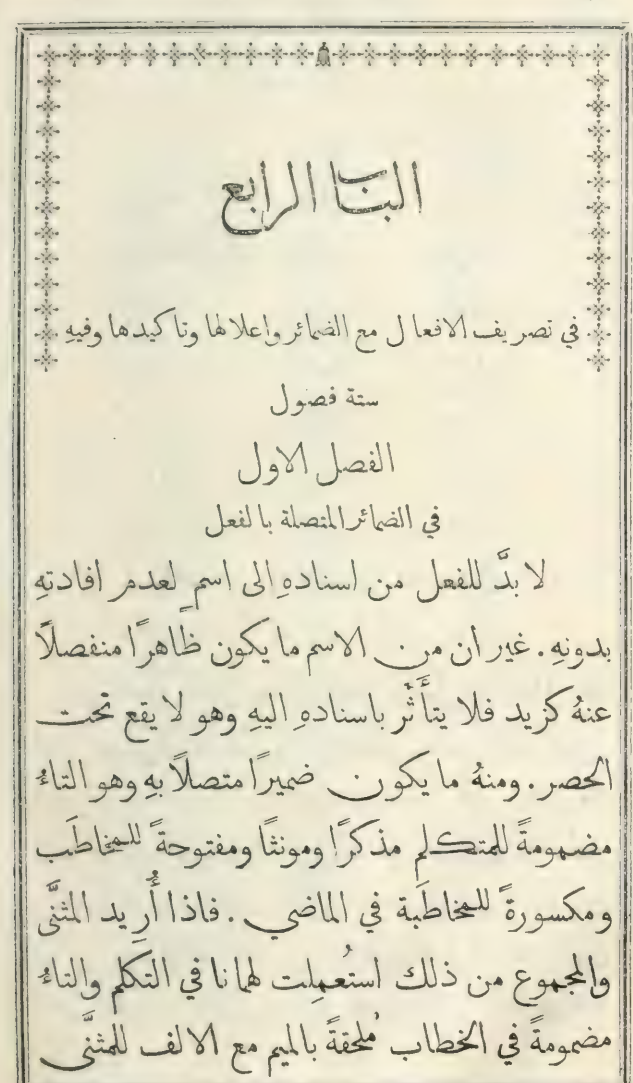
الناقص

	غازٍ	مَغْزُوّ
	رامٍ	مَرْمِيّ
تَغْزِيَة	مُغَزٍّ	مُغَزًّى
غِزاء او مُغازاة	مُغازٍ	مُغازًى
إِغْزاء	مُغْزٍ	مُغْزًى
تَغَزٍّ	مُتَغَزٍّ	مُتَغَزًّى
تَغازٍ	مُتَغازٍ	مُتَغازًى
إِنْغِزاء	مُنْغَزٍ	مُنْغَزًى
إِغْتِزاء	مُغْتَزٍ	مُغْتَزًى
إِسْتِغْزاء	مُسْتَغْزٍ	مُسْتَغْزًى

اللفيف المفروق

	واقٍ	مَوْقِيّ
تَوْقِيَة	مُوَقٍّ	مُوَقًّى
وِقاء او مُواقاة	مُواقٍ	مُواقًى
إيقاء	مُوقٍ	مُوقًى
تَوَقٍّ	مُتَوَقٍّ	مُتَوَقًّى
تَواقٍ	مُتَواقٍ	مُتَواقًى
إِنْوِقاء	مُنْوَقٍ	مُنْوَقًى
إِتّقاء	مُتَّقٍ	مُتَّقًى
إِسْتِيقاء	مُسْتَوْقٍ	مُسْتَوْقًى

واما فَعَّلَ وفاعَلَ وتَفَعَّلَ وتَفاعَلَ وانْفَعَلَ من المثال فلا اعلال فيها. وكذلك فَعَّل وفاعَل وتَفَعَّل وتَفاعَل وافْعَلَّ من الاجوف واما ما يُعَلُّ من الاجوف والناقص فوق الثلاثي فلا فرق فيهِ بين الواوي والياءي. وكذلك المصدر واسما الفاعل والمفعول في وزني أَفْعَلَ وافتعلَ. والمصدر في وزن إِسْتَفْعَلَ من المثال. واما اللفيف فالمقرون منهُ يجري مجرى الناقص بدون اعلال العين والمفروق يجري مجرى المثال والناقص معًا كما رايت



الباب الرابع

في تصريف الافعال مع الضمائر واعلالها وتاكيدها وفيهِ

ستة فصول

الفصل الاول

في الضمائر المتصلة بالفعل

لا بدَّ للفعل من اسنادهِ الى اسمٍ لعدم افادتهِ بدونهِ. غير ان من الاسم ما يكون ظاهرًا منفصلًا عنهُ كزيد فلا يتأَثر باسنادهِ اليهِ وهو لا يقع تحت الحصر. ومنهُ ما يكون ضميرًا متصلًا بهِ وهو التاءُ مضمومةً للمتكلم مذكرًا ومونثًا ومفتوحةً للمخاطَب ومكسورةً للمخاطَبة في الماضي. فاذا أُرِيد المثنَّى والمجموع من ذلك استُعمِلت لهما نا في التكلم والتاءُ مضمومةً في الخطاب مُلحقةً بالميم مع الالف للمثنَّى

وبدونها لجمع الذكور. وبالنون مشدَّدةً لجمع الاناث. والالف لمثنَّى الغائب والغائبة في الماضي والمضارع والمخاطَب والمخاطَبة في المضارع والامر. والواو في جمع الغائب في الماضي والمضارع وجمع المخاطَب في المضارع والامر وكذا النون للغائبات والمخاطَبات والياء للمخاطَبة في المضارع والامر

وكل ذلك يتَّحد بالفعل[1] فيسكن آخرهُ مع الصحيح منهُ ويجانس المعتلَّ في الحركة لفظًا او تقديرًا[2]. واما ضمير التكلُّم في المضارع وخطاب الواحد في المضارع والامر وغيبة الواحد والواحدة في الماضي والمضارع فيستتر في الفعل اذ لا صورة لهُ في اللفظ. غير ان الحاضر منهُ يلزم فعلهُ الاسنادَ اليهِ فيلزم الاستتارَ فيهِ والغائب يُسنَد الفعل تارةً اليهِ وتارةً الى الظاهر فيستتر فيهِ مرةً دون اخرى[3]. وكلهُ لا يغيّر شيئًا من حكمهِ[4]

(١) اي يصير معهُ كلمةً واحدة. ولذلك يسكن اخرهُ مع الصحيح منهُ وهو التاء والنون منفردةً للنسوة وملحقةً بالالف للمتكلمين. ويُجانس حركة المعتلّ وهو الواو والالف والياء. اي انهُ يُضَمّ اخرهُ قبل الواو كضربوا ويُفتَح قبل الالف كيضربان ويُكسَر قبل الياء كتضربين. فلا يُراعَى معهُ حقّ الفعل لان اخرهُ قد صار بمنزلة حشو الكلمة

(٢) اي ان هذه المجانسة تكون تارةً لفظًا كما رايت. وتارةً تقديرًا كما في نحو غزَوا وتخشَين من المعتل اللام فان اصلهما غَزَوُوا وتخشَيِين. فحُذِفَت ضمة الواو وكسرة الياء استثقالاً لهما فالتقى ساكنان فحُذِفَت الواو والياء وبقي ما قبلهما على حركتهِ. وهم يعتبرون المحذوف لعلةٍ كالثابت فكانت المجانسة مقدَّرة

المراد بالحاضر ضمير المتكلم والمخاطَب فان الفعل المسند اليهِ لايمكن تحويل اسنادهِ الى الاسم الظاهر فلا ينفكّ الضمير عن الاستتار فيهِ بخلاف الغائب نحو زيدٌ قام فانهُ يمكن ان يقال زيدٌ قام غلامهُ فيتحول اسناد الفعل عن ضمير زيد المستتر فيهِ الى غلامهِ وحينئذٍ يخلو الفعل من الضمير. ولذلك يقولون ان الاول مستترٌ وجوبًا والثاني جوازًا

(٤) اي ان الضمير المستتر باسرهِ لايغير شيئًا من حكم الفعل وانما التغيير يختص بالضمائر البارزة لاتصالها بهِ لفظًا. واما نحو هندٌ أَتتْ فان الفهُ انما حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين بينها

وبين تاء التانيث كما حُذِفَتْ في قولك أَنتْ هندٌ حيث لا ضمير فلا دِخلَ في ذلك للضمير المستتر فيهِ

الفصل الثاني

في تصريف السالم والصحيح والمثال مع الضمائر

اذا اتَّصلَ السالم بالضمائر اقتصر على اختلاف آخرهِ معها في الحركة والسكون[1] كما علمت. فيُقال في تصريف الماضي الثلاثي ضَرَبَ ضَرَبا ضَرَبُوا ضَرَبَتْ ضَرَبَتا ضَرَبْنَ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُما ضَرَبْتُم ضَرَبْتِ ضَرَبْتُما ضَرَبْتُنَّ ضَرَبْتُ ضَرَبْنا. وفي تصريف المضارع يَضْرِبُ يَضْرِبانِ يَضْرِبُونَ تَضْرِبُ تَضْرِبانِ يَضْرِبْنَ تَضْرِبُ تَضْرِبانِ تَضْرِبُون تَضْرِبِيْنَ تَضْرِبانِ تَضْرِبْنَ أَضْرِبُ نَضْرِبُ. وفي تصريف الامر إِضْرِبْ إِضْرِبا إِضْرِبُوا إِضْرِبِي إِضْرِبا إِضْرِبْنَ

وعلى ذلك تصريف الصحيح والمثال غير ان مضاعف الثلاثي[2] اذا اتصل بالضمير الصحيح تعذَّر

سكون ما قبل آخرهِ ايضًا فامتنع ادغامهُ [٣] كمَدَدْتُ ومَدَدْتم ويمْدُدْنَ. وقس على ذلك ما جرى مجراهُ مجردًا ومزيدًا [٤]

واعلم ان المثال الواويَّ المجرَّد اذا كان مكسور العين في المضارع تُحذَف فاؤُه مضارعًا وامرًا كيَعِدُ يَعِدانِ يَعِدُونَ. وكذا عِدْ وعِدا وهلمَّ جرًّا. والنون اللاحقة الاواخر تُكسَر مع المثنَّى وتُفتَح مع غيرهِ كيفما وقعت على الاطلاق [٥]. وذلك مطَّردٌ لها في تصريف الافعال والاسماء

---

(١) اي انهُ لا يزيد على ذلك. فيجانس حركة الضمير المعتل ويسكن مع الصحيح. وذلك مع جميع تصاريفهِ ماضيًا ومضارعًا وامرًا

(٢) المراد بمضاعف الثلاثي المجرَّد منهُ وهو المفهوم عند الاطلاق

(٣) اي ان الادغام انما يكون بين حرفين اولها ساكنٌ والثاني متحركٌ. فاذا سكن الثاني وجب تحريك الاول لئلاَّ يلتقي ساكنان فامتنع الادغام لانتقاض شرطهِ

(٤) واحترزنا بقولنا ما جرى مجراهُ مجردًا ومزيدًا عن نحو مدَّد وتمدَّد فانهما لا يجريان مجراهُ لعدم اتصال الحرف المدغم

فيهِ با لضمير فلا يفكُّ ادغامها بخلاف امتدَّ واستمدَّ ونحوهما

(٥) هذا يشمل النون الواقعة مع الافعال كما رايت وهي نون المثنى كيضربانِ والجمع المذكر كيضربونَ والمونث كضربتُنَّ ويضربنَ والمفردة المخاطَبة كتضربينَ . والواقعةَ مع الاسماء بعد الالف في المثنى كقام الرجلانِ وبعد الواو في الجمع كقام المومنونَ وبعد الياء فيهما كرايت الرجلينِ والمومنينَ. وهي في كل ذلك مكسورةٌ مع المثنى ومفتوحةٌ مع غيرهِ با لاجمال

واعلم ان مضارع تَفَعَّل وتَفاعَل اذا كان حرف المضارعة فيهِ تاء جازان تُحذَف احدى التاءين للتخفيف قياسًا فيقال انتم تَقَدَّمونَ وهي تَباعَدُ اي تتقدَّمون وتتباعدُ. وشذَّ حذف اللام من مَسِسْتُ وظَلِلْتُ فيقال فيهما مِسْتُ وظِلْتُ بنقل حركة العين الى الفاء . وتُبدَل ياء في امللتُ شذوذًا فيقال امليتُ. وشذَّ في المثال حذف الواو من يَضَع ويَسَع ويَقَع ويَدَع ويَذَر ويَطأ مع فتح العين كما ترى

جدول يتضمن تصريف السالم والصحيح والمثال ماضيًا ومضارعًا وامرًا

ماضي السالم

	المفرد		المثنى		الجمع	
الغيبة *	ضَرَبَ	ضَرَبَتْ	ضَرَبا	ضَرَبتا	ضَرَبُوا	ضَرَبْنَ
الخطاب *	ضَرَبْتَ	ضَرَبْتِ	ضَرَبْتُما		ضَرَبْتُم	ضَرَبْتُنَّ
التكلم *	ضَرَبْتُ				ضَرَبْنا	

مضارعهُ

الغيبة * يَضْرِبُ تَضْرِبُ يَضْرِبانِ تَضْرِبانِ يَضْرِبُونَ يَضْرِبْنَ
الخطاب * تَضْرِبُ تَضْرِبينَ تَضْرِبانِ تَضْرِبُونَ تَضْرِبْنَ
التكلم * أَضْرِبُ نَضْرِبُ

امرهُ

إِضْرِبْ إِضْرِبي إِضْرِبا إِضْرِبُوا إِضْرِبْنَ

ماضي المضاعف

الغيبة * مَدَّ مَدَّتْ مَدَّا مَدَّتا مَدُّوا مَدَدْنَ
الخطاب * مَدَدْتَ مَدَدْتِ مَدَدْتُما مَدَدْتُمْ مَدَدْتُنَّ
التكلم * مَدَدْتُ مَدَدْنا

مضارعهُ

الغيبة * يَمُدُّ تَمُدُّ يَمُدَّانِ تَمُدَّانِ يَمُدُّونَ يَمْدُدْنَ
الخطاب * تَمُدُّ تَمُدِّينَ تَمُدَّانِ تَمُدُّونَ تَمْدُدْنَ
التكلم * أَمُدُّ نَمُدُّ

امرهُ

مُدَّ او أُمْدُدْ مُدِّي مُدَّا مُدُّوا أُمْدُدْنَ

ماضي المثال

مثل ماضي السالم

مضارعهُ

الغيبة ☆ يَعِدُ تَعِدُ يَعِدانِ تَعِدانِ يَعِدُونَ يَعِدْنَ
الخطاب ☆ تَعِدُ تَعِدِينَ تَعِدانِ تَعِدُونَ تَعِدْنَ
التكلم ☆ أَعِدُ نَعِدُ

امرهُ

عِدْ عِدِي عِدا عِدُوا عِدْنَ

الفصل الثالث

في تصريف الاجوف

اذا اتَّصل الاجوف الثلاثي بالضمائر فان تحركت لامهُ ثبتت عينهُ والاَّ حُذفت. فيقال في تصريف الماضي قامَ قاما قامُوا قامتْ قامَتا قُمْنَ قُمْتَ قُمْتُما قُمْتُمْ قُمْتِ قُمْتُما قُمْتُنَّ قُمْتُ قُمْنا. وفي تصريف المضارع يقومُ يقومانِ يقومونَ تقومُ تقومانِ يقُمنَ تقومُ تقومانِ تقومونَ تقومِينَ تقومانِ تقُمنَ أَقومُ نقومُ. وفي

تصريف الامر قُمْ قوما قوموا قومي قوما قُمْنَ . واما المزيد فان أُعِلَّتْ عينهُ كاقامَ واستقام جرى كالثلاثي وان صحَّت كقاوَم وقوَّم جرى كالصحيح[1]

واعلم ان ماضي الثلاثي المحذوف العين[2] اذا كان من مضمومها في المضارع[3] كقام ضمت فآؤُهُ كقُمْتُ والاَّ كُسِرَت مطلقاً[4] كخِفْتُ وبِعْتُ بخلاف المزيد فان فآءَهُ لاتحول عن حكمها كأَقَمْتُ ونحوهِ

---

(١) المراد بالصحيح نقيض المعتلّ . اي انهُ يجري في تصريفهِ كالصحيح في سلامتهِ من الاعلال الذي يلحق بابهُ عند اتصال الضمائر بهِ

(٢) المراد بالمحذوف العين ما تُحذَف عينهُ عند اتصالهِ بالضمير الصحيح لالتقاء الساكنين بينها وبين لامهِ كقُمْتُ ونحوهِ

(٣) اي اذا كان مضموم العين باعتبار اصلهِ لان يقوم مثلاً اصلهُ يَقْوُم فنقِلَتْ ضمة الواو الى ما قبلها كما علمت في باب الاعلال

(٤) اي سواءٌ كان واويًّا ام يائيًّا مفتوح العين ام مكسورها . ولذلك مثَّلنا لهُ بخِفْتُ وبِعْتُ

جدولٌ يتضمن تصريف الاجوف

ماضي المضموم العين في المضارع

	المفرد		المثنى		الجمع	
الغيبة ☆	قامَ	قامَتْ	قاما	قامَتا	قامُوا	قُمْنَ
الخطاب ☆	قُمْتَ	قُمْتِ	قُمْتُما		قُمْتُمْ	قُمْتُنَّ
التكلم ☆	قُمْتُ				قُمْنا	

مضارعهُ

الغيبة ☆	يَقُومُ	تَقُومُ	يَقُومانِ	تَقُومانِ	يَقُومُونَ	يَقُمْنَ
الخطاب ☆	تَقُومُ	تَقُومِينَ	تَقُومانِ		تَقومونَ	تَقُمْنَ
التكلم ☆	أَقُومُ				نَقُومُ	

أمرهُ

قُمْ قُومِيْ قُوما قُومُوا قُمْنَ

ماضي المفتوح العين في المضارع

الغيبة ☆	خافَ	خافَتْ	خافا	خافَتا	خافُوا	خِفْنَ
الخطاب ☆	خِفْتَ	خِفْتِ	خِفْتُما		خِفْتُمْ	خِفْتُنَّ
التكلم ☆	خِفْتُ				خِفْنا	

مضارعهُ

الغيبة ☆	يَخافُ	تَخافُ	يَخافانِ	تَخافانِ	يَخافُونَ	يَخَفْنَ

الخطاب * تَخافُ تَخافِينَ تَخافانِ تَخافونَ تَخَفْنَ
التكلم * أَخافُ نَخافُ

امرهُ

خَفْ خافِي خافا خافُوا خَفْنَ

ماضي المكسور العين في المضارع

الغيبة * باعَ باعَتْ باعا باعَتا باعُوا بِعنَ
الخطاب * بِعْتَ بِعْتِ بِعْتُما بِعْتُمْ بِعْتُنَّ
التكلم * بِعْتُ بِعْنا

مضارعهُ

الغيبة * يَبيعُ تَبيعُ يَبيعانِ تَبيعانِ يَبيعونَ يَبِعنَ
الخطاب * تَبيعُ تَبِيعِينَ تَبِيعانِ تَبِيعُونَ تَبِعْنَ
التكلم * أَبيعُ نَبِيعُ

امرهُ

بِعْ بِيعِي بِيعا بِيعُوا بِعْنَ

الفصل الرابع

في تصريف الناقص

اذا اتصل الناقص بواو الجماعة او ياءِ المخاطَبة حُذِفَت لامهُ مطلقًا[1] . فان كانت عينهُ مفتوحةً بقيت على حكمها[2] . والاَّ لزمت المجانسةَ لها في الحركة . واذا اتصل بضمير الغائبة ومُثنَّاها فان كان ماضيًا مفتوح العين حُذِفَت ايضًا[3] . وتثبت دون ذلك مع الجميع مالم يكن امرًا لمفردٍ مذكَّرٍ فانهُ يُبنَى على حذفها نيابةً عن السكون في الصحيح . غير ان المقلوبة منها الفًا ان كانت ثالثةً رُدَّت مع الضمير البارز الى اصلها[4] . والاَّ قُلِبَتْ معهُ ياءً على الاطلاق

فيقال في تصريف الماضي غزَا غزَوَا غزَوْا غزَتْ غزَتَا غزَوْنَ غزَوتَ غزَوتُما غزَوتُمْ غزَوتِ غزَوتُما غزَوتُنَّ غزَوتُ غزَونا . وفي تصريف المضارع يغزُو يَغْزُوانِ يغزُونَ تغزُو تغزُوانِ يغزُونَ تغزُو تغزُوانِ

تَغْزُونَ تَغْزِيْنَ تَغْزُوانِ تَغْزُونَ أَغْزُو نَغْزُ. وفي تصريف الامر أُغْزُ أُغْزُوَا أُغْزُوْا أُغْزِي أُغْزُوا أُغْزُونَ وكذا رَمَى رَمَيا رَمَوا ورَضِيَتْ رَضِيَتا رَضِيْنَ وهلمَّ جرًّا على ما علمت من حكمهِ. وقس عليهِ مجرَّدًا ومزيدًا

واعلم ان اللفيف يجري اخرهُ مطلقًا على الناقص واوَّل المفروق منهُ على المثال (٥) فيقاس في تصريفهِ عليهما

---

(١) اي ماضيًا ومضارعًا وامرًا نحو غزوا ويغزون واغزوا وكذا تغزين وأُغزِي (٢) اي ان كانت عين الفعل المتصل با لواو والياء مفتوحةً بقيت على فتحها كما في نحو غزَوْا وتخشَيْنَ. وان لم تكن مفتوحةً جانست الضمير في الحركة فيقال رَضُوا وتغزِينَ بضمّ الضاد وكسر الزاي لمجانسة الواو والياء

(٣) اي ان الفعل الناقص اذا لم يتصل با لواو كغزوا او بالياء كتغزين او بضمير الغائبة ومثناها كغزَت وغزَتا تثبت لامهُ فلا تحذَف الاَّ في امر المفرد المذكر نحو اغزُ كما ترى في تصريفهِ

(٤) اي ان لام الناقص التي تثبت مع الضمير البارز اذا كانت الفًا ثالثة تُرَدُّ الى اصلها. وذلك خاصٌّ بالماضي مع

التاء ونا والف المثنى ونون الاناث. فيقال غزوت ورَمَيْنا وكذا غَزَوَا ورميا برد الف غزا الى الواو المقلوبة عنها والف رمى الى الياء. فان لم تكن ثالثةً قُلِبَتْ ياء على الاطلاق اي سواء كانت مقلوبةً عن الواو ام عن الياء فيقال اغزيت واجريت واستدعيت وهلمّ جرًّا وكذلك برضيان ويخشيان ونحوهما

(٥) اي ان لام اللفيف باسرهِ من المقرون والمفروق تجري مع الضمير على احكام الناقص في الحذف والاثبات وغيرها. وفاء المفروق منهُ تجري على احكام المثال في حذفها واثباتها كما علمت

جدولٌ يتضمن تصريف الناقص واللفيف

ماضي الناقص الواويّ المفتوح العين

	المفرد	المثنى	الجمع
الغيبة *	غَزَا غَزَتْ	غَزَوَا غَزَتا	غَزَوْا غَزَوْنَ
الخطاب *	غَزَوْتَ غَزَوْتِ	غَزَوْتُمَا	غَزَوْتُم غَزَوْتُنَّ
التكلم *	غَزَوْتُ		غَزَوْنا

المضارع المضموم العين

	المفرد	المثنى	الجمع
الغيبة *	يَغْزُوْ تَغْزُوْ	يَغْزُوانِ تَغْزُوانِ	يَغْزُوْنَ يَغْزُوْنَ
الخطاب *	تَغْزُو تَغْزِيْنَ	تَغْزُوَانِ	تَغْزُونَ تَغْزُونَ
التكلم *	أَغْزُو		نَغْزُو

أمرهُ

أُغزُ أُغْزِي أُغْزُوَا أُغزُوا أُغْزُونَ

ماضي الواوي المضموم العين

الغيبة ☆ سَرُوَ سَرُوَتْ سَرُوَا سَرُوَتا سَرُوا سَرُونَ

الخطاب ☆ سَرُوتَ سَرُوتِ سَرُوتُمَا سَرُوتُمْ سَرُوتُنَّ

التكلم ☆ سَرُوتُ سَرُونا

ماضي الياءي المفتوح العين

الغيبة ☆ رَمَى رَمَتْ رَمَيَا رَمَتَا رَمَوْا رَمَيْنَ

الخطاب ☆ رَمَيْتَ رَمَيْتِ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ رَمَيْتُنَّ

التكلم ☆ رَمَيْتُ رَمَيْنا

المضارع المكسور العين

الغيبة ☆ يَرْمِي تَرْمِي يَرْمِيانِ تَرْمِيانِ يَرْمُونَ يَرْمِينَ

الخطاب ☆ تَرْمِي تَرْمِينَ تَرْمِيانِ تَرْمُونَ تَرْمِينَ

التكلم ☆ أَرْمِي نَرْمِي

أمرهُ

إِرْمِ إِرْمِي إِرْمِيا إِرْمُوا إِرْمِينَ

ماضي الياءي المكسور العين

الغيبة ☆ خَشِيَ خَشِيَتْ خَشِيَا خَشِيَتَا خَشُوا خَشِينَ

الخطاب ٭ خَشِيْتَ خَشِيْتِ خَشِيْتُما خَشِيتُم خَشِيتُنَّ
التكلم ٭ خَشِيْتُ خَشِينا

المضارع المفتوح العين

الغيبة ٭ يَخْشَى تَخْشَى يَخْشَيانِ تَخْشَيانِ يَخْشَوْنَ يَخْشَيْنَ
الخطاب ٭ تَخْشَى تَخْشَيْنَ تَخْشَيانِ تَخْشَوْنَ تَخْشَيْنَ
التكلم ٭ أَخْشَى نَخْشَى

امرهُ

إِخْشَ إِخْشَيْ إِخْشَيا إِخْشَوْا إِخْشَيْنَ

ماضي اللفيف المفروق

الغيبة ٭ وَقَى وَقَتْ وَقَيا وَقَتا وَقَوْا وَقَيْنَ
الخطاب ٭ وَقَيْتَ وَقَيْتِ وَقَيْتُما وَقَيْتُمْ وَقَيْتُنَّ
التكلم ٭ وَقَيْتُ وَقَيْنا

مضارعهُ

الغيبة ٭ يَقِي تَقِي يَقِيانِ تَقِيانِ يَقُونَ يَقِينَ
الخطاب ٭ تَقِي تَقِينَ تَقِيانِ تَقُونَ تَقِينَ
التكلم أَقِي نَقِي

امرهُ

قِ قِي قِيا قُوا قِينَ

الفصل الخامس
في تصريف المجهول

اذا صُرِّفَ المجهول جرى على تصريف المعلوم[١] غيرَ ان مضارع المعتلّ الفاء تثبت فيهِ فاؤُهُ مطلقًا كيُوْعَد ويُوْفَى. وماضي الاجوف ثلاثيًّا وخماسيًّا تُنقل كسرة عينهِ الى ما قبلها مسلوبَ الحركة فتُقلَب الواو بعدهُ ياءً وتُكسَر همزة الوصل التي تقع قبلهُ كقِيلَ وإِنْقِيدَ وإِعتِيدَ. غيرَ ان الثلاثي اذا حُذِفتْ عينهُ مع الضمائر تجري فاؤُهُ على حكمها مع المعلوم ما لم يقع التباس فتجري على عكسهِ[٢]. وجميع الافعال في بقية اعلالها تجري على قياس الاعلال المذكور في بابهِ[٣]

---

(١) اي ان الصحيح اللام منهُ يسكن اخرهُ مع الضمير الصحيح ويجانس حركة المعتلّ كما في المعلوم. والمعتلّ اللام يجري منهُ نحو رُمِي على تصريف خَشِي ونحو يُرمَى على تصريف يَخشَى وقس عليهِ. واما المعتل الفاء فلا خلاف في ماضيهِ وانما الخلاف في مضارعهِ فان فاءهُ تثبت بخلاف المعلوم لفقد كسرة العين

المعاضدة لحذفها في معلومهِ. واما المعتل العين فلا خلاف في مضارعهِ وانما الخلاف في ماضيهِ من الثلاثي والخماسي فان كسرة عينهِ تُنقَل الى الحرف الذي قبلها وهو فاء فعِل وانفعِلَ وتاء افتُعِلَ وذلك بعد سلب حركتهِ فتسكن عينهُ بعدها وحينئذٍ تُقلب الواو منها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وتُكسَر همزة الوصل في الخماسي اتباعًا لكسر ما قبل عينهِ كما ضُمَّتْ اتباعًا في الصحيح العين

(٢) اي ان فاءهُ تُضَمُّ اذا كان من باب نَصَرَ والاَّ فتُكسَر كما في المعلوم. الا اذا وقع التباسٌ بين المعلوم والمجهول فيُضَمُّ ما كان يُكسَر معلومًا ويُكسَر ما كان يُضَمُّ فيقال صِنتُ بكسر الصاد وبُعتُ بضمّ الباء تنبيهًا على المجهولية بخلافهِ للمعلوم

(٣) اي ان الافعال بجملتها معلومةً ومجهولةً تجري على بقية طرق الاعلال التي لم تُذكَر في تصريفها على قياس الاعلال العام المذكور في باب اعلال حروف العلة فيرجع حكمها اليهِ

واعلم ان الامر لا يأتي من المجهول لان الامر انما هو طلب انشاء الفعل عن الفاعل ولا فاعل في الافعال المجهولة

جدولٌ يتضمن تصريف المجهول

ماضي السالم

	المفرد		المثنى		الجمع	
الغيبة *	ضُرِبَ	ضُرِبَتْ	ضُرِبا	ضُرِبَتا	ضُرِبُوا	ضُرِبْنَ

الخطاب ٭ ضَرَبْتُ ضَرَبْتِ ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتُنَّ
التكلم ٭ ضَرَبْتُ ضَرَبْنَا

مضارعهُ

الغيبة ٭ يَضْرِبُ تَضْرِبُ يَضْرِبَانِ تَضْرِبَانِ يَضْرِبُونَ يَضْرِبْنَ
الخطاب ٭ تَضْرِبُ تَضْرِبِينَ تَضْرِبَانِ تَضْرِبُونَ تَضْرِبْنَ
التكلم ٭ أَضْرِبُ نَضْرِبُ

ماضي المضاعف

الغيبة ٭ مُدَّ مُدَّتْ مُدَّا مُدَّتَا مُدُّوا مُدِدْنَ
الخطاب ٭ مُدِدْتَ مُدِدْتِ مُدِدْتُمَا مُدِدْتُمْ مُدِدْتُنَّ
التكلم ٭ مُدِدْتُ مُدِدْنَا

مضارعهُ

الغيبة ٭ يُمَدُّ تُمَدُّ يُمَدَّانِ تُمَدَّانِ يُمَدُّونَ يُمْدَدْنَ
الخطاب ٭ تُمَدُّ تُمَدِّينَ تُمَدَّانِ تُمَدُّونَ تُمْدَدْنَ
التكلم ٭ أُمَدُّ نُمَدُّ

ماضي المهموز الفاء

مثل السالم

مضارعهُ

الغيبة ٭ يُؤْخَذُ تُؤْخَذُ يُؤْخَذَانِ تُؤْخَذَانِ يُؤْخَذُونَ يُؤْخَذْنَ
الخطاب ٭ تُؤْخَذُ تُؤْخَذِينَ تُؤْخَذَانِ تُؤْخَذُونَ تُؤْخَذْنَ
التكلم ٭ أُؤْخَذُ نُؤْخَذُ

ماضي المهموز العين

الغيبة * سُئِلَ سُئِلَتْ سُئِلا سُئِلَتا سُئِلُوا سُئِلْنَ
الخطاب * سُئِلْتَ سُئِلْتِ سُئِلْتُما سُئِلْتُم سُئِلْتُنَّ
التكلم * سُئِلْتُ سُئِلْنا

مضارعهُ
مثل السالم

ماضي المهموز اللام

الغيبة * بُرِئَ بُرِئَتْ بُرِئَا بُرِئَتا بُرِئُوا بُرِئْنَ
الخطاب * بُرِئْتَ بُرِئْتِ بُرِئْتُما بُرِئْتُمْ بُرِئْتُنَّ
التكلم * بُرِئْتُ بُرِئْنا

مضارعهُ
مثل السالم

ماضي المثال الواوي
مثل السالم
مضارعهُ

الغيبة * يُوعَدُ تُوعَدُ يُوعَدانِ تُوعَدانِ يُوعَدُونَ يُوعَدْنَ
الخطاب * تُوعَدُ تُوعَدِينَ تُوعَدانِ تُوعَدُونَ تُوعَدْنَ
التكلم * أُوعَدُ نُوعَدُ

ماضي المثال الياءي

مثل السالم

مضارعهُ

الغيبة ☆	يُوسَرُ	تُوسَرُ	يُوسَرانِ تُوسَرانِ	يُوسَرُونَ	يُوسَرْنَ
الخطاب ☆	تُوسَرُ	تُوسَرِينَ	تُوسَرانِ	تُوسَرُونَ	تُوسَرْنَ
التكلم ☆	أُوسَرُ				نُوسَرُ

ماضي الاجوف المضموم العين في المضارع

الغيبة ☆	صِينَ	صِينَتْ	صِينا صِينَتا	صِينُوا	صُنَّ او صِنَّ
الخطاب ☆	صِنْتَ	صِنْتِ	صِنْتُما	صِنْتُمْ	صِنْتُنَّ
التكلم ☆	صِنْتُ				صِنَّا

مضارعهُ

الغيبة ☆	يُصانُ	تُصانُ	يُصانانِ تُصانانِ	يُصانُونَ	يُصَنَّ
الخطاب ☆	تُصانُ	تُصانِينَ	تُصانانِ	تُصانُونَ	تُصَنَّ
التكلم ☆	أُصانُ				نُصانُ

ماضي الاجوف المكسور العين في المضارع

الغيبة ☆	بِيعَ	بِيعَتْ	بِيعا بِيعَتا	بِيعُوا	بِعْنَ او بُعْنَ
الخطاب ☆	بِعْتَ	بِعْتِ	بِعْتُما	بِعْتُمْ	بِعْتُنَّ
التكلم ☆	بِعْتُ				بِعْنا

مضارعهُ مثل مضارع المضموم العين

ماضي الناقص الواوي

الغيبة * غُزِيَ غُزِيتْ غُزِيا غُزِيَتا غُزُوا غُزِينَ
الخطاب * غُزِيتَ غُزِيتِ غُزِيتُما غُزِيتُمْ غُزِيتُنَّ
التكلم * غُزِيتُ غُزِينا

مضارعهُ

الغيبة * يُغْزَى تُغْزَى يُغْزَيانِ تُغْزَيانِ يُغْزَوْنَ يُغْزَيْنَ
الخطاب * تُغْزَى تُغْزَيْنَ تُغْزَيانِ تُغْزَوْنَ تُغْزَيْنَ
التكلم * أُغْزَى نُغْزَى

ماضي الناقص اليائي

مثل الواوي

مضارعهُ

الغيبة * يُرمَى تُرمَى يُرمَيانِ تُرمَيانِ يُرمَوْنَ يُرمَيْنَ
الخطاب * تُرمَى تُرمَيْنَ تُرمَيانِ تُرمَوْنَ تُرمَيْنَ
التكلم * أُرْمَى نُرْمَى

الفصل السادس

في احكام الفعل مع نون التوكيد

يلحق آخِر الفعل المستقبل نونٌ مشدَّدةٌ مفتوحةٌ او خفيفةٌ ساكنةٌ للتاكيد. وهي تختصُّ بالامر والمضارع الواقع في سياق قَسَمٍ او طَلَبٍ كالاستفهام والنهي

ونحوها (١) . والفعل اما ان يكون اخرهُ متصلاً بالنون فيبنَى معها على الفتح كاضربَنَّ ولاتضربَنْ. فان كان قد حُذِف منهُ شيءٌ بسبب السكون (٢) رُدَّ اليهِ كقومَنَّ وارمينَّ . واما ان يكون منفصلاً عنها وهو اما ان يُفصَل بنون الاناث فيُفصَل بين النونين بالفٍ. او بغيرها (٣) فيُحذَف الفاصل مالم يكن الفًا وتستمرُّ لام الفعل على حركتها. غيرَ ان النون لاتقع بعد الالف مطلقًا الاَّ مشدَّدةً . وهي تُكسَر هناك (٤) تشبيهًا لها بنون التثنية . فيقال لا تضرِبانِّ للاناث . واضرِبُنَّ بضم اللام للذكور وبكسرها للانثى. وعلى هذا يجري التوكيد في جميع الافعال . غيرَ ان الناقص اذا كان مفتوح العين تثبت ايضًا معهُ واو الجمع مضمومةً كاخشَوُنَّ . وياءُ المخاطَبة مكسورةً كارضَيِنَّ . ولا خلاف في غير ذلك

---

(١) اما في القسَم فالغالب ان يكون مثبتًا موكَّدًا باللام ايضًا

غير منفصل عنها نحو والله لافعلنَّ . والنون لازمة لهُ في هذه الصورة. واذا لم يكن كذلك فان كان منفيا قلَّ تاكيدهُ وان كان منفصلاً عن اللام امتنع. واما في الطلب فانهُ جنسٌ يشمل التمني ايضاً نحو ليتك تفعلنَّ . والترجي نحو لعلك تفعلنَّ . والعرض والتحضيض نحو ألا تفعلنَّ وهلاَّ تفعلنَّ . وقلَّ توكيد المنفيّ نحو مثلك لا يبخلنَّ (٢) هذا يشمل نحو قمْ فان الواو حُذِفَتْ فيهِ لسكون الميم بعدها . ونحو ارمِ فان ياءهُ حُذِفَتْ ايضاً لنيابتها عن السكون كما علمت . فاذا اتصلت بهما نون التوكيد رُدَّت الواو لتحرك ما بعدها والياء لبناء الفعل على الفتح

(٣) اي بغير النون تريد واو الجمع والف الاثنين وياء المخاطبة . فان الواو والياء تُحذَفان لالتقاء الساكنين بين احداهما ونون التوكيد سواء كانت خفيفةً ام مشددة باعتبار النون المدغمة فيها . فيقال اضربُنَّ يا رجال بضم الباء ولا تضربِنَّ يا هند بكسرها . لان الاصل اضربونَّ واضربينَّ فلما حُذِفت الواو والياء بقيت الباء على ضمها في الاول وكسرها في الثاني . والى ذلك اشرنا بقولنا وتستمرُّ لام الفعل على حركتها . واما الف المثنى فلا تُحذَف لان ما قبلها مفتوحٌ فاذا حُذِفت التبس فعل الاثنين بفعل الواحد لفتح النون بدونها ولذلك يقال اضربانِّ باثبات الالف

(٤) اي تُكسَر بعد الالف مطلقاً سواء كانت للفصل بين نون الاناث ونون التوكيد ام كانت ضمير المثنى

جدولٌ يتضمن تصريف الفعل مع نون التوكيد المشدّدة

مضارع السالم

	المفرد	المثنى	الجمع
الغيبة *	يَضْرِبَنَّ تَضْرِبَنَّ	يَضْرِبانِّ تَضْرِبانِّ	يَضْرِبُنَّ يَضْرِبْنانِّ
الخطاب *	تَضْرِبَنَّ تَضْرِبِنَّ	تَضْرِبانِّ	تَضْرِبُنَّ تَضْرِبْنانِّ
التكلم *	أَضْرِبَنَّ		نَضْرِبَنَّ

امره

إِضْرِبَنَّ إِضْرِبِنَّ إِضْرِبانِّ إِضْرِبُنَّ إِضْرِبْنانِّ

مضارع الاجوف

	المفرد	المثنى	الجمع
الغيبة *	يَقُومَنَّ تَقُومَنَّ	يَقُومانِّ تَقُومانِّ	يَقُومُنَّ يَقُمْنانِّ
الخطاب *	تَقُومَنَّ تَقُومِنَّ	تَقُومانِّ	تَقُومُنَّ تَقُمْنانِّ
التكلم *	أَقُومَنَّ		نَقُومَنَّ

امرهُ

قُومَنَّ قُومِنَّ قُومانِّ قُومُنَّ قُمْنانِّ

مضارع الناقص المضموم العين

	المفرد	المثنى	الجمع
الغيبة *	يَغْزُوَنَّ تَغْزُوَنَّ	يَغْزُوانِّ تَغْزُوانِّ	يَغْزُنَّ يَغْزُونانِّ
الخطاب *	تَغْزُوَنَّ تَغْزِنَّ	تَغْزُوانِّ	تَغْزُنَّ تَغْزُونانِّ
التكلم *	أَغْزُوَنَّ		نَغْزُوَنَّ

امرهُ

أُغْزُوَنَّ أُغْزِنَّ أُغْزُوَانِّ أُغْزُنَّ أُغْزُونانِّ

مضارع الناقص المفتوح العين

الغيبة ☆ يَخْشَيَنَّ تَخْشَيَنَّ يَخْشَيانِّ تَخْشَيانِّ يَخْشَوُنَّ يَخْشَيْنانِّ

الخطاب ☆ تَخْشَيَنَّ تَخْشَيِنَّ تَخْشَيانِّ تَخْشَوُنَّ تَخْشَيْنانِّ

التكلم ☆ أَخْشَيَنَّ نَخْشَيَنَّ

امرهُ

إِخْشَيَنَّ إِخْشَيِنَّ إِخْشَيانِّ إِخْشَوُنَّ إِخْشَيْنانِّ

مضارع الناقص المكسور العين

الغيبة ☆ يَرْمِيَنَّ تَرْمِيَنَّ يَرْمِيانِّ تَرْمِيانِّ يَرْمُنَّ يَرْمِينانِّ

الخطاب ☆ تَرْمِيَنَّ تَرْمِنَّ تَرْمِيانِّ تَرْمُنَّ تَرْمِينانِّ

التكلم ☆ أَرْمِيَنَّ نَرْمِيَنَّ

امرهُ

إِرْمِيَنَّ إِرْمِنَّ إِرْمِيانِّ إِرْمُنَّ إِرْمِينانِّ

تصريف الفعل مع النون الخفيفة

مضارع السالم

الغيبة ☆ يَضْرِبَنْ تَضْرِبَنْ يَضْرِبُنْ

الخطاب * تَضْرِبَنْ تَضْرِبِنْ تَضْرِبُنْ

التكلم * أَضْرِبَنْ نَضْرِبَنْ

امرهُ

إِضْرِبَنْ إِضْرِبِنْ إِضْرِبُنْ

مضارع الاجوف

الغيبة * يَقُومَنْ تَقُومَنْ يَقُومَنْ

الخطاب * تَقُومَنْ تَقُومِنْ تَقُومُنْ

التكلم * أَقُومَنْ نَقُومَنْ

امرهُ

قُومَنْ قُومِنْ قُومُنْ

مضارع الناقص المضموم العين

الغيبة * يَغْزُوَنْ تَغْزُوَنْ يَغْزُنْ

الخطاب * تَغْزُوَنْ تَغْزِنْ تَغْزُنْ

التكلم * أَغْزُوَنْ نَغْزُوَنْ

امرهُ

أُغْزُوَنْ أُغْزِنْ أُغْزُنْ

مضارع الناقص المفتوح العين

الغيبة * يَخْشَيَنْ تَخْشَيَنْ يَخْشَوُنْ

الخطاب ٭	تَخْشَيْنَ تَخْشِيْنَ	تَخْشُونَ
التكلم	أَخْشَيْنْ	نَخْشَيْنْ

امرهُ

إِخْشَيَنْ إِخْشِيْنْ إِخْشُونْ

مضارع الناقص المكسور العين

الغيبة ٭	يَرْمِيَنْ تَرْمِيَنْ	يَرْمُنْ
الخطاب ٭	تَرْمِيَنْ تَرْمِنْ	تَرْمُنْ
التكلم	أَرْمِيَنْ	نَرْمِيَنْ

امرهُ

إِرْمِيَنْ إِرْمِنْ إِرْمُنْ



الباب الخامس

في تصريف الاسماء المشاركة للفعل واعلالها . وفيه ثلثة فصول

الفصل الاول

في احكام هذه الاسماء في التصرُّف

تتصرف الاسماءُ المشاركة للفعل[1] في التثنية والجمع وغيرهما كما يتصرف سائر الاسماء . غير ان المصدر لا يُثنَّى ولا يُجمَع ما لم يدلَّ على عددٍ او نوعٍ كضربتهُ ضربتين وقلت في المسئلة اقوالاً. وافعل التفضيل يلزم الافراد والتذكير ما لم يُضَفْ الى معرفةٍ او يُعرَّف بال فيجوز تصرُّفهُ في الاول كهندٌ فضلَى النساء ويجب في الثاني كرايت الرجلين الافضلين وقس عليهِ[2] .

واما اعلالها فسيأْتي الكلام عليهِ

---

(١) هذا يشمل ما كان مشتقًّا من الفعل وما كان الفعل مشتقًّا منهُ . فيعمُّ المصدر واسم الفاعل والمفعول وغيرهما من المشتقات . وقولنا قلت في المسئلة اقوالاً اي اقوالاً متنوعة باعتبار تفاوتها في الاحكام لا باعتبار تكرُّرها في الحدوث

(٢) اي ان افعل التفضيل اذا كان مجردًا من الاضافة وأَلْ يكون مفردًا مذكرًا مع الجميع نحو زيدٌ افضل من عمرٍو وهندٌ افضل من زينب والرجلان افضل من الغلامين والحُرَّتان افضل من الأَمتين والعلماءُ افضل من الجهلاءِ والمومنات افضل من الكافرات فلا يُؤَنث ولا يثنَّى ولا يُجمَع . فان اضيف الى معرفةٍ جاز تصرُّفهُ على قلَّةٍ وضعفٍ حملاً على المعرَّف بال فيقال هما افضلا القوم وهم افضلوهم وهلمَّ جرًّا وانما قيَّدنا الاضافة بكونها الى معرفةٍ لان المضاف الى نكرةٍ يلزم الافراد والتذكير كالمجرد نحو انت افضل رجلٍ وهما افضل رجلين وهي افضل امرأَةٍ وهلمَّ جرًّا . واما المعرَّف بال فلا بدَّ فيهِ من التصرف نحو الرجل الافضل والمرأَة الفُضلى وكذا الافضلان والفضليان والافضلون والفُضليات وقس على كل ما ذُكِر

الفصل الثاني
في اعلال المصدر

اذا كان المصدر مكسور الفاء من المثال المحذوفة فاؤُهُ في المضارع او كان من الاجوف المعتلّة عينهُ رباعيًّا وسداسيًّا تُلقَى حركة فاء المثال على عينهِ ونُقلَب عين الاجوف الفًا فتحذف الواو واحدى الأَلِفَين ويُعوَّض عنهما بالتاء في اخرهِ كالعِدَة والإِقامة والاستقامة [1] . وان كان من الناقص فان وقعت لامهُ طرفًا [2] بعد الفٍ قلبت همزةً كالرجاء والاستقصاء . وان وقعت بعد ضمةٍ قلبت الضمة كسرةً والواو ياءً كالترجّي والتراضي [3] . ويجري في غير ذالك على طرق الاعلال المعلومة

واعلم ان ما ذُكِر من حكم الناقص مطّردٌ في جميع الاسماء المتصرفة [4] فقس عليهِ بالاستقراء

---

(١) اي ان المصدر المكسور الفاء من المثال الواوي المكسور

العين في المضارع تُنقَل حركة فائهِ الى عينهِ فتسكن الفاء. ومن ثَمَّ تحذف لامتناع الابتداء بالساكن ويعوَّض عنها بالتاء في اخرهِ فيقال في مصدر وَعدَ عِدَة اصلها وِعْدٌ فأُعِلَّتْ الاعلال المذكور

مصدر الاجوف المذكور تُقلَب عينهُ الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتلتقي مع الف المصدر. ومن ثَمَّ تحذف احداها دفعًا لالتقاء الساكنين ويعوَّض عنها بالتاء في اخرهِ. فيقال في مصدر اقام واستقام اقامة واستقامة اصلها إقوام وإستقوام فجرى عليها الاعلال المذكور. وقيَّدنا الاجوف بالمعتلّ العين اي الذي تُعَلُّ عينهُ احترازًا عما تصحُّ عينهُ كقاوَمَ ونحوهِ فان مصدرهُ لا يجري عليهِ الاعلال

(٢) وقيدنا لام الناقص بوقوعها طرفًا احترازًا عن نحو غباوة ودراية فان لامها لا تُقلَب لوقوعها حشوًا

(٣) اي ان لام الناقص في التَفعُّل والتَفاعُل لا بدَّ من قلب الضمة التي قبلها كسرةً فان كانت واوًا قُلِبَتْ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها وان كانت ياءً بقيت على حالها. وذلك لان ليس في الاسماء المعربة بالحركة ما اخرهُ واوٌ قبلها ضمةٌ فلو بقيت الضمة قبلها ثبتت الواو ولزم قلب الياء واوًا ايضًا لسكونها وانضمام ما قبلها وذلك ممتنعٌ كما مرَّ. وقيل بل قلب الواو ياءً سابقٌ في الواوي ثم تُقلَب الضمة كسرةً لتسلم الياء المنقلبة عن الواو.

ولذلك تُقلَب ايضًا في اليائي . ولعلَّ الاول اولى لانهُ اكثر مطابقةً لحكم الاعلال

(٤) اي ان قلب اللام همزة والضمة كسرة والواو ياء مطّرِدٌ في غير المصادر ايضًا ككساء ورداء وأدْلٍ جمع دلو على مثال أَفْعُل . وهو القياس في هذه النظائر

الفصل الثالث

في اعلال بقية التصاريف

اذا كان اسم الفاعل ثلاثيًّا من الاجوف قُلِبت عينهُ همزةً كقائل وبائع [١] . والاَّ جرى على اعلال ما يجاريهِ من الافعال [٢] . وكذلك يجري أفعل التفضيل ما لم يكن من الاجوف فلا يُعَلُّ كاطوَل واطيَب [٣] . وبينهما الصفة المشبهة [٤] فانها تجري على حكم ما يجاريها منها . واذا كان اسم المفعول ثلاثيًّا تُحذَف واوهُ من الاجوف ساكن العين مطلقًا مضموم الفاء في الواويّ كمَصون ومكسورها في اليائيّ كمَبِيع [٥] . وتقلب ياءً في الناقص غير مضمومُ العين فتُدغَم في لامِهِ مكسورًا ما

قبلها كمَرْضِيّ ومَرْمِيّ[٦] . وان كان من غير الثلاثي جرى على اعلال فعلهِ مطلقًا. واما بقية المشتقَّات فتجري على حكم الاعلال كالمَضِيق والمَرْمَى والمِيزان ما لم تكن الآلة من الاجوف فلا تُعَلُّ كمِقْوَد ومِرْوَحة ونحوهما . وسائر الابواب في جميع الابنية يجري على حكمهِ المفروض لهُ في الاعلال وغيرهِ مطلقًا[٧]

واعلم ان ما يُعَلُّ من جميع هذه الاسماء يترتَّب اعلالهُ على اعلال فعلهِ. فلا يُعَلُّ ما لم يقع الاعلال في فعلهِ كالجوار والمبايعة والمجاور والمتضايق . وقس عليهِ

---

(١) ذكرنا هنا الحاصل من الاعلال . واما طريق التحصيل فيهِ فان اصلهما قاوِل وبايع بالواو والياء بعد الالف وهم لا يعتدُّون بالالف لكونها حاجزًا غير حصين فكانها لا حاجز. ومن ثَمَّ قُلِبَتْ العين فيهما الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان . وحينئذٍ وجب تحريك هذه الالف دون اسقاط احدى الالفين لئلاَّ يلتبس بالماضي. واذا تحركت الالف صارت همزة لانها اقرب الحروف اليها

(٢) اي اذا لم يكن ثلاثيًا من الاجوف بان يكون من مزيد

الاجوف او من الناقص مطلقًا جرى على اعلال الفعل الذي ينطبق على حكمهِ . فيجري مختار مثلاً على اعلال يختار ومستقيم على اعلال يستقيم والمرتضي على اعلال يرتضي . واما نحو الداعي فيجري على اعلال رَضي مثلاً ولذلك قلنا يجري على اعلال ما يجاريهِ ولم نقل على اعلال فعلهِ لعدم المطابقة بينهما

(٣) اي ان افعل التفضيل اذا كان من الناقص او اللفيف يجري كذلك . فيُعَلُّ أَتَى باعلال يَتقى وأَوفى باعلال أَوحى وهلمّ جرًّا . واما الاجوف فلا يعلّ لئلاَّ تفوت الصيغة المشعرة بالتفضيل

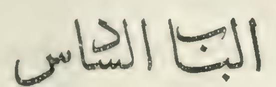
(٤) اي انها تتناول حكم اسم الفاعل وافعل التفضيل . فيُعلُّ الشجي كالمرتضي والأَحوَى كالأَقوَى . ولا يُعلُّ الاسوَد والابيَض كما لا يُعلُّ الاطوَل والاطيَب

(٥) ذكرنا هنا حاصل الاعلال ايضاً . واما طريق التحصيل فان الاصل في مَصُون ومَبِيع مَصْوُون ومَبْيُوع . فنُقِلَتْ ضمة العين فيهما الى الفاء وحُذِفَتْ واو مفعول لالتقاء الساكنين ثم كسِرَت فاء الياءي لتسلم ياؤُهُ كما كُسِرَت في بِيض ونحوهِ . وشذَّ مقوول ومدووف ومقوود ومخيوط ومديون بتصحيح العين

(٦) اي ان واو اسم المفعول تقلب ياء في الناقص الذي ليس مضموم العين في المضارع فتدغَم في لامهِ على قانون الاعلال عند اجتماع الواو والياء كما في سيّد ونحوهِ . وقد مرَّ الكلام عليهِ في باب الاعلال . ثم تُكسَر عينهُ زيادة على ما عرفت هناك لتسلم

الياءِ . ولهذا اعدنا الكلام على اعلالهِ هنا . فيقال مَرْضيٌّ ومَرْميٌّ في مَرْضُوْي ومَرْمُوْي . واما المضموم العين فليس فيهِ غير الادغام كمَدْعوٍّ . واما المزيد فيجري على اعلال فعلهِ وهو المضارع المجهول من جميع الابواب وهو المراد بقولنا مطلقاً فيجري مُقام على اعلال يُقام ومُعطى على اعلال يُعطى وهلمَّ جرًّا

(٧) اي ان بقية ابواب الافعال من المضاعف والمهموز والمثال واللفيف في جميع ابنية الاسماء من اسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة تجري على الحكم المفروض لها في الادغام والاعلال الذي يقع على الهمزة وحروف العلة كما عرفت ذلك في مواطنهِ



في الاسم واحكامهِ وفيهِ اربعة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الاسم وبيان ما يتصرَّف منهُ

الاسم ما دلَّ على معنىً في نفسهِ غير مقترنٍ باحد الازمنة[1] . والمتصرف منهُ اما مشتقٌّ كما علمت . او اسم جنسٍ كرَجُل . او عَلَمٌ كزيد . وسيأْتي استيفاءُ ذلك

---

(١) اي بحسب وضعهِ . فلا يشكل بنحو ضارب لانهُ قد تضمن الزمان باشتقاقهِ من الفعل فلا ينتقض بهِ التعريف لتطفُّل الزمان عليهِ بعارضٍ كما لا يشكل الفعل بنحو ليس لانها قد انسلخت عن الزمان بعارض الجمود فلم ينتقض بها تعريف الفعل

الفصل الثاني

في حكم ابنية الاسماء

اقلُّ ما يُوضَع عليهِ الاسم المتمكن[1] ثلثة احرفٍ واكثرهُ خمسةٌ. وما جاءَ على غير ذلك فمحذوفٌ منهُ او مزيدٌ فيهِ كما سترى. والمحذوف منهُ اقلُّ ما يبقى على حرفين كدم. والمزيد فيهِ اكثر ما ينتهي الى سبعةٍ كحَنْدَقُوْقَى. غير ان المحذوف قد يستمرُّ على حذفهِ كما رأَيت. وقد يُعوَّض عنهُ بهمزة وصلٍ في الاول كإِبن. او بتاءٍ في الآخر كشفَة. وكل ذلك في هذه الاسماءِ[2] مقصورٌ على السماع

---

(١) قولنا الاسم المتمكن احترازٌ عن الاسماءِ الغير المتصرفة. فانها توضع على حرفٍ واحدٍ كتاءِ الضمير او على حرفين كمن الموصولة. واعلم ان الحرف المحذوف يكون في الغالب واوًا كما في اب واخ وحم وهن وغد ودم وابن واسم. وقد يكون ياءً كما في يد وثُبة وعِزَة وهما بمعنى جماعة وقُلَة وهي اسم لعبةٍ. وقد يكون هاءً كما في فم وآست فان اصلهما فَوْهٌ وسَتَهٌ. واما شَفَة وسَنَة وعِضَة بمعنى فرقة فقيل المحذوف منهنَّ الواو وقيل الهاء.

وكذلك الخلاف في دم بين الواو والياء

(٢) اشرنا بقولنا هذه الاسماء الى ما لا يشارك الفعل . فان الزيادة والحذف والتعويض في الاسماء المشاركة للفعل قياسٌ فيها كما علمت في ما مضى

الفصل الثالث

في اوزان الاسماء المجرَّدة

اذا كان الاسم المجرَّد ثلاثيًّا فاما أن يكون مفتوح الاول والثاني كفَرَس . او مضمومها كعُنُق . او مكسورها كإِبِل . او مضموم الثاني او مكسوره مع فتح الاول كرَجُل وكَبِد . او مفتوحه مع ضم الاول او كسره كصُرَد وعِنَب . او ساكنه مع الجميع كقَلْب وقُفْل وحِمْل . وان كان رباعيًّا فاما ان يكون مفتوح الاول والثالث كجَعْفَر . او مضمومها كعُصْفُر . او مكسورها كقِرْمِز . او مفتوح الثاني مع كسر الاول كدِمَقْس . او الثالث كدِرْهَم . وان كان خماسيًّا فاما ان يكون مفتوح الاول

والثاني والرابع كسفَرْجَل . او مضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع كقُذَعْمِل . او مكسور الاول مفتوح الثالث كزِنْجَفْر . وغير ذلك نادر(١)

---

(١) الاشارة بقولنا غير ذلك الى جميع هذا الباب كدُئِل في الثلاثي بضم فكسر اسمًا لدُوَيبَّةٍ . وعُلَبِط في الرباعي بضم ففتح فكسر للقطيع من الغنم . وجَحْمَرِش في الخماسي بفتح الاول والثالث وكسر الرابع للعجوز الكبيرة . وكل ذلك من نوادر الاسماء

الفصل الرابع
في تذكير الاسماء وتانيثها

الاصل في الاسم التذكير فهو يستغني عن العلامة . فان كان مؤَنثًا لزمتهُ علامة التانيث . وهي اما التاء كفاطمة . واما الالف مقصورةً كسُلمَى . او ممدودةً كخنساء . غير ان التاء قد تكون ظاهرةً كما رأَيت فيُبنَى آخرهُ قبلها على الفتح(١) . وقد تكون مقدَّرةً كهند فيستمرُّ على حكمهِ(٢) . ويقال للمونث مع العلامة الظاهرة

لفظيٌّ ومع المقدَّرة معنويٌّ

واعلم ان المونث ان كان بازائِهِ مذكَّرٌ كالمرأة مع الرجل فهو حقيقيٌّ والا فمجازيٌّ كالخيمة والدار

---

(١) اي ان ما قبلها منهُ يلزم الفتح لان الاعراب ينتقل اليها كما ينتقل الى ياء النسبة في الاسماء المنسوبة . غير ان الفتح قد يكون لفظاً كما في فاطمة وقد يكون تقديراً كما في فتاة لان اصلها فَتَيَة فقُلِبَتْ الياء الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها

(٢) اي ان التاء اذا لم تكن ملفوظةً فلا بدَّ ان تكون مقدَّرة لضرورة العلامة كما في هند فان التاء مقدَّرةٌ فيها ولذلك تظهر في تصغيرها فيقال هُنَيدة لان التصغير يردُّ الاشياء الى اصولها . واذ كانت هذه التاء غير ظاهرة في اللفظ لم يُبنَ عليها حكمٌ لفظيٌّ فيستمرُّ اخر الاسم على حكمِهِ الذي يقتضيهِ في الاعراب والبناء . فيُعرَب نحو هند منصرفًا او غير منصرفٍ ويبنى على الكسر نحو حذامِ ولا عبرةَ بالتاء المقدَّرة

الباب السابع

في التثنية والجمع واحكامها وفيهِ ثلثة فصول

الفصل الاول

في حقيقة التثنية واحكامها

التثنية ضمُّ مفردٍ الى مثلهِ[1] لفظاً[2] بزيادةٍ في اخرهِ كالرجلين . وهي تجري في جميع الاسماءِ على سَنَنٍ واحدٍ[3] . غير ان المقصور اذا كانت الفهُ ثالثةً مقلوبةً عن الواو رُدَّت الى اصلها فيقال في العصا عَصَوانِ . والاَّ قُلِبت ياءً على الاطلاق[4] . والممدود اذا كانت همزتهُ للتانيث قُلِبت واوًا في الاشهر[5] فيقال في الصحراءِ صحراوان . وقلَّ ما سوى ذلك[6]

(١) احترزنا بقولنا ضمُّ مفردٍ الى مثلهِ عن نحو اثنين مما لا مفرد لهُ

(٢) وبقولنا لفظاً عن نحو القمرين للشمس والقمر فان ضمَّ

المفرد فيهما ليس الى مثلهِ لفظاً لانهما شمس وقمر بخلاف الرجلين فانهما رجل ورجل

(٣) اي ان جميع الاسماء باوزانها وانواعها من الجامد والمشتق والمذكر والمونث تجري في التثنية على طريقةٍ واحدة الاما استثنيناهُ بقولنا غير ان المقصور الى اخرهِ وهو ظاهرٌ

(٤) اي ان لم تكن كذلك قلبت ياء سواءٌ كانت مقلوبةً عن الواو كالَبى ام عن الياء كمرمىً ام غير مقلوبةٍ كحُبلَى

(٥) قولنا في الاشهر لانهم اجازوا اثباتها ايضاً وقلبها ياء فيقال صحراءان وصحرايان

(٦) اي قلَّ التغيير الذي يقع فيها غير ما ذُكِر كحذف الالف الخامسة من المقصور في قولهم خَوْزَلاَن مثنى خَوْزَلَى والتي فوقها من الممدود كقولهم قاصعان مثنَى قاصعاء . وكذلك ردُّ الهمزة المبدلة من اصلٍ الى اصلها كقولهم كساوان وردايان . وقلبها واواً مطلقاً فيقال رداوان اوياء فيقال كسايان . وكل ذلك قليلٌ وبعضهُ شاذ

الفصل الثاني

في حقيقة الجمع واحكامهِ

الجمع ضمُّ مفردٍ الى اكثر من مثلهِ لفظاً بزيادةٍ

في آخرهِ او تغييرٍ في بنائهِ [1] . فيسلم تارةً فيهِ بناء المفرد كالزيدِينَ والهندات ويقال لهُ السالم. ويتكسر اخرى كالزيود والهنود ويقال لهُ المكسَّر. والجمع قد يدلُّ على قلَّةٍ فيتناول من ثلثة الى عشرة. وهو السالم كلهُ [2] . وما بني من المكسَّر على فِعْلة بكسر فسكون كفِتْية. او أَفعِلة كأَنصِبة. او أَفعُل كأَضلُع. او أَفعال كأَظفار. بفتح الهمزة في الثلثة وكسر العين في الاول وضمّها في الثاني. ويقال لهُ جمع القلة. وقد يدلُّ على كثرةٍ فيتناول ما فوق ذلك الى ما لا نهاية لهُ وهو ما بقي من امثلة الجموع المكسَّرة. ويقال لهُ جمع الكثرة. غير ان السالم لمذكرٍ يختصُّ بمن يعقل [3] وغيرهُ يشترك بين الجميع

واعلم ان الاخيرين من جموع القلَّة قد يُجمَعان ايضًا كاضالع واظافير فيرتقيان الى الكثرة ويقال لهما منتهى الجموع. واقلُّ ما يُطلَق جمع الجمع على تسعةٍ. لانهُ اقلُّ ما يُطلَق على ثلثةٍ من جموع المفرد التي اقلُّ

ما يُطلَق الواحد منها على ثلثة آحادٍ. وكل جمعٍ اذا لم يكن لهُ الا بناءٌ واحد شاع بين القلة والكثرة بالضرورة

---

(١) احترزنا بضمّ المفرد الى اكثر من مثلهِ عن اسم الجمع كالقوم مما لا مفرد لهُ. وشمل قولنا اكثر من مثلهِ الاثنين فصاعدًا فيكون المجموع ثلثة فما فوق. واحترزنا بقولنا لفظاً عن نحو عشرين فان مفردها ليس عَشْرًا. وقولنا بزيادةٍ في اخرهِ اشارةٌ الى جمع السلامة. واشرنا بالتغيير في بنائهِ الى جمع التكسير وهو يشمل ما كان التغيير فيهِ ظاهرًا كرجال او مقدَّرًا كفُلْك فانهُ يستوي فيهِ لفظ الجمع والمفرد الا انهم يقدّرون ضمة الفاء في الجمع غير الضمَّة التي كانت في المفرد كما تُقدَّر كسرة اللام في عُلِمَ مجهولاً غير الكسرة التي كانت في المعلوم

(٢) اي المذكر والمونث. وقيل هو مشتركٌ بين القلة والكثرة

(٣) يشترط في جمع المذكر السالم ان يكون مفردهُ لمذكرٍ عاقلٍ خاليًا من تاء التانيث. فان كان جامدًا فشرطهُ ان يكون عَلَمًا خاليًا من التركيب. وان كان صفةً فشرطهُ ان لا يكون من باب أفعل فعلاء كاحمر ولا فعلان فَعْلَى كسكران ولا يستوي فيهِ المذكر والمونث كصبور وجريح. ولذلك عدُّوا العالَمِين والاهلِين

والأَرَضِين والعشرين واخواتها الى التسعين ملحقةً بهذا الجمع لا منهُ لانها لا تنطبق على شرطِهِ

واما جمع المونث السالم فيصلح لهُ كل ما فيهِ تاء التانيث لمونث كظبية او لمذكرٍ كطلحة اسم رجل وعَلَم المونث لفظاً كفاطمة او معنىً كزينب وصفة المذكر الذي لا يعقل كصاهل. فيُجمَع كل ذلك هذا الجمع قياساً كظَبَيات وطَلَحات وهلمَّ جراً

واعلم ان اسم الجمع ما دل على كثرةٍ معنىً دون لفظٍ ولم يُفرَق واحده بالتاء كقوم ورهط. فان كان يُفرَق بها كشجر وشجرة فهو شبه الجمع. والتاء فيهِ للوحدة لا للتانيث

الفصل الثالث
في احكام المجموع

اذا كان المجموع سالماً جرى مع علامة الجمع مجرى مثلهِ من الفعل مع مثلها من الضمائر المتصلة في المجانسة وغيرها[1] غير ان المونَّث منهُ ان كان بالتاء حُذِفت. او بالالف جرت مجراها في التثنية[2]. وكل ذلك لا يخلُّ بسلامتهِ[3] لانهُ خارجيٌّ لا تعلُّق لهُ بالدلالة على الجمع. واذا كان مكسَّراً فقد يُزاد في حروفهِ كرجال.

وقد يُحذَف منها كرُسل . وقد يُقتصَر على تبديل حركاتهِ كأُسُد. غير انهُ ان كان ثلاثيًّا جرى اكثرهُ على السماع(٤) . والا فعلى القياس كدراهم في الرباعيّ وسفارج في الخماسيّ جاريًا عليهِ بحذف اللام خلافًا للسالم فانهُ يُقاس باسرهِ

واعلم ان الثلاثيَّ اذا جُمِع سالمًا لمؤَنثٍ فان كان موصوفًا سالم العين(٥) أُتبِع الساكن منها فاءَهُ وجوبًا في الفتح كفَضَلات. وجوازًا في غيرهِ كظُلُمات وهِنِدات. واذا كُسِّر على مثال الرباعي فان كان ثالثهُ حرف مدٍّ زائدًا قُلِب همزةً كصحائِف وعجائِز(٦) . والاّ جرى على حكمهِ كقوائِم بالهمز ومعايش بدونهِ(٧) . وما خرج عن ذلك فنادرٌ او محفوظٌ(٨)

---

(١) المراد بعلامة الجمع الواو والنون او الياء والنون في المذكر والالف والتاء في المونث. اي ان الصحيح الاخر منهُ يجانس الواو والياء والالف في الحركة والمعتل الاخر يُحذَف اخرهُ مع الواو والياء ويثبت مع الالف مصحَّحًا او مقلوبًا. فيقال جاء الغازون

والمُصطفَون والراميات والمُصطفَيات كما يقال يرتَضُون ويخشَون ويرمِيان وتخشَيان . ورايت الغازِين والمُصطفَين كترتضِين وتخشَين وقس عليهِ

(٢) اي ان المفرد المونث ان كان مونثًا بالتاء وجب حذفها منهُ . فيقال في جمع مسلمة مسلمات . وان كان مونثًا بالالف جرت الالف معهُ كما تجري مع التثنية . فتقلب المقصورة ياء وهمزة الممدودة واوًا غالبًا وتثبت قليلاً فيقال حبلَيَات كما يقال حُبلَيانِ وحمراوات وحمراءات كما يقال حمراوان وحمراءان وقد مرَّ استيفاء ذلك في التثنية

(٣) اي ان هذا التغيير الذي يرد عليهِ من الحذف والقلب لا يُعَدُّ تكسيرًا لبنائهِ لانهُ امرٌ خارجيٌّ قد حدث بمصاحبة الجمع غير مُفتَقَرٍ اليهِ في الدلالة على الجمعية

(٤) المراد ان من الثلاثي ما يُجمَع قياسًا كعُنُق على اعناق واسمر على سُمْر وقائمة على قوائم . غير ان اكثرهُ يُجمَع سماعًا فلا يصحُّ ضبطهُ الا على طريق الغالبة بخلاف الرباعي فانهُ يقاس جمعهُ كدراهم وقنافذ ونحوهما . واما الخماسي فاذا اريد جمعهُ يُحذَف منهُ الحرف الخامس ويُجمَع على مثال الرباعي فيقال في سفرجل سفارج

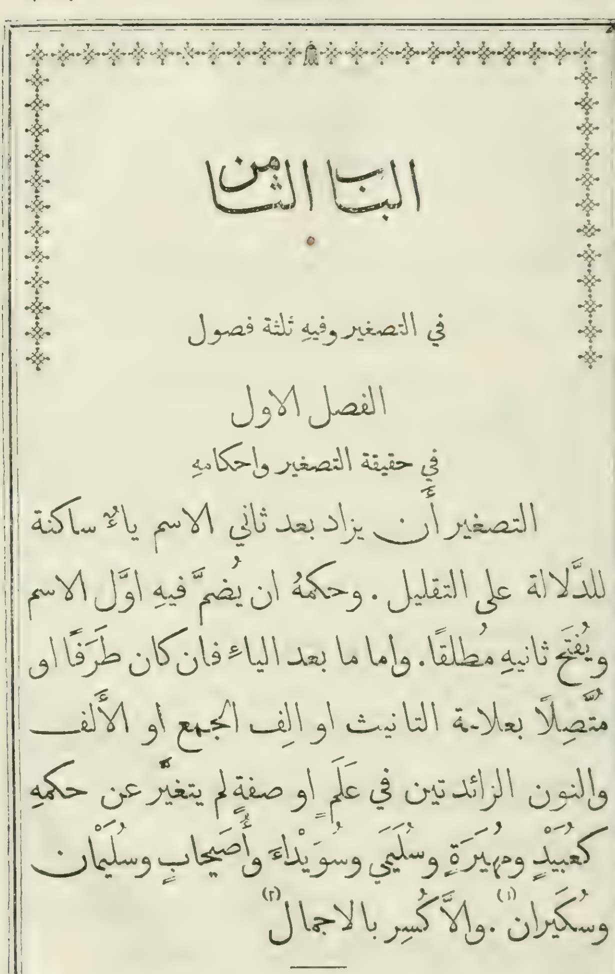
(٥) احترزنا بالموصوف عن الصفة كضَخمَة . وبسالم العين عن معتلّها كجوزة . فان العين فيهما تبقى على حكمها . ودخل في قيدهِ

معتلُّ الفاءِ واللام كوجنة وظبية فانهُ يجري مجرى السالم في الاتباع فيقال وَجَنات وظَبَيات. واما غير المفتوح الفاء فيجوز فيهِ الاتباع كظُلُمات بضمتين وهِنِدات بكسرتين ويجوز فيهِ تسكين العين على حكمها وفتحها للتخفيف ما لم يكن معتلَّ اللام كذِروة ورُقية فيتعين السكون او الفتح في عينهِ ويمتنع الاتباع. ولا فرق في ذلك بين ان تكون التاء ظاهرةً او مقدرةً ولذلك مثَّلنا بهندات

(٦) المراد بمثال الرباعي ما كان بعد الف جمعهِ حرفان كما في دراهم ونحوهِ. فيدخل تحتهُ فعائل ومناعل وفواعل وما يجري مجراها. وخرج بقولنا حرف مدٍّ ما كان متحركاً كجَدْوَل وعِثْيَر. وبقيد الزيادة ما كان اصليّاً كَمثُوبة ومَعيشة

(٧) اي ان ما كان قد قُلِب همزةً في المفرد كقائمة يبقى على همزهِ كقائمِ وما ليس كذلك يستمرُّ على حكمهِ كجَداوِل ومعايش ونحوها. ودخل تحت قولنا جرى على حكمهِ ما كان بالالف كمَفَازة فان حكمها ان تُرَدَّ الى اصلها فيقال مفاوز كما في نحو باب وابواب على ما سيجيء

(٨) نريد بالنادر نحو نيائف جمع نَيِّف واوائل جمع أَوَّل ونظائرهما مما وقعت فيهِ الف الجمع بين حرفَيْ لينٍ فان الثاني منهما يُقلَب همزةً. وبالمحفوظ نحو مصائب ومنائر مما سُمِع همزهُ شذوذًا مع اصالة حرف المد فيهِ



الباب الثامن

في التصغير وفيهِ ثلثة فصول

الفصل الاول

في حقيقة التصغير واحكامهِ

التصغير أن يزاد بعد ثاني الاسم ياءٌ ساكنة للدَّلالة على التقليل . وحكمهُ ان يُضمَّ فيهِ اوَّل الاسم ويُفتح ثانيهِ مُطلقًا. واما ما بعد الياء فان كان طَرَفًا او متَّصِلًا بعلامة التانيث او الِف الجمع او الألف والنون الزائدتين في عَلَمٍ او صفةٍ لم يتغيَّر عن حكمهِ كعُبَيْدٍ وهُرَيرَةٍ وسُلَيمَي وسُوَيْداءَ وأُصَيحابٍ وسُلَيْمان وسُكَيران[1] . والّا كُسِر بالاجمال[2]

---

(١) اي ان الحرف الواقع بعد ياء التصغير ان كان احد هذه المذكورات يبقى على حكمهِ قبلها. فيبقى في نحو عُبَيد تحت مواقع

الاعراب وفي ما يليهِ على فتحهِ كما كان قبل التصغير. ودخل تحت علامة التانيث التاء والالف المقصورة والممدودة. وخرج بقيد العلم والصفة نحوُ سرحان اسمًا للذئب فانهُ لا يبقى على حكمهِ كما ستعلم

(٢) اي ان الحرف الواقع بعد ياء التصغير اذا لم يكن كذلك كُسِرَ مطلقًا كدُرَيهِم وأُبَيْرِق ومُسَيجِد وكُثَيِّر وزُعَيْفِران. فان كان الفًا او واوًا قُلِبَ ياء كسرَيحِين وعُصَيفِير

واما ما قبل الياء من حروف العلة فان كان الفًا زائدةً او مبدلةً من همزةٍ او مجهولة الاصل قُلِبَ واوًا كضُوَيرِب وأُوَيخِر وعُوَيج تصغير ضارب وآخر وعاج. والاَّ استمرَّ على حكمهِ ما لم يكن مقلوبًا كما سياتي

واعلم ان التصغير خاصٌّ بالاسماء المتصرفة غير انهم صغَّروا على طريق الشذوذ أَفعَلَ التعجب فقالوا ما أُحَيسِنَ زيدًا وصغَّروا ايضًا بعض اسماء الاشارات والموصولات فقالوا ذَيَّا وتَيَّا وذَيَّاك وتَيَّاك واللَّذَيَّا واللَّتَيَّا واللَّذَيَّان واللَّتَيَّان واللَّذَيُّون واللَّتَيَّات ولكنهم تركوا اوائلها مفتوحةً بخلاف الاسماء المتصرفة تنبيهًا على ان تصغيرها بخلاف الاصل

ومن التصغير ما يقال لهُ تصغير الترخيم. وهو ان يُصغَّر الاسم بعد تجريدهِ من الزوائد فيقال في تصغير اخضر خُضَير وفي تصغير عصفور عُصَيْفِر وقس عليهِ

الفصل الثاني

في احكام الاسماء المصغرة

اذا صُغِّرَ الثلاثيُّ المجرَّد اتى على فُعَيل مُطَّرِدًا كرُجَيْل. واما غيرهُ فاذا أُرِيد تصغيرهُ قُدِّرَ جمعهُ على صيغة منتَهى الجموع وجُعِلَت ياءُ التصغير مكان الف الجمع [1]. فياتي على فُعَيعِل كطُوَيلِع ودُرَيْهِم. او على فُعَيعِيل كمُفَيتِيح وعُصَيفِير. واذا أُرِيد تصغيرُ الجمع فان كان لقلَّةٍ [2] صُغِّرَ على بنائِهِ كالمفرد. فيُقال في أَضْلُع أُضَيلِع. وان كان لكثرةٍ رُدَّ الى مفردهِ فصُغِّرَ مجموعًا جمع السلامة للمنافاة بين الكثرة والتصغير [3]. غير انهُ ان كان لمذكَّرٍ عاقل جُمِعَ جمع الذكور فيُقال في شعراءَ شُوَيْعِرُون. والاَّ فجَمْعَ الاناث مطلقًا كنُوَيقات وجُمَيلات في نياق وجمال

واعلم ان المونث المعنويَّ ان كان ثلاثيًّا لحقتهُ التاءُ في تصغيرهِ كشُمَيسة والاَّ استغنى عنها كعُقَيْرِب [4]. وقس على كل ذلك ما جرى مجراهُ

(١) اي ان ما كان ليس بثلاثي مجرد وهو يشمل الثلاثي المزيد وما فوقهُ مجردًا ومزيدًا يُقدَّر جمعهُ على صيغة منتهى الجموع بحسب لفظهِ. فان كان على اربعة احرفٍ كضارب ودرهم قُدِّر جمعهُ على ضوارب ودراهم . وان كان على خمسةٍ فان كان مجردًا كسفرجل قُدِّر جمعهُ على سفارج كما علمت . وان كان قد زِيدَ فيهِ حتى انتهى الى خمسةٍ كمفتاح وعصفور قُدِّر جمعهُ على مفاتيح وعصافير. ثم تُجعَل ياء التصغير مكان الف الجمع فيقال ضُوَيرِب ودُرَيهِم وهلمَّ جرًّا. وانما قلنا قُدِّر جمعهُ لان منهُ ما لا يجمع هذا الجمع تحقيقًا كضارب لانهُ خاصٌّ بالمؤَنث

(٢) قولنا ان كان لقلةٍ نريد بهِ الاربعة المكسرة كما مرَّ وجمعَي السلامة فيقال أُعَيْمِدَة وأُضَيْلِع وغُلَيْمَة وأُصَيحاب ومُسَيْلِمون ومُسَيْلِمات في تصغير أَعمِدَة وأَضلُع وغِلْمة وأَصحاب ومسلمين ومسلمات كما يقال في تصغير نظائرها من المفردات

(٣) اي ان التصغير يقتضي القلة لان المراد برُجيل رجلٌ صغير فلا يناسب معنى الكثرة . ولذلك يُعدَل بهِ الى جمع السلامة لمناسبتهِ لهُ في معنى القلة ولو على سبيل اشتراكهِ فيهِ كما مرَّ

(٤) اي ان الثلاثي تُرَدُّ اليهِ التاء لان التصغير يردُّ الاشياء الى اصولها. فان كان فوق الثلاثي لم تُرَدَّ لان الحرف الرابع يقوم عندهم مقام التاء وهذا هو المراد بقولنا استغنى عنها. وشذَّ حُرَيب وقُوَيس وعُرَيب ودُرَيع ونُعَيل وذُوَيد لما بين الثلثة والعشرة

من اناث الابل فانها ثلاثية صغروها ولم يردُّوا اليها التاء. واعلم ان هذه التاء يجب تركها بخلاف القياس عند خوف اللبس فلا يقال خُمَيسة في تصغير خمس مرادًا بها المعدود المونث ليلاً يلتبس بتصغير خمسة للمعدود المذكر

الفصل الثالث

في تصغير المقلوب والمحذوف

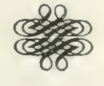
اذا صُغِّر ما تغير بالقلب رُدَّ المقلوب الى اصلهِ. فيُقال في باب وناب بُوَيب ونُيَيب. واذا صُغِّر ما تغيَّر بالحذف رُدَّ المحذوف. واذا كان قد عُوِّض عنهُ حُذِف العوض ما لم يكن تاء تانيثٍ. فيُقال في دمٍ دُمَيٌّ وفي ابنٍ بُنَيٌّ وفي عِدَة وُعَيدَة(١)

واعلم ان جمع التكسير يجري هذا المجرى في رَدّ المقلوب والمحذوف كابواب وانياب ودِماء وابناء. وقس على كل ذلك

---

(١) لان اصل باب وناب بَوَبٌ ونَيَبٌ قُلِبَت الواو والياء

الِفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها . فلمَّا لزمت عينَهما الحركةُ قضاءً لحقّ
مثال التصغير والالفُ لا يمكن تحريكها رُدَّت الى اصلها
الذي يمكن تحريكهُ . وكذا يقال في تصغير قيمة ومُوسِر
وميزان قُوَيمة ومُيَيسِر ومُوَيزِين برد كل مقلوبٍ
الى اصلهِ لزوال سبب القلب . وشذَّ
عُيَيد تصغير عيد وهو واويٌّ
كما شذَّ تصغير ليلة على
لُوَيلة وهي
يائية



الباب التاسع

في النسبة وفيهِ فصلان

الفصل الاول

في حقيقة النسبة واحكامها

النسبة الحاق آخر الاسم ياءً مُشَدَّدةً للدلالة على انتسابٍ الى المجرَّد منها[1] . وحكمها ان يُجرَّد المنسوب اليهِ من تاء التانيث[2] وعلامة التثنية والجمع[3] . ويُكسَر ما اتَّصل منهُ بالياء مطلقًا. فيقُال في النسبة الى مكة والحَرَمَين والمسلِمين مكّيٌّ وحرَميٌّ ومسلِيٌّ . غيران لهُ معها في غير ذلك احكامًا شتَّى سياتي الكلام عليها بالتفصيل

---

(١) اي من ياء النسبة نريد بهِ المنسوب اليهِ قبل الحاق الياء بهِ كالهند مثلاً. فان الحاق هذه الياء بآخرها يدلُّ على انتساب

شيءٌ اليها حيث يقال فيهِ الهنديُّ

(٢) هذه قاعدة كلية في جميع هذا الباب . ولا فرق في الجمع بين ان يكون سالمًا او مكسَّرًا فان كلًّا منهما يُرَدُّ الى مفردهِ فيُنسَب اليهِ . ما لم يكن علمًا كأنمار او جاريًا مجرى العَلَم كالأنصار فيُنسَب اليهِ على لفظهِ كناطبة الأنماريّة وهشام الأنصاريّ

الفصل الثاني

في احكام المنسوب

اذا كان ما اتَّصل بياء النسبة همزةً فان كانت للتانيث قُلِبَتْ واوًا كخضراويّ . وان كانت بدلًا من حرف علَّةٍ جاز قلبها واثباتها كسماويّ وكسائيّ . وان كان الفًا او ياءً الى الرابع[1] كالفتى والشجي والمعنى والقاضي قُلِبَ واوًا مطلقًا في الاشهر ما لم تكن الياءُ بعد ساكنٍ صحيحٍ كظَبْيٍ فلا تُقلَبُ . وان كان فوق ذلك كالحُبارَى والمُستقصِي حُذِفَ . غير ان ما قبل المتصل بالياء ان كان ياءً ثالثةً[2] في معتلّ لامٍ كعليّ او سالم عينٍ من مؤنث التاء كحنيفة حُذِفَت . وعلى كل

حال[٣] ان وقع ما هناك مكسوراً بعد حرفٍ واحدٍ
او قبل حرف قد قُلِبَ واواً فُتِحَ . فيقال كَبَدِيٌّ
وقاضويٌّ وعَلَوِيٌّ وحَنَفِيٌّ وقِسْ عليهِ . وغير ما ذُكِرَ
لا يزيد التغيير على كسر آخرهِ الا نادراً[٤] او على خلاف

---

(١) احترزنا بالرابع عما كان خامساً فاكثر لان لهُ حكماً اخر سيجيءُ. وقولنا في الاشهر لان الرابع من ذلك يتاتّى فيهِ الحذف ايضاً. ويدخل تحت الالف الف التانيث وهي تجري على ذلك . وقد تزاد الفٌ قبل الواو المنقلبة عنها فيقال في النسبة الى حبلى حبلاويٌّ. واذا كان ما قبلها متحركاً كبَرَدَى وجب حذفها فيقال بَرَدِيٌّ. وقولنا بعد ساكنٍ صحيحٍ احترازٌ من نحو حيٍّ فان ياءَ المُدغَم فيها تُنقلَب واواً وان كانت المدغمة مقلوبةً عن الواو كطَيٍّ رُدَّت الى اصلها فيقال حَيَوِيٌّ وطَوَوِيٌّ . واختلفوا في الواقعة بعد حرف صحيح في المؤنث كقرية . فقيل لا تغيير فيها وقيل تُقلَبُ واواً ويُفتَحَ ما قبلها وهو الاشهر. واما نحو عروة فمنهم من ينسب اليهِ بلا تغييرٍ ومنهم من يفتح ما قبل الواو حملاً على الياءيّ

(٢) احترزنا بالثالثة عن الثانية في نحو حيٍّ وقد مرَّ حكمها . وعن الرابعة في نحو مَرْمِيٍّ فان منهم من يحذفها مع الياء المدغمة

فيها ويجعل ياء النسبة مكانها فلا يزال اللفظ على صورتهِ قبل النسبة. ومنهم من يقلبها واوًا كمَرْمَوِيٌّ تفرقةً بين المنسوب وغيرهِ. وعن الخامسة في نحو المستحيي فانها لا تُحذَف. وقيدنا ما هي فيهِ بمعتلّ اللام احترازًا عن نحو زَيد وتميم. واحترزنا بسالم العين عن نحو طويلة. وبالمؤنث عن نحو سويق. وقيدنا التانيث بالتاء احترازًا عن نحو سُلَيمى وسُوَيداء فان كل ذلك لا يدخل تحت هذا الحكم. ولا فرق في هذه الياء بين أن يكون قبلها كسرةٌ كما مثّلنا او فتحةٌ كقُصَيٍّ وجُهَينة فانهُ يقال في النسبة اليهما قُصَوِيٌّ وجُهَنيٌّ

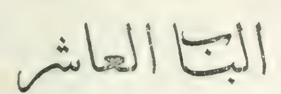
(٣) اي في الصُوَر المذكورة وغيرها مما لم يُذكَر. وقولنا ان وقع ما هناك اي ان وقع قبل الحرف المتصل بياء النسبة. وقولنا بعد حرف واحدٍ احترازٌ عما وقع بعد حرفين كتغلبيّ وهاشميّ او ثلثةٍ كقذَعمِليّ فان الاول يجوز فيهِ الوجهان ويختار الكسر والثاني والثالث يتعين الكسر فيهما. وقد اجتمع كل ذلك في تمثيلنا بالنسبة الى الكَبِد والقاضي وعَلِيّ وحَنِيفة. ولم نمثّل للشجي لانهُ قد دخل باعتبار عينهِ تحت الكبِد وباعتبار لامهِ تحت القاضي وايُّهما شئْتَ يقتضي الفتح فيقال في النسبة اليهِ شَجَوِيٌّ. وكذلك عليٌّ فانهُ بعد حذف الياء المدغمة منهُ يصير كالشجيْ

(٤) المراد بالنادر نحو كمّيّة بتشديد الميم نسبةً الى كم العدديّة.

وبالخلافي نحو عدُوِّيّ نسبةً الى عَدُوَّة فان فيهِ اختلافًا بين ترك الواو المشدَّدة على حكمها وحذف احدى الواوين وفتح الدال وقد مرَّ لكل ذلك نظائر في ما ذكرناهُ. وشذَّ بَصريٌّ ودُهريٌّ وهاجريٌّ وطائيٌّ وصَنعانيٌّ ورَوحانيٌّ وبهرانيٌّ وقُرَشيٌّ وهُذَليٌّ وثَقَفيٌّ وبَحْرانيٌّ وبدَويٌّ ويمانٍ نسبةً الى البُصرة والدَهر وهَجَر وطيِّء وصنعاء ورَوحاء وبهراء وقُرَيش وهُذَيل وثَقِيف والبَحْرَين والبادية واليَمَن

واعلم انهُ مما يجري مجرى النسبة فيستغنَى بهِ عنها ان يُبنَى الاسم على مثال فاعل او فعَّال كتامر ولابن وعطَّار وخمَّار لبائع التمر واللبن والعطر والخمر. وهو كثيرٌ في الاستعمال.





الباب العاشر

في احكام أُخَرِ الكلم واجزائها وفيهِ خمسة فصول

الفصل الاول

في المقصور والممدود

إذا خُتِم اسمٌ متمكنٌ بالفٍ لازمةٍ كالقنا فهو المقصور[1]. وهو يقاس من كل ناقص يطَّرد الفتح قبل آخرهِ كالمَرْمي والمُصطَفَى. وكل أُنْثَى لأَفعَل تفضيل كصُغْرَى وطُولَى[2]. واذا خُتِم بهمزةٍ بعد الفٍ زائدةٍ كالسماء فهو الممدود[3]. وهو يقاس من كل ناقص تطَّرد زيادة الالف قبل آخرهِ كالاعطاء والاستقصاء. وكل أُنْثَى لأَفعَل لونٍ ونحوهِ كزرقاء وحولاء[4]. وغير ذلك منهما سماعيٌّ لاضابط لهُ

---

(١) قيَّدنا هذا الباب بالاسم احترازًا عن الفعل كترضَى ونشاء فلا يقال لهُ مقصورٌ اومدودٌ. وقيَّدنا الاسم بالمتمكن احترازًا عن نحو هُنَا ومَتَى. وقيَّدنا الالف باللازمة احترازًا عن نحو رايت اخاك وقام ابوك فان الالف فيهما غير لازمةٍ لانقلابها بحسب مقتضَى الاعراب

(٢) يدخل تحت هذا التعميم المصدر الميميُّ واسم المكان والزمان وقد اجتمعت في تمثيلنا بالمَرْمَى. وكذلك اسم المفعول كالمُصطَفَى. والمصدر غير الميمي كالرضى وصيغة التفضيل كالأَعْلَى والأَعمَى والأَلْمَى. وجمع فُعلة وفِعلة بالضم والكسر كالرُقَى والذِرَى. وكلها مبنيَّةٌ على فتح ما قبل اواخرها لانهُ يقضي بقلب لاماتها الفًا مقصورة

(٣) قيَّدنا الف الممدود بالزائدة احترازًا عن نحو ماء فان الفهُ منقلبة عن اصلٍ

(٤) يدخل تحتهُ مصدر المشاركة كالرِماء. والمزيد في اولهِ همزة قطعٍ كالاعطاء او همزة وصلٍ كالاقتفاء والاستيفاء او تاء كالتلقاء. وما كان من امثلة المبالغة على فعَّال او مِفعال كبكَّاء ومِعطاء ونحو ذلك مما يجري هذا المجرى. وكل ذلك مبنيٌّ على وقوع حرف العلَّة طرفًا بعد الالف لان ذلك يقضي بقلبهِ همزةً على الوجه الذي قُلِبت فيهِ عين اسم الفاعل من الاجوف كقائل وبائع. وقولنا كل اثني في كلٍ من المقصور والممدود اي من الناقص وغيرهِ من سائر الابواب. وقيَّدناها في المقصور بكونها

لأَفعل التفضيل وفي الممدود لأَفعَل اللون ونحوهِ لان الاولى قياسها القصر والثانية قياسها المدّ. فاحترزنا في كلٍ منهما عن الاخرى. والمراد بنحو اللون العيبَ كعرجاء والحِلْيَة كوطفاء. واما السماعي فنحو الفتى والدعوى والخيزّلى والكساء والصحراء والقاصعاء وغير ذلك مما لا يُحصَى

الفصل الثاني

في احكام حروف العلة

لا تكون الفٌ اصليةً في الاسماء المتمكنة[1] والافعال مطلقاً[2]. وانما تكون زائدةً كالف ضارب وكتاب. او مقلوبة كالف قال وغزا بخلاف الواو والياء فانهما تقعان كل موقع[3] على الاطلاق

واعلم ان حرف العلة اذا وقع مع اكثر من حرفين من اصول الكلمة فهو زائدٌ. والاَّ فهو اصلٌ[4] كثوب. او مقلوبٌ عن اصلٍ كباب

---

(١) قيَّدنا الاسماء بالمتمكنة احترازًا عن نحو ذا واذا فان الالف اصليةٌ فيها

(٢) اي المشتقة والجامدة كعَسَى وساء للذم

(٣) اي ان كل واحدةٍ منهما تقع اصلاً كنور وميل . ومقلوبةً عن اصل كَمُوسِر وميزان. وزائدةً كصبور وكريم

(٤) اي وان لم يكن مع ثلثة احرفٍ فصاعداً من اصول الكلمة حكم باصالتهِ . لان وضع الكلمة لا يكون على اقلَّ من ثلثة احرفٍ حرفٍ يُبتَدأ بهِ وحرف يوقَف عليهِ وحرف يتوسط بينهما. فلو قدَّرنا حرف العلة زائداً في ما كان على ثلثة احرف لزم ان يكون موضوعاً على حرفين بخلاف الوضع المفروض

الفصل الثالث

في احكام الحركة والسكون

لا يجتمع اربع حركاتٍ متوالية [١] في كلمةٍ واحدةٍ او ما هوَ كالكلمة الواحدة. فان عرض اجتماعها اعترِض دونهُ بالسكون كما في يَضرِبُ وضرِبْتُ ونحوهما [٢] . ولا يُبتَدأُ بالساكن. فان عرض الابتداء بهِ جيءَ قبلهُ بهمزة الوصل كما في إِضرِبْ ونحوهِ [٣] . ولا يلتقي ساكنان في أَثناء الكلام [٤] ما لم يكن اولهما حرف لِينٍ والثاني مدغماً في كلمةٍ واحدة [٥] كمادَّة ودُوَيبَّة. فان عرض التقاؤُهما في غير

ذلك فان كان الاول صحيحًا حُرّك بالكسرِ كاضربِ العبدَ[٦] ما لم يكن مدغمًا فيحرَّك الثاني[٧]. فان كان ما قبلها مضمومًا كمُدَّ جازت فيهِ الحركاتُ الثلاث[٨]. والّا فالفتحُ والكسر. وان كان معتلًا فان دلَّت عليهِ حركة ما قبلهُ حُذِف كقُلْ[٩]. والّا حُرِّك بما يجانسهُ كاخشوُنَّ. وعلى ذلك يجري القياس الّا في ما ندر لعارضٍ كالالتباس بالمفرد في نحو اضربانّ[١٠]

واعلم ان توالي الحركات الاربع لا يُعتبَر في نحو ضَرَبَكَ لان ضمير المفعول لا يتّحد بالفعل كضمير الفاعل فهو في حكم المنفصل[١١]. والحركة العارضة لا تُعتبَر مطلقًا فلا يُرَدُّ معها المحذوف لالتقاء الساكنين في نحو قُلِ الحق لعدم الاعتداد بها فهي في حكم السكون. وقس على كل ذلك ما جرى مجراهُ

---

(١) اي من غير فاصلٍ بينها

(٢) اي اذا عرض اجتماع الحركات الاربع متواليةً اعتُرِض دون اجتماعها بالسكون. وذلك اما في كلمةٍ واحدة كيَضْرِب

او في ما هو كالكلمة الواحدة كَضَرَبْتُ فان اصلها بفتح الضاد في الاول والباء في الثاني كما علمت في ما مرّ. فالتُزِم السكون فيهما فرارًا من توالي الحركات الاربع

(٣) المراد بنحو اضرب ماضي ما فوق الثلاثي وامرهُ ومصدرهُ نحو اجتمع اجتماعًا واستخرج استخراجًا بصيغة الماضي والامر فان همزة الوصل تزاد في اولها للتوصل الى النطق بالساكن. ومن ثَمَّ تُحذَف في المضارع ولا تزاد في الامر المصدَّر بمتحركٍ كقُم وسافرْ ونحوهما

(٤) اي في الوصل احترازًا عن الوقف فان ذلك سائغٌ فيهِ. وقد علمت ان حرف اللين يشمل ما كان قبلهُ حركة تجانسهُ وقد مثَّلنا لهُ بمادَّة. وما لا تجانسهُ حركة ما قبلهُ وقد مثَّلنا لهُ بدُوَيْبَّة تصغير دابَّة

(٥) احترازٌ عن نحو اضربُنَّ موكدًا بالنون وهي كلمةٌ اخرى فيجب فيهِ حذف الواو فرارًا من التقاء الساكنين

(٦) بصيغة الامر فانهُ يُعتبَر فيهِ الباء واللام ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها في اللفظ

(٧) اي يُحرَّك الاول الصحيح بالكسر الا اذا كان مدغمًا فيبقى على سكونهِ محافظةً على الادغام ويُحرَّك الثاني دفعًا للسكونين

(١) اي اذا كان ما قبل الساكنين مضمومًا كمُدَّ بلفظ الامر ولم يَمُدَّ جاز في الثاني الضمُّ اتباعًا لما قبلها. والفتح طلبًا للتخفيف.

والكسر على اصل تحريك الساكن . فان كان ما قبلها مفتوحًا كعَضَّ او مكسورًا كفِرِّ جاز الفتح والكسر على ما مرَّ في المضموم وامتنع الضم لفقد الاتباع

(٩) اي ان كان الساكن الاول معتلاً فان كان قبلهُ حركةٌ تجانسهُ حُذِف اعتمادًا على دلالة تلك الحركة عليهِ نحو قُلْ وخفْ وبِعْ . وان كانت الحركة التي قبلهُ لا تجانسهُ لم يُحذَف لان الحذف لا يكون بلا دليلٍ . فيُحرَّك بالحركة المجانسة لهُ كاَخْشَوُنَّ للجماعة بضم الواو واخشَيِنَّ للمونثة بكسر الياء

(١٠) اي لا يُخالَف القياس في حذف المعتلّ الذي تدلُّ عليهِ حركة ما قبلهُ الاَّ في نحو اضربانِّ امرًا للاثنين موكدًا با لنون . فانهُ لو حُذِفَت منهُ الالف على القياس عادت النون الى فتحها لسقوط الالف الذي كان الكسر يصاحبها فا لتبس حينئذٍ بامر المفرد لاستوائهما في اللفظ . ولذلك يثبتون فيهِ الالف بخلاف القياس وهو نادرٌ لا يُبنى عليهِ حكمٌ . ومن هذا القبيل فعل جماعة الاناث الموكد بالنون نحو لا تضربْنانِّ فانهم يزيدون فيهِ الالف لتحسين اللفظ وان أدَّى ذلك الى مخالفة القياس

(١١) قيَّدنا الحركة با لعارضة احترازًا عن نحو قوموا فان الحركة كا لوضعيَّة في بنائهِ بخلاف قُلِ الحقَّ فانها قد عرضت لالتقاء الساكنين فكانها لا حركة . ومن ثَمَّ لم تُرَدَّ الالف المحذوفة من رَمَتْ في قولك المرأتان رَمَتَا لان حركة التاء قد

عرضت لالتقاء الساكنين ايضاً فلم يُعتدَّ بها ولذلك تكون في حكم السكون

الفصل الرابع

في ما يتفق لفظاً ويختلف خطّاً

اذا كانت الالف المتطرفة[1] ثالثةً مقلوبةً عن الواو كُتِبَت الفًا كالعصَا وغزَا. والا كُتِبَت ياءً كالفتَى ورَمَى والحُبلَى ويرضَى ما لم يكن قبلها ياءٌ فتكتب الفًا كالدنيا. واذا كانت الهمزة متحركةً فان وقعت اوّلاً كُتِبَت بصورة الالف كأُنمُلٍ وإصبعٍ. وان توسَّطت فان كان بعدها الفٌ كُتِبَت بحرف حركة ما قبلها كسُؤَالٍ وضِئَالٍ. والاَّ فبحرف حركتها كلُؤم ويسأَل. وان تطرفت فان كان ما قبلها متحركًا كُتِبَت بحرف حركتهِ كقرَأَ وظمِئَ. والاَّ كُتِبَت بصورة علامة القطع[2] كجزءٍ وضوءٍ وشيءٍ. فان كانت ساكنة كُتِبَت بحرف حركة ما قبلها مطلقًا كبُؤس ورَأس وذِئب. واذا لحقت تاء التانيث آخر الفعل كُتِبَت

بصورتها كقامت ويُقال لها المبسوطة . واذا لحقت آخر الاسم فان كان مفردًا كُتِبَت هاءً منقوطةً كقائمة ويقال لها المربوطة . وان كان جمعًا فان كان سالمًا كُتِبَت مبسوطة كقائمات . او مكسَّرًا فمربوطةً كقُضاة

واعلم ان الالف والهمزة متى كُتِبَتَا بصورة الياء لا تُنقَّطان باعتبار لفظهما كما ان التاء متى كُتِبَتْ بصورة الهاء تُنقَّط باعتبار لفظها

---

(١) قيَّدنا الالف بالمتطرفة احترازًا من نحو فتاك ورماهُ . وبكونها ثالثةً لانها اذا كانت فوق الثالثة لم تُكتَب بالالف ولو كان اصلها الواو الا في ما استثنيناهُ . ودخل تحت قولنا والاَّ كُتِبَت الى اخرهِ الالف المقلوبة عن الياء كالفتَى ورمَى وعن الواو كيرضَى والزائدة كالحُبلَى واما اذا وقع قبلها ياءٌ فيكتبونها الفًا كراهة اجتماع ياءين في الخطّ . واستثنى بعضهم من ذلك ما كان علمًا كيحيي فيُكتَب بالياء تمييزًا للعلميَّة عن غيرها

(٢) اي علامة قطع الهمزة المرسومة في اول الكتاب على اول حرفٍ من قولنا أخطٌ الهجاء . وفي رسم الهمزة تفاصيل شتَّى

لا موضع لاستيفائها هنا ومعظمها يرجع الى ما ذكرناهُ

الفصل الخامس
في ما يُكتَب ولا يُقرأُ وما يُقرأُ ولا يُكتَب

تُكتَب الالف ولا تُقرأُ بعد واو الجمع المتطرّفة[١] لازمةً في الفعل كضربوا وجائزة في الاسم المشتقّ منهُ كجاءَ ضاربوا زيدٍ. وبعد تنوين فتحٍ[٢] في غير ممدودٍ ولا مؤنثٍ بالتاء كرأيت زيدًا وهذه عصًا ورحًى وعلى ذلك همزة الوصل في الدرج كما علمت[٣]. وتُقرأُ الالف ولا تُكتَب وجوبًا بعد همزةٍ بصورتها[٤] في الكلمة كآرِب. والواو جوازًا في مثل ذلك كرؤُس[٥]

واعلم ان من هذا القبيل ما يقاس كما رايت وهو المراد في هذه الرسالة. ومنهُ ما يُحفَظ كزيادة الواو في عمرٍو غير منصوب[٦] وحذف الالف من اسم الجلالة واجتماع الامرين في أُولئك[٧]. وهو مما يطول استيفاؤهُ لعدم الضابط فلا يطابق ما نحن عليهِ[٨]

(١) قيَّدنا واو الجمع بالمتطرفة احترازًا من نحو ضربوهُ ويضربون وجاء الضاربون وضاربوهم . وهي انما تلحق الفعل والاسماء المشاركة لهُ حملاً عليهِ كما رايت في التمثيل . فلا تُكتَب في نحو جاء بنو تميم

(٢) يشمل تنوين النصب ما كان فتحهُ اعرابيًّا كرايت زيدًا او بنائيًّا نحو إيهًا وعصًا وفتًى . واحترزنا بغير الممدود والمونث بالتاء عن نحو لبست رداء واشتريت جبَّةً فلا تُكتَب الالف فيهما

(٣) اي انها تُكتَب ايضًا ولا تُقرأُ في الدَرْج وهو خلاف الابتداء كما نبَّهنا على ذلك في اول الكتاب . ولا تُحذَف في الخط ايضًا الا في نحو قلت للرجل لئلاَّ تلتبس اللام الاولى معها بلا النافية

(٤) اي بعد همزةٍ مرسومةٍ بصورة الالف كآرب ومآل وتسآل . وقيَّدنا ذلك بكونها في الكلمة احترازًا عن نحو الرجلان قرأَا باثبات الالف خطًّا بعد الهمزة لانها من كلمةٍ اخرى

(٥) اي فيما اذا وقعت بعد همزةٍ مرسومةٍ بصورة الواو في الكلمة ايضًا كما في نحو رؤُس ومفؤُد بخلاف نحو الرجال قَمُؤُوا اي صغروا وذلوا فان واو الجماعة فيهِ من كلمةٍ اخرى

(٦) اي اذا كان مرفوعًا او مجرورًا نحو جاء عمرٌو ومررت بعمرٍو . فان كان منصوبًا لم تُكتَب نحو رايت عمرًا

(٧) لان فيها واوًا تُكتَب ولا تُقرا والفًا تُقرأُ ولا تُكتَب

(٨) لان ذلك كثيرٌ في الاستعمال . واكثرهُ باسقاط الالف

خطًّا كالرحمن والملئكة والسموات وهرون واسحق واسمعيل
والحَرِث وثلثة وثلثين وهذا وهذه وهذان وهولاء
وذالك ولكن وغيرها مما يُنقاد اليهِ ولا
يُقاس عليهِ لانهُ اصطلاحٌ
لا ضابط
لهُ





كتاب النحو

في اعراب الكلام واحكامهِ وفيهِ عشرة ابوابٍ وخاتمة

الباب الاول

في حقيقة النحو واجزاء الكلام وفيهِ فصلان

الفصل الاول

في حقيقة النحو وموضوعهِ وما يتركب منهُ

النحو علمٌ باصولٍ تُعرَف بها احوال اواخر الكَلِم اعرابًا وبناءً . وموضوعهُ ما تركَّب من مفرداتها [1] . وهي تنقسم الى ما يدلُّ على معنًى في نفسهِ وهو الاسم والفعل [2] كما علمت . وما يدلُّ على معنًى في غيرهِ وهو الحرف كما ستعلم . وفي كلٍّ من ذلك كلامٌ ستقف عليهِ بالتفصيل

واعلم ان المركَّب اذا افاد فائدةً يصحُّ السكوت

عليها فهو الكلام. وعليهِ مدار هذه الصناعة

---

(١) لان الكلم المفردة لاحظَّ لها من الاعراب قبل التركيب لفقد العامل المقتضي لهُ

(٢) اي ما يدل على معنى باعتبارهِ في نفسهِ لا باعتبار امرٍ خارجٍ . فتكون دلالتهُ مستقلة من غير حاجةٍ الى انضمام كلمةٍ اخرى اليهِ . ومن ثمَّ قيل ان الحرف يدلُّ على معنى في غيرهِ اي باعتبار متعلقهِ لا باعتبارهِ في نفسهِ لعدم استقلالهِ بالمفهومية

الفصل الثاني

في احكام التركيب

التركيب المفيد انما هو التركيب الاسناديُّ. وهو ما دلَّ على نسبةٍ تامَّةٍ[1] بين الجزءين. واركانهُ الاسماءُ والافعال دون الحروف . غيران الاسم يُسنَد ويُسنَد اليهِ كزيدٌ قائمٌ. والفعل يُسنَد ولا يُسنَد اليهِ كقام زيدٌ. واما الحرف فلا يُسنَد ولا يُسنَد اليهِ لكن يؤْتَى بهِ معهما لمعنًى كالمصاحبة في نحو خرج زيدٌ باهلهِ[2]

---

(١) يخرج سائر المركبات الغير الاسنادية كالمركّب الاضافي نحو عبد الله والمزجي كمعدِي كرِب والتقييدي كالحيوان الناطق. فان كل هذه المركبات في حكم المفردات لعدم افادتها بدون انضمام غيرها اليها كقام عبد الله ونحو ذلك فتكون النسبة فيها ناقصة

(٢) اي ان الحرف انما يؤتى بهِ مع الاسم والفعل
لمعنًى كمعنى المصاحبة المستفاد من الباء
في قولك خرج زيدٌ باهلهِ
اي خرج مصاحبًا لهم
فلا يكون ركنًا
للاسناد



الباب الثاني

في الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وفيهِ ستة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الاعراب والبناء واحكامهما

الاعراب تغيير احوال اواخر الكَلِم لاختلاف العوامل الداخلة عليها. غير انهُ قد يكون ظاهراً كقام زيدٌ. ورايت زيداً. ومررت بزيدٍ. وقد يكون مقدَّراً كقام الفَتَى. ورايت الفَتَى. ومررت بالفَتَى. ونقيضهُ البناء وهو لزوم آخر الكلمة حركةً او سكوناً لغير عاملٍ او اعتلالٍ[1] كلزوم حيثُ للضم ولَدُنْ للسكون

واعلم ان العامل المقتضي للاعراب لابُدَّ منهُ على كلِّ حالٍ[2]. فان لم يكن لفظاً كالفعل فهو معنًى كالابتداء. وكلُّهُ لابدَّ لهُ من أَثَرٍ. فان تعذر تاثيرهُ في

لفظ المعمول ولو تقديراً كما في المبني[٢] أثرٌ في محلّهِ

---

(١) احترزنا بكون اللزوم الذي ذكرناهُ لغير اعتلال من نحو الفتى فان اخرهُ يلزم السكون ولكن لاعتلالهِ بقلبهِ الفاً وهي لاتقبل الحركة فليس ذلك من قبيل البناء

(٢) اي ان العامل الذي يقتضي هذا التغيير لا بدَّ منهُ سواءٌ كان التغيير ظاهراً ام مقدَّراً وكان المعمول معرباً ام مبنياً. فان لم يكن العامل لفظاً كالفعل في نحو قام زيدٌ فلا بدَّ ان يكون معنى كالابتداء في نحو زيدٌ قائمٌ. وكل واحدٍ منهما لابدَّ ان يكون لهُ اثرٌ في معمولهِ ظاهراً كما في قام زيدٌ او مقدَّراً كما في قام الفتى. فان تعذَّر تاثيرهُ على كلا الوجهين كما يتعذَّر ذلك في المبني نحو جئتُ من لَدُنْ زيدٍ أثَّر في محلهِ فيقال ان لَدُنْ في محل الجرّ لدخول عامل الجرّ عليها

الفصل الثاني

في اوجه الاعراب والبناء ومتعلقاتهما

الاعراب رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ وجزمٌ. وهو يجري على الاسماء والافعال دون الحروف. غير ان الاولَين منهُ يشتركان بينْ القبيلتَين[١]. والخفض يختص

بالاسماء. والجزم يختصّ بالافعال. والبناء ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ وسكون. وهو يجري على الكَلِمِ الثلث[٢]. غير ان الضمَّ والكسر يختصَّان بالاسماء والحروف. وغيرهما يشترك بين الجميع

واعلم أن الضمَّ والكسر في نحو ضربوا واضربي كالواقعَين حشواً لاتِّحاد الضمير بالفعل كما علمت فلا ينقضان حكم البناء[٢]. فان اتصلت بالفعل ياء المتكلم فُصِل بينهما بنونٍ تقي آخرهُ من الكسر لعدم الاتِّحاد كضربني ويضربني. ولذلك يقال لها نون الوقاية

---

(١) نريد بالاولَين الرفع والنصب. وبالقبيلتَين الاسماء والافعال. اي ان الرفع والنصب يدخلان الاسم والفعل مشتركين بينهما نحو زيدٌ يريدُ ان يضربَ عمراً. وهذه الاربعة التي ذكرناها هي القاب الاعراب. واما في البناء فالضمُّ يستعمل بازاء الرفع وكذلك الفتح بازاء النصب وهلمَّ جرّاً

(٢) اردنا بالكلم الثلث الاسم والفعل والحرف فان البناء

يكون في كلٍّ منها غير ان الضمّ والكسر يختصان بالاسم كحيثُ وامسِ وبالحرف كمنذُ وجيرِ. والفتح والسكون يشتركان في الجميع. فيكونان في الاسم كأينَ ولدُنْ. وفي الفعل كقامَ وقمْ. وفي الحرف كرُبَّ وهلْ

(٢) استدراكٌ على قولنا ان الضم والكسر يختصان بالاسم والحرف. فنقول ان ضمّ الفعل في نحو ضربوا وكسرهُ في نحو اضربي لا ينقض هذا الاختصاص. لان المعتبر انما هو بناء اخر الفعل المجرد بنفسهِ وهو قد صار فيهما بمنزلة الحشو لاتحادهما بالضمير كالكلمة الواحدة. فضمُّ الاول لمناسبة الواو وكسر الثاني لمناسبة الياء. ثم استدركنا على ذلك في عدم التزام المناسبة مطلقًا بقولنا فان اتصلت بالفعل ياء المتكلم الى اخرهِ. اي ان الياء لا تتحد بالفعل لكونها لا تقع فاعلًا فلا يصحُّ معها ما صحَّ مع ياء المخاطبة من الاعتبار. ولذلك يُفصَل بينها وبين الفعل بالنون لئلا يلزم كسر اخرهِ حيث يُعتبَر اخرًا بالحقيقة

واعلم ان هذه النون يفصل بها ايضًا بين الياء وبعض الحروف المتصلة بها نحو منّي وعنّي وأنّي وكأنّني ولكنني وليتني ولعلّني. غير انها لازمةٌ مع من وعن وغالبةٌ مع ليت وقليلةٌ مع لعلَّ ومخيَّرٌ فيها مع البواقي. وتلحق من الاسماء لَدُنْ وقَدْ وقَطْ وهما بمعنى حَسْب فيقال لَدُنّي وقدْني وقَطْني. غير انها غالبةٌ مع لدُنْ وقليلةٌ مع ما يليها. وجاز تركها مع الافعال الخمسة

المرفوعة نحو يضربانِي ويضربونِي. فان كانت منصوبةً او مجزومةً وجبت النون كلن يضربانِي ولم يضربونِي

الفصل الثالث

في احكام الاسم في الاعراب والبناء

الاصل في الاسم ان يكون معربًا [1] لكنهُ قد يُبنَى على خلاف الاصل [2]. والبناءُ فيهِ قد يكون لازمًا في كل حالٍ كبناءِ الضمائرِ فانها لا تنفكُّ عنهُ مطلقًا. وقد يكون عارضًا في بعض الصُوَر كبناءِ المُنادَى. فانهُ اذا فارق النداءَ عاد الى الاعراب

---

(١) لانهُ لا يزال متردِّدًا بين المعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية وغيرها فاحتاج الى الاعراب لبيان هذه المعاني بخلاف الفعل والحرف لانهما يلزمان موقعًا واحدًا فلا يفتقران الى الاعراب

(٢) انما يكون ذلك اذا اشبه الحرف اما في الوضع كالموضوع منهُ على حرفٍ او حرفين مثل التاءِ والياءِ وهو وهي في الضمائر. او في المعنى كالمتضمن منهُ معنًى من معاني الحروف المستعملة مثل اسماءِ الاستفهام نحو مَن واين. او من المعاني التي كان حقها ان تؤَدَّى بالحروف كاسماءِ الاشارة نحو هذا وهولاءِ. او في عدم

الاستقلال كما للازم الافتقار الى غيرهِ مثل الاسماء الموصولة نحو الذي والتي. او غير ذلك مما لا موضع لاستيفائهِ في هذه الرسالة. غير ان هذه المشابهة قد تكون لازمةً لهُ كما في الاسماء المذكورة فيكون البناء لازمًا. وقد تكون عارضةً عليهِ كتضمُّن المنادَى معنى حرف الخطاب فيكون البناء عارضًا

الفصل الرابع
في احكام الفعل في البناء والاعراب

الاصل في الفعل ان يكون مبنيًّا لكنهُ قد يُعرَب على خلاف الاصل. والاعراب فيهِ انما يكون في المضارع. غير انهُ اذا اتصل بهِ نون الاناث او نون التوكيد عرَض عليهِ البناء معهما. فاذا فارقهما عاد الى الاعراب. واما الماضي والامر فالبناء لازم فيهما على الاطلاق. غير ان صورة البناء قد يعرض عليها الاختلاف(1) كما علمت في تصريفهما

واعلم ان المضارع اذا فُصِل بينهُ وبين نون التوكيد ولو تقديرًا كما في نحو هل تضربِنَّ للمخاطَبة امتنع

بناؤُهُ. وانما تُحذَف نون الاعراب في مثل ذلك كراهةً لتوالي الامثال

---

(١) اي ان بناء الماضي يتحول عن الفتح تارةً الى الضم كضرَبُوا وتارةً الى السكون كضَرَبْتُ. وبناء الامر يتحول ايضًا عن السكون تارةً الى الضم كاضربوا وتارةً الى الفتح كاضربا وتارةً الى الكسر كاضربي. وهما في كل ذلك يخرجان عن صورةٍ بنائيةٍ الى اخرى

(٢) اي ان المضارع المؤَكَّد بالنون لا يُبنى الا عند اتصالهِ بها. فان فُصِل بينهما لفظًا نحو هل تضربانِّ او تقديرًا نحو هل تضربِنَّ امتنع بناؤُهُ فكان معربًا. والوجه في الفاصل المقدَّر ان الاصل هل تضربينَ فلما لحقتهُ النون صار هل تضربينَنَّ. فاجتمع فيهِ ثلث نونات احداها نون الاعراب والثانية والثالثة النون المدغمة والنون المُدغَم فيها من نون التوكيد المشدَّدة. فحُذِفت نون الاعراب استثقالاً لتوالي النونات التي عبَّرنا عنها بالامثال فصار هل تضربينْنَّ بتشديد النون. وحينئذٍ التقى ساكنان بين ياء المخاطبة والنون المدغمة فحُذِفَتْ الياء فصار هل تضربِنَّ. فكانت الياء محذوفة لفظًا لكنها ثابتةٌ تقديرًا لانها ضمير الفاعل. ولذلك امتنع بناء الفعل. وعليهِ يُقاس هل تضربُنَّ للجماعة. واما هل تضربانِّ فقد عرفت الوجهَ في اثبات الفهِ مما مرَّ في احكام

الحركة والسكون . والوجهَ في حذف نون الاعراب منهُ مما ذكرناهُ هنا في مسئَلة هل تضربِنَّ . والفعل في كل هذه الصور معربٌ لا بناءَ فيهِ

الفصل الخامس
في التنوين واحكامهِ

من الاسماءِ ما يلحقهُ التنوين[1] بعد الحركة . وهو نونٌ ساكنهٌ تُزاد في آخرهِ لفظًا لا خطًّا فيُعبَّر عنها بتكرار رسم الحركة المقترنة بها . والتنوين اقسامٌ اشهرها تنوين التمكين . وهو يلحق الاسم الامكن مفردًا كرجل . او جمعَ تكسيرٍ كرجال . دلالةً على امكنيتهِ كما ستعلم . وتنوين المقابلة . وهو يلحق جمع المونث السالم كمومناتٍ مقابلةً لنون مذكرهِ كمومنين . وتنوين العوض . وهو يلحق صيغة منتهى الجموع المنقوصة رفعًا وجرًّا كجوارٍ عوضًا عن الياءِ المحذوفة منها . وما سوى ذلك محفوظٌ او نادرٌ[2]

واعلم ان هذه الصيغة تُحذَف منها الياءُ للتخفيف[3]

فيعوَّض عنها بالتنوين. واما غيرها من معتلّ الآخر فاذا نُوِّن يُحذَف حرف العلة الساكن من آخرهِ لالتقاء الساكنين بينهُ وبين التنوين (٤) كقاضٍ وفتًى. غير ان الياء تُحذَف لفظًا وخطًّا بخلاف الالف فانها تُحذَف لفظًا لا خطًّا كما علمت

---

(١) لان منها ما لا ينوَّن كالاسماء المبنية والغير المنصرفة. واردنا بالاسم الامكن المعرب المنصرف كما ستعلم. وقولنا رفعًا وجرًّا كجوارٍ لانهُ اذا كان منصوبًا تثبت ياؤهُ مفتوحةً غير منوَّنة كرايت جواري

(٢) اردنا بالمحفوظ نحو تنوين كلٍّ وبعضٍ عوضًا عن المضاف اليهِ نحو كلٌّ يموت اي كل احدٍ وتنوين بعض اسماء الافعال نحو صهٍ ومهٍ فان كل ذلك يُحفَظ ولا يُقاس عليه. واردنا بالنادر نحو تنوين غير المنصرف للتناسب او لضرورة الشعر فانهُ لا يستعمل الَّا في ندورٍ

(٣) هو مذهب الجمهور. وانما عُوِّض عن يائهِ المحذوفة بالتنوين جبرًا لما فاتهُ من صيغة الجمع بحذفها

(٤) اي ان المعتل الاخر من غير هذه الصيغة كالقاضي والفتى يُحذَف منهُ عند تنوينهِ حرف العلة الذي لزمهُ السكون لاستثقال الضمة او الكسرة عليهِ كياء القاضي او لتعذُّر الحركة عليهِ كالِف

الفتى فرارًا من التقاء الساكنين بينهُ وبين التنوين. فيقال جاء قاضٍ وفتًى بتنوين الضاد والتاء. وقولنا كما علمت اشارةٌ الى ما مرَّ في اخر كتاب التصريف من قولنا ان الالف تكتب ولا تُقرَأُ في نحو هذه عصًا وفتًى فليُرجَع اليهِ

الفصل السادس

في احوال الاسم من جهة الاعراب والبناء

الاسم إمَّا متمكّنٌ في الاسميَّة وهو المعرب. واما غير متمكنٍ فيها وهو المبنيُّ[1]. والمتمكن إمَّا أَمكنُ وهو ما يجري عليهِ جميع حركات الاعراب منوَّنًا على الاصل كما رايت ويقال لهُ المنصرف. واما غير امكن. وهو ما لا يلحقهُ الكسر والتنوين[2] بخلاف الاصل كما سترى. ويقال لهُ الغير المنصرف

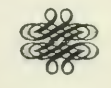
واعلم ان التنوين المُعتَبَر هنا انما هو تنوين التمكين[3]. وهو الذي بهِ يكون الاسم منصرفًا. بخلاف غيرهِ فانهُ لا يمتنع في هذا الباب

---

(١) لان المبنيَّ قد ضعف فيهِ جانب الاسميَّة لمشابهتهِ الحرف كما مرَّ فلم يبقَ لهُ تمكنٌ فيها

(٢) اي انهُ يُقتَصر فيهِ على الضم والفتح غير منوَّنٍ فلا يُكسَر ولا يُنوَّن كبقية الاسماء المعربة

(٣) اي ان التنوين الذي لا يلحق الاسم الغير المنصرف انما هو تنوين التمكين لانهُ يكون علامة الامكنية لهُ في الاسمية. بخلاف تنوين العوض في نحو جوارٍ وتنوين المقابلة في نحو عرَفاتٍ فانهُ يلحق الاسم الغير المنصرف اذ لا تعلق لهُ بالامكنيَة



الباب الثالث

في الاسم الذي لا ينصرف وفيهِ اربعة فصول

الفصل الاول

في موانع الصرف

يمتنع الاسم من الصرف بالوصفيَّة او العَلَميَّة اذا صَحِبَ احداهما العدلُ او وزن الفعل اوزيادة الالف والنون . او صَحِبَ العَلَميَّةَ التركيبُ او العُجمة او التانيث بالتاء. فان كان موَنَّثًا بالالف او مجموعًا على صيغة مُنتهى الجموع امتنع بكلٍّ منهما وحدهُ

هذا تقسيمٌ لهذه العلل المانعة الى ثلثة اقسامٍ . الاول ما يصاحب كلَّ واحدةٍ من الوصفيَّة والعلميَّة وهو العدل ووزن الفعل وزيادة الالف والنون. والثاني ما يصاحب العلمية فقط وهو التركيب والعجمة والتانيث بالتاء . وكلٌّ منها لا يمنع الاَّ

بانضمامهِ الى صاحبهِ. والثالث ما لا يحتاج الى مصاحبة آخَر وهو الف التانيث مقصورةً او ممدودةً وصيغة منتهى الجموع

واعلم ان هذه الصيغة تتناول كل ما بعد الف جمعهِ حرفان او ثلثة احرف اوسطها ياءٌ ساكنة. فيدخل تحت الاول نحو دراهم ومساجد وخواتم وجداول وصحائف واصابع وعذارى ومطايا وما اشبه ذلك. ويدخل تحت الثاني نحو بساتين ومصابيح وقوارير وطواويس واباطيل وقناديل ونظائر ذلك من الجموع الموازنة لهُ

الفصل الثاني

في ما يصحب الوصفية والعلمية من الموانع

العدل اخراج الاسم عن صيغتهِ الاصلية دون معناها. وهو يقع في الصفة كأُخَر فانهُ معدولٌ عن آخَر افعل تفضيلٍ[1]. وفي العَلَم كزُحَل فانهُ معدولٌ عن زاحل. وكذلك وزن الفعل. وهو ان يكون الاسم موازنًا لهُ مع احدى زوائدهِ[2] او مع اختصاص الوزن بهِ كأَحمر صفةً وشمَّر عَلَمًا. فانهما على وزن أَكرَم وقَدَّم. وكذا زيادة الالف والنون مع فتح الفاء[3] في الصفة

كسكران وعثمان. غير انهُ يلزم الصفة مطلقًا ان تكون قد وُضِعَت للوصف. وان لا يكون مؤنثها بالتاء كما رايت. فان لم تكن كذلك انصرفت كأربَع اذا وُصِف بهِ فانهُ موضوعٌ للعدد. وكندمان فان مؤنثهُ ندمانة

---

(١) اشرنا بقولنا افعل تفضيل الى ما سبق في تصريف الاسماء المشاركة للفعل من لزوم افعل التفضيل للافراد والتذكير وقد استوفينا الكلام عليهِ في الشرح هناك. وهذا الاستعمال مطّردٌ فيهِ ما لم يكن مضافًا الى معرفةٍ او مقترنًا بال فيتصرّف نحو زيدٌ افضل الرجال وهندٌ فضلى النساء وهو الرجل الافضل وهي المراة الفُضلى. فكان القياس ان لا تُستعمَل اخرى مفردةً ولا مجموعة الّا باحد هذين الطريقين. ولما عُدِل عن هذا الاستعمال امتنع الصرف لاجتماع العدل والوصف

اقول ومما يمتنع بالعدل والوصفية صيغة فُعال ومَفْعَل في العدد من واحد الى اربعة باتفاق النحاة. والى عشرة عند الكوفيين. فيقال جاء القوم أُحادَ او موحَدَ وثُناءَ او مَثنى وهلمَّ جرًّا. والاصل جاءوا واحدًا واحدًا واثنين اثنين. فلما عُدِل عن هذا الاستعمال امتنع الصرف

(٢) قيدنا موازنة الفعل بكونها مع احدى زوائدهِ احترازًا من

نحو حَسَن وجعفر فان مجرَّد موازنتهما للفعل لا يؤثّر في منع الصرف. والمراد بزوائد الفعل الحروف التي تزاد في اولهِ كالهمزة والتاء والياء في نحو احمد وتَغلِب ويَشكُر. وقد مثَّلنا لذالك باحمر في الصفة ومثالنا لاختصاص الوزن بشَمَّر عَلَمًا لفرسٍ وهو على صيغةٍ خاصَّةٍ بالفعل

(١) قيَّدنا صيغة فعلان بفتح الفاء في الصفة لانها لو لم تكن مفتوحة الفاء لم تمتنع كخُمصان بخلاف العَلَم فانهُ يمتنع مع الضم كعُثمان ومع الكسر كعِمران. وقولنا يلزم الصفة مطلقًا الى اخرهِ اي يلزمها مع وزن الفعل اوزيادة الالف والنون ان تكون من اصل وضعها صفةً. فلا يمتنع نحو ارنب وصفوان اذا وُصِف بهما على اتخاذ الاول بمعنى ذليل والثاني بمعنى قاسٍ لان الاول موضوعٌ للحيوان المعروف والثاني للصخر الاملس. ويلزمها ايضًا ان لا يكون مؤنثها بالتاء فلا يمتنع نحو أَرمَل وصَوحان اي يابس الظهر لان مؤنثهما ارملة وصوحانة

الفصل الثالث
في ما يختصُّ بمصاحبة العَلَميَّة

التركيب تأليف الاسم من كلمتين. وشرطهُ ان يكون مزجيًا معرب الجزء الثاني كمَعْدِي كَرِب(١). وهو يستأثر بالاعلام دون الصفات. وكذلك العُجمة. وهي

ان يكون الاسم من غير الاوضاع العربيَّة . وشرطها ان تكون علمًا في الاصل زائدًا على ثلثة احرفٍ(٢) كيوسف. وكذا التأنيث بالتاء ظاهرةً كفاطمة وطَلْحة. او مُقَدَّرةً في ما زاد على الثالثة كزَيْنَب. او تحرَّك اوسطهُ من الثلاثيّ كسَقَر. فان سكن كهِنْد جاز فيهِ الوجهان

---

(١) قيدنا التركيب بالمزجي ليخرج عنهُ الاضافيُّ نحو عبد الله فانهُ منصرفٌ . والاسناديُّ نحو تأَبَّط شرًّا فانهُ يُحكَى على اصلهِ . وقيَّدنا المزجي بكونهِ معرب الجزء الثاني احترازًا من نحو خمسة عشر وسيبويهِ فان الجزء الثاني مبنيٌّ في الاول على الفتح وفي الثاني على الكسر. فلم يبقَ الَّا نحو مَعْدِيْ كَرِب وحضرموت وبعلبكّ . وهذا يُعرَب جزءُهُ الثاني غير منصرفٍ ويبنَى جزءُهُ الاول على الفتح ما لم يكن اخرهُ ياءً كما في معدي كَرِب فيُبنَى على السكون

(٢) لانها لو لم تكن علمًا في لغة الاعجام ثم حدثت عليها العلمية عند العرب كبرجق اذا سُمّي بهِ رجلٌ لم تمتنع. واختلفوا في الثلاثي المتحرك الوسط منها نحو شَتَر اسم حصنٍ والاكثرون على منعهِ . وفي الساكن الوسط منهُ كنوح والاكثرون على صرفهِ

ومثلنا لمونث التاء بفاطمة اسم امراةٍ وطلحة اسم رجلٍ تنبيهًا

على منعهِ مطلقًا باعتبار تانيث الاسم دون اعتبار المسمَّى

الفصل الرابع

في ما يمنع بنفسهِ

تستقلُّ بمنع الصرف الف التأنيث حيثما وقعت[1] مقصورةً كسكرَى ومرضَى. او ممدودةً كخنساءَ واصدقاءَ. وكذا صيغة مُنتهَى الجموع كدراهم ودنانير. ما لم تلحق مصحوبها التاءُ كصياقلة فلا يمتنع

واعلم ان ما لا ينصرف اذا أُضيف او دخلتهُ الالف واللام جُرَّ بالكسرة[2] كمررت بافضلِ العلماءِ وقس عليهِ

---

(١) اي في كل اسمٍ وقعت فيهِ نكرةً كسكرَى وصحراءَ او معرفةً كسُلمى وخنساءَ. مفردًا كما رايت او جمعًا كمرْضَى واصدقاءَ

(٢) بناءً على الخلاف الواقع فيهِ. لان منهم من يقول انهُ حينئذٍ يكون منصرفًا. ومنهم من يقول انهُ لا يزال باقيًا على امتناعهِ. وفي كلٍّ من المذهبين تعليلٌ لا موضع لهُ هنا. وقولنا جُرَّ بالكسرة يتمشى على كليهما

الباب الرابع

في احكام الاعراب والمعربات وفيهِ اربعة فصول

الفصل الاول

في احكام الاعراب

الاعراب قد يكون بالحركات وهو الاصل. وقد يكون بالحروف وهو الفرع. والاصل في الاعراب بالحركات ان يُرفَع المعرب بالضمة. ويُنصَب بالفتحة. ويُخفَض بالكسرة. ويُجزَم بالسكون. وما خرج عن ذلك مما ستراهُ فهو فرعٌ عنهُ. وكل ما أُعرِب بهِ على غير الاصل فهو يُستعمَل بطريق النيابة عن اصلهِ[1]

---

(١) هذا يشمل الحروف وهي الواو والالف والياء والنون. وما خرج عن اصل الاعراب بالحركات وهو النصب بالكسرة والخفض بالفتحة والجزم بالحذف كما سيجيء. وكلٌّ من ذلك

يستعمل بالنابة عن اصلهِ كنيابة الواو عن الضمة والكسرة عن الفتحة . وهكذا البواقي

الفصل الثاني

في مواطن الاعراب بالحركات

الاعراب بالحركات يكون في الاسم المفرد كالرجل . وجمع التكسير كالرجال . وجمع المُؤَنَّث السالم كالمؤمنات. والفعل المضارع المجرَّد عن الضمير البارز المرفوع كيضرب. فيُرفَع كل ذلك بالضمة جميعًا. ويُنصَب بالفتحة الَّا جمع المُؤَنَّث السالم فبالكسرة كرأَيت المومناتِ. ويُخفَض الاسم بالكسرة الَّا ما لا ينصرف فبالفتحة كمررت باحمدَ. ويُجزَم الفعل بالسكون الَّا المعتلَّ الآخر فبحذف آخرهِ كلم يدْعُ

واعلم ان هذا الحذف لا يُعَدُّ من الاعراب بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة(١) . لكنهُ لمَّا كان لا يظهر فيهِ اثر الجزم لفقدهِ الحركة الظاهرة حُذِف للدلالة عليهِ

(١) لما كان هذا الحذف يوهم انهُ من قبيل الاعراب بالحروف لان المحذوف حرفٌ لا حركة دفعنا هذا الوهم بقولنا لان المحذوف من اصول الكلمة . اي ان المحذوف للجزم ينبغي ان يكون علامةً للرفع خارجةً عن بنية الفعل كالضمة في نحو يضربُ والنون في نحو يضربان بخلاف اخر الفعل المعتلّ فانهُ من اصول الفعل وهو لم يكن علامةً للرفع . لكنهم لمّا رأَوا استواءَ صورتهِ في حالة الرفع والجزم لعدم ظهور الضمة عليهِ فرقوا بينهما بحذف اخرهِ . وقيل على ان جزمهُ بحذف الضمّة المقدَّرة فيكون الحذف عند دخول الجازم لا بهِ

الفصل الثالث

في مواطن الاعراب بالحروف

الاعراب بالحروف يكون في الاسماء الخمسة وهي ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مالٍ . فتُرفَع بالواو كقام ابوك . وتُنصَب بالالف كرايت اباك . وتُخفَض بالياء كمررت بابيك . وفي المُثنَّى . فيُرفَع بالالف كقام الرجلان . ويُنصَب ويُخفَض بالياء كرايت الرجلين ومررت بالرجلين . وفي جمع

المذكَّر السالم . فيُرفَع بالواو كقام المؤمنون . ويُنصَب ويُخفَض بالياء ايضاً كرايت المومنين ومررت بالمومنين. وفي الافعال الخمسة وهي يفعلانِ وتفعلانِ ويفعلونَ وتفعلونَ وتفعلينَ . فتُرفَع باثبات النون كما رايت . وتُنصَب وتُجزَم بحذفها كلم يضربا ولن تقوموا

واعلم ان الاسماء الخمسة لا تُعرَب هذا الاعراب الا اذا كانت مفردة مكبَّرة مضافةً الى غير ياء المتكلم[1] كما رايت . فان لم تكن كذلك أُعرِبت كسائر الاسماء

---

(١) لانها اذا كانت مثناة كأبوين او مجموعة جمعاً سالماً كأبينَ او مكسَّراً كآباء او كانت مصغرة كأُبيّ او مضافةً الى الياء كأبي أُعربت بالحروف التي يُعرَب بها المثنى والجمع والحركات التي يُعرَب بها جمع التكسير والمفردات ظاهرةً او مقدرةً بحسب مقتضى الحال كبقيَّة الاسماء

الفصل الرابع

في تقدير الاعراب

اذا كان آخر المعرب الفًا[1] كالفتى ويخشى قُدِّرَت عليهِ الحركات باسرها لتعذُّر ظهورها على الالف. واذا كان واوًا بعد ضمةٍ كيدعو. او ياءً بعد كسرةٍ كالقاضِي ويرمِي. قُدِّرَت الضمة والكسرة فقط[2] استثقالاً لهما. فان حُذِف آخرهُ كقاضٍ قُدِّرَت الحركة على المحذوف كما تُقدَّر على الثابت[3]. ولا تقدير في غير ذلك الاَّ لعارضٍ[4] كالاضافة الى ياء المتكلم في نحو غلامي وضاربيَّ مرفوعًا. فتقدَّر الحركة في الاول لالتزام الكسر هناك[5]. والواو في الثاني لقلبها ياءً[6]. وقس على ما ذُكِر ما لم يذكَر

---

(١) اطلقنا المعرب لنتناول الاسم والفعل. وقيدنا الواو بكونها بعد ضمةٍ والياء بكونها بعد كسرةٍ احترازًا من نحو دَلوٍ وظَبيٍ فان الاعراب باسرهِ يظهر فيهما كالصحيح

(٢) هذا مخرج للفتحة لانها تظهر فيهما

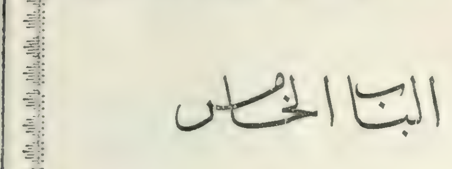
(٣) اي تُقدَّر الضمة والكسرة على ياء قاضٍ المحذوفة كما تُقدَران على ياء القاضي الثابتة

(٤) قولنا الاَّ لعارضٍ يشمل الاضافة التي ذكرناها في الاسماء. ودخول نون التوكيد في الافعال الخمسة نحو هل تضربانِّ فانها تُقدَّر فيها نون الرفع المحذوفة لتوالي الامثال كما مرَّ. واردنا بقولنا ضاربيَّ بتشديد الياء جمع ضارب سالمًا مضافًا الى ياء المتكلم. وقيَّدناهُ بكونهِ مرفوعًا لانهُ حينئذٍ يكون بالواو فتقدَّر فيهِ كما سيجيءُ

(٥) اي لان كسر ما قبل الياء ملتزَمٌ قبل دخول العامل فتقَدَر عليهِ جميع الحركات. وهو مذهب الجمهور

(٦) اي تُقدَّر الواو في ضاربيَّ المرفوع لان اصلهُ ضاربُوْي فقُلِبَت الواو ياءً وأُدغِمت في ياء المتكلم
على قياس الاعلال الذي
عرفتهُ في
بابهِ





في تنكير الاسم وتعريفهِ وفيهِ ستة فصول

الفصل الاول

في حقيقة النكرة والمعرفة

الاسم اما نَكِرَةٌ وهي ما دلَّ على مسمًّى شائعٍ في جنسهِ[1] كرجل. وهي الاصل[2] في الاسماء. واما معرفةٌ وهي ما دلَّ على مسمًّى بعينهِ كزيد. وهي فرع النكرة

واعلم ان المعرفة تنحصر في الضمير والعَلَم واسم الاشارة والموصول والمعرَّف بأَلْ[3] والمقصود بالنداء والمضاف الى معرفةٍ. ولكلٍّ من ذلك احكامٌ ستقف عليها

---

(١) اي على مسمًّى مشتركٍ بين افراد جنسهِ لايختصُّ بهِ واحدٌ دون اخر كرجل فانهُ يُطلَق على كل ذكرٍ بالغٍ من الناس

(٢) لان المسمَّى يكون نكرةً في اول امرهِ كانسان مثلاً. ثم يتعيَّن بقيدٍ يمنع الاشتراك كزيد فيصير معرفةً. وبهذا الاعتبار يقال انهُ فرع النكرة

(٣) خرج بقولنا المعرَّف بأَلْ نحو الحَسَن والحُسَين والعبَّاس من الاعلام التي دخلت عليها أَلْ كما ذكرناهُ فانها من باب العَلَم لا من باب المعرَّف بأَلْ لانها كانت معرفةً قبل دخولها فلم تؤثّر فيها تعريفًا. ومن هذا القبيل المقصود بالنداء نحو يا رجلُ مرادًا بهِ رجلٌ معيَّنٌ. فانهُ قد صار معرفةً بقصد المتكلم لهُ وتخصيصهِ اياهُ دون غيرهِ من الرجال بخلاف نحو يا زيد فان المنادى فيهِ كان معرفةً قبل النداء فلم يتعرَّف بهِ

الفصل الثاني

في الضمير واحكامهِ

الضمير ما وُضِع لمتكلمٍ او مُخاطَبٍ او غائبٍ. وهو اما متصلٌ بعاملهِ كما علمت. واما منفصلٌ عنهُ كما ستعلم. غير ان من المتَّصل ما يختصُّ بالرفع. وهو ما لزم الاسنادَ اليهِ بارزًا او مستترًا مما مرَّ في تصريف الافعالِ[1]. ومنهُ ما يشترك بين النصب والجرّ. وهو

ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغيبة ملحقَين بعلامات الفروع (١) كضربني ومرَّ بك واكرمهُ وهلمَّ جرًّا. ومنهُ ما يشترك بين الاحكام الثلثة. وهو نا كقمنا وزارنا ومرَّ بنا. واما المنفصل فمنهُ ما يلزم الرفع. وهو انا ونحن في التكلم. وأَنتَ وأَنتِ وأَنتُما وأَنتم وأَنتنَّ في الخطاب. وهُوَ وهِيَ وهُما وهُم وهُنَّ في الغيبة. ومنهُ ما يلزم النصب وهو إِيَّايَ وإِيَّاكَ وإِيَّاهُ وفروعها. وكلّهُ لا يسوغ الا عند تعذُّر المتصل (٢) نحو انت الحقُّ واياك نعبد

واعلم ان المرفوع من الضمير المتصل يستتر في ما يرفعهُ من الاسماء ايضاً كالضارب والمضروب (٤). وحكم الغائب مطلقًا ان يعود الى متقدمٍ لفظًا نحو زيدٌ في دارهِ او رتبةً نحو في دارهِ زيدٌ (٥). والهاء منهُ اذا لم تلحقها الالف تُضَمُّ (٦) ما لم تقع بعد كسرةٍ او ياءٍ ساكنةٍ فتُكسَر نحو مررت بهِ وعليهِما ويرميهِم. وقس عليهِ

(١) اي ما لاينفكُّ عن اسناد الفعل اليهِ . وهو يشمل ما وقع فاعلًا او نائب فاعل كتاء المتكلم وواو الجماعة ونون الاناث وكذلك المستتر منهُ كيقوم ونُدعَى . ومِنْ في قولنا مَّا مرَّ في تصريف الافعال للبيان لاللتبعيض لاننا لم نذكر غيرهُ هناك

(٢) المراد بعلامات الفروع علامات التانيث والتثنية والجمع وهي الكسرة والالف كضربكِ ومرَّ بها . والميم مع الالف كضربهما . وبدونها كضربهم . والنون كمرَّ بهنَّ . واعلم ان في ضمير المؤنثة الغائبة خلافًا . فمنهم من يقول ان الضمير هو مجموع الهاء والالف . ومنهم من يقول ان الضمير هو الهاء مفتوحةً والالف زائدة لتقوية الفتحة فارقة بين المذكر والمؤنث . وعليهِ الجوهري في الصحاح حيث يقول ان الهاء تكون كنايةً عن الغائب والغائبة فتقول ضربهُ وضربها . وهو المختار ولعلهُ الاولى جريًا على الخطاب فان لهُ ضميرًا واحدًا للمذكر والمؤنث مفروقًا بعلامةٍ خارجية

(٣) اي ان كلًّا من الضمير المنفصل مرفوعًا ومنصوبًا لا يسوغ الاتيان بهِ الَّا اذا لم يمكن الاتيان بالمتصل كما اذا وقع مبتدأً او أُرِيدَ تقديمهُ لغرضٍ فان المتصل لايُبتَدأُ بهِ ولا يتقدَّم على عاملهِ . وقد يُفصَل الضمير مع امكان اتصالهِ في بعض الصُوَر نحو اعطيتك اياهُ مع امكان اعطيتكهُ . ولم نتعرض لهُ لقلَّتهِ وكثرة التفصيل فيهِ كما هو دابنا في هذا الكتاب

(٤) في هذا اشارةٌ الى استتارهِ في الفعل كما ذكرنا في كتاب التصريف. والاسماء تشمل الصفات كما مثَّلنا والمصادر النائبة عن افعالها نحو حمدًا لله. واسماء الافعال نحو صهْ وحَذارِ فان في كلٍ من ذلك ضميرًا مرفوعًا بهِ على الفاعلية كما في الضارب او على النيابة كما في المضروب ولذلك مثلنا بهما

(٥) اي ان الضمير عائدٌ الى زيد وهو متاخرٌ في اللفظ لكنهُ متقدمٌ في الرتبة لانهُ مبتدأٌ كما ستعلم في بابهِ

(٦) احترازٌ من نحو مررت بها. ومثَّلنا للياء الساكنة بقولنا عليهما ويرميهم تنبيهًا على ان المُعتبَر انما هو سكون الياء مع قطع النظر عن حركة ما قبلها

الفصل الثالث
في العَلَم

العلم ما وُضِع لمعيَّنٍ لا يتناول غيرهُ. وهو ينقسم باعتبار نفسهِ الى مفردٍ كزيدٍ. ومركَّب كعبد الله. وباعتبار مسمَّاهُ الى شخصيٍّ كما رأيت. وجنسيٍّ [١] كأُسامة للاسد. فان تصدَّر بأَبٍ كأَبي بكرٍ او أُمٍّ كأُمِّ عامر فهو كنيةٌ. والاَّ فان افاد رفعةً كزين العابدين او

ضعةً كانف الناقة فهو لقبٌ. والاَّ فهو اسمٌ[٢]. واذا اجتمع احدهما مع الاسم تقدَّمت الكنية كأَبي حفْصٍ عُمَر. وتأَخَّر اللقب كهرون الرشيد

واعلم ان العَلَم المركَّب قد يكون اضافيًّا كعبد الله فيكون معرب الجزءَين. وقد يكون مزجيًّا كَمَعْدِ يْكَرِب فيكون مبنيَّ الجزءِ الاول مطلقًا. معرب الثاني[٣] ما لم يكن اسم صوتٍ[٤] كما في سيبويهِ فيُبنَى ايضًا

---

(١) العَلَم الجنسيُّ ما وُضِع لماهية الجنس الحاضرة في الذهن كأُسامة للاسد وثُعالة للثعلب. وهو في التعيين مثل اسم الجنس المعرَّف بلام الحقيقة. فاذا قلت أُسامة اجرأ من ثُعالة كان بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب

(٢) واذا اجتمع الاسم مع الكنية كان تابعًا لها في الاعراب. واما مع اللقب فان كانا مفردين كسعيد كُرْز جاز الاتباع والاضافة حيث لا مانع منها كما في الحرث كرز. والا تعيَّن الاتباع

(٣) اي انهُ يُعرَب غير منصرفٍ كما علمت. والجزء الاول منهُ يُبنَى على الفتح ما لم يكن اخرهُ ياءً كما في معدي كرب فيُبنى على السكون

(٤) المراد باسم الصوت ويه وهو مبنيٌّ على الكسر فيقال

جاءَ سيبويهِ بكسر الهاء

ومن مركبات الاعلام المركّب الاسناديُّ وهو المنقول عن جملة كتأَبَّطَ شرًّا . وحكمهُ ان لا يتغيّر لفظهُ عمَّا نُقل عنهُ فيقال جاءَ تأَبَّطَ شرًّا ومررت بتأَبَّطَ شرًّا لفظًا واحدًا . ولكن يكون في محلّ ذلك الاعراب الذي اقتضاهُ العامل كما في سائر المبنيَّات

الفصل الرابع
في اسم الاشارة

اسم الاشارة ما وُضِع لمشارٍ اليهِ . فان كان قريبًا(١) فهو ذا للمذكَّر منهُ . وذان لمثناهُ . وذي للمونثة . وتان لمثناها . وأُولاءِ لجمعهما . وان كان بعيدًا فهو ذلك وتلك لمُفْرَدَيهِ(٢) . وذانك وتانك لمثناهما . وأُولئك لجمعهما . فان أُرِيدَ المتوسط اشير اليهِ بما لحقتهُ الكاف دون اللام كذاك وتيك . وتدخل ها التنبيه على ما للقريب من ذلك مطلقًا . وما للمتوسط مفردًا كهذا وهاتيك ونحوهما

واعلم ان من اسماء الاشارة ما يختصُّ بالمكان

وهو هنا للقريب وهناك وهنالك لغيره[٣] . وكل ذلك مبنيٌّ في كل حالٍ . غير ان ما وُضِع للمثنَّى يكون بالالف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا كقام هذان ورايت هاتين . وهو تغيير بناء[٤] عند الجمهور كتغيير صيغ الضمائر المنفصلة بحسب مواضعها من الاعراب

---

(١) اي فان كان المشار اليهِ قريبًا فاسم الاشارة ذا للمذكر منهُ

(٢) اي ان ذلك لمفردهِ المذكر وتلك لمفردهِ المونث

(٣) اي هناك للمتوسط وهنالك البعيد . ويستعمل للبعيد ايضًا ثَمَّ بفتح الثاء والميم المشدَّدة

(٤) اي ان هذا التغيير الذي يقع فيهِ ليس تغيير اعرابٍ كما في نحو قام الرجلان ورايت الرجلين بل تغيير بناءٍ كما تتغير الضمائر المنفصلة فيقال هما في الرفع واياهما في النصب. وانما قلنا عند الجمهور لان في ذلك خلافًا. فان منهم من يقول انهُ معربٌ لانتقاض البناء بما عارضهُ من التثنية التي هي من خواص الاسماء

ومذهب الجمهور انه ليس بمثنًّى حقيقةً لان التثنية تقتضي قبول التنكير وهو لاينفكُّ عن تعريفهِ . وانما جاء على صورة المثنَّى فجعلوهُ بالالف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا. ولذلك قلنا ما وُضع للمثنَّى اي للاثنين المشار اليهما ولم نقل المثنَّى لئلاَّ تلزمهُ

حقيقة التثنية والاعراب

الفصل الخامس
في الاسم الموصول

الموصول ما لا يتمُّ جزءًا من الكلام الا بِصِلَةٍ وعائدٍ [١]. وهو الذي للمذكَّر. واللذان لمثناهُ. والذين لجمعهِ. والتي للمؤنثة. واللتان لمثناها. واللواتي لجمعها. مَنْ وما وأَيٌّ وألْ للجميع [٢]. وكل ذلك مبنيٌّ مطلقًا سوى أَيٌّ فانها تُبنى على الضم اذا أُضيفت وحُذِف صدر صلتها [٣] نحو يعجبني أَيُّهم قائمٌ. وتُعرَب ان لم تكن كذلك [٤]. وحكم ما وُضِع للمُثنَّى هنا حكمهُ في الاشارة [٥]. واما الصِلَة فحكمها ان تكون صفةً محضةً مع أَلْ كجاء الضارب والمضروب. وجملةً خبريةً مع غيرها مشتملة على ضميرٍ يطابق الموصول كجاء الذي قام ابوهُ. او شبه جملةٍ وهو الظرف والمجرور كعرفت ما عند القوم. وقرأْت ما في الكتاب. وقس عليهِ

---

(١) اي ما لا يصير جزءًا تامًّا من الكلام كالمبتدأ والفاعل ونحوهما

(٢) اي ان هذه الموصولات مشتركة للمفرد والمثنى والمجموع مذكرًا ومؤنثًا بخلاف الذي وفروعهِ فان لكل مقامٍ واحدًا منها مختصًّا بهِ

(٣) اي ان كل هذه الاسماء مبنيةٌ في كل حالٍ الاَّ ما استثنيناهُ منها وهو أَيٌّ فانها تُبنَى بشرطٍ. والمراد بصدر صلتها الضمير المصدَّرة بهِ الصلة كما سترى

(٤) هذا يدخل تحتهُ ثلث صُوَرٍ. احداها ان تُضاف ويُذكَر صدر الصلة نحو يعجبنى ايهم هو قائمٌ. والثانية ان لا تُضاف ولا يُذكَر صدر الصلة نحو يعجبني ايٌّ قائمٌ والثالثة ان لا تُضَاف ويُذكَر صدر الصلة نحو يعجبني ايٌّ هو قائمٌ. وهي تُعرَب في كل هذه الصُور بخلاف الصورة التي ذكرناها

(٥) المراد حكمهُ في البناء كما مرَّ في مثنى الاشارة. واما الذين فهي مبنيةٌ على الياء وقد دخلت تحت قولنا وكل ذلك مبنيٌّ مطلقًا. وقيَّدنا صلة ال بالصفة احترازًا من الموصوف كالرجل وقيَّدنا الصفة بالمحضة احترازًا مما غلبت عليهِ الاسمية كالقاضي او دلَّ على تفضيلٍ كالاحسن فان ال فيها حرف تعريف. واختُلف في الصفة المشبهة كالحسن فقيل ال فيها موصولةٌ وقيل حرف تعريفٍ ايضًا. وفي كلا المذهبين كلامٌ لا موضع لهُ هنا

وقيدنا صلة غير ال بالجملة احترازًا من المفرد نحو جاء الذي قائمٌ. وقيَّدنا الجملة بالخبرية وهي المحتملة الصدق والكذب احترازًا من الانشائية نحو جاء الذي هل تحبهُ. فان كل ذلك لايصلح ان يكون صلةً

الفصل السادس
في المعرَّف بأَلْ

اذا لم يكن مصحوب أَلْ مما يقع صلةً لها كما علمت فان كان معهودًا كما في قولك اشتريت فرسًا ثم بعت الفرس فهي حرفٌ لتعريف العهد. والاَّ فلتعريف الجنس كما في قولك الرجل افضل من المرأَة وهي في جميع احوالها [١] تعاقب التنوين [٢] فلا يجتمعان في اسمٍ مطلقًا. واما المُنادَى والمضاف فسياتي الكلام على كلٍ منهما في مكانهِ

واعلم ان الاسم لايستحقُّ الاعراب الاَّ بعد التركيب [٣]. والواقع منهُ في التركيب اما عمدةٌ [٤] في الكلام وهو الفاعل ونائبهُ والمبتدا وخبره. ولهُ من

الاعراب الرفع . واما فضلةٌ وهو المفعول[٥] والمُستثنى والحال والتمييز . ولهُ النصب . واما بينهما وهو المضاف اليهِ[٦] . ولهُ الخفض . غير ان من ذلك ما يختلف حكمهُ[٧] لعارضٍ كما سترى . وسياتي بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل

---

(١) هذا يشمل الموصولة والحرفية وهي العهدية والجنسية كما ذكرنا . و زائدة كالداخلة على التمييز في قولهِ

رايتك لمَّا ان عرفت وجوهنا

صددت وطبت النفسَ يا قيسُ عن عمرٍو

والداخلة على بعض الاعلام المنقولة للمح ما نُقِلَتْ عنهُ كالحَسَن والعباس . ولم نتعرَّض لهما لندور الاولى مع شذوذٍ فيها وخروج الثانية عما نحن بصددهِ لان الكلام في المعرَّف بأَلْ وهي لا تفيد تعريفًا

(٢) هذا ماخوذٌ من معاقبة الرَّجُلَين في السفر على مطيَّةٍ واحدة اذا كان يركب هذا تارةً وذاك اخرى فلا يركبان معًا

(٣) اي ان الاسم بمفردهِ كزيد لا يستحقُّ اعرابًا لفقد العامل . وانما يستحقُّ الاعراب بعد تركيبهِ كما اذا قيل قام زيدٌ او زيدٌ قائمٌ

(٤) المراد بالعمدة ما لا يتركب الكلام بدونهِ كالفاعل والخبر ونحوهما بخلاف الفضلة لانها لا تكون ركنًا للاسناد

(٥) يتناول المفعول المطلق والمفعول بهِ والمفعول فيهِ والمفعول لهُ والمفعول معهُ

(٦) اي ان المضاف اليهِ متوسطٌ بين العمدة والفضلة لانهُ تارةً يكمل العمدة نحو قام غلام زيدٍ. وتارةً يكمل الفضلة نحو رايت غلام زيدٍ. ويقع في موضع عمدةٍ كسرَّني قدوم الامير. وفي موضع فضلة كهذا راكب الفرس

(٧) المراد بذلك المبتدا والخبر لعروض النواسخ عليهما وبعض المفاعيل لعروض النيابةِ عن الفاعل عليهِ كما سترى. وانما اتينا بهذه العبارة هنا لاننا قد اشرفنا على ذكر المركَّبات فجعلناها كالمقدَّمة لها



الباب السادس

في مرفوعات الاسماء ومتعلقاتها وفيهِ تسعة فصول

الفصل الاول

في الفاعل

الفاعل ما أُسنِد اليهِ فعلٌ تامٌّ معلومٌ مقدَّمٌ عليهِ[١] كقام زيدٌ. فان تأَخَّر عنهُ خرج عن الفاعلية. واذا كان الفاعل مونَّثًا لحقت فعلهُ علامة التانيث كقامت الجارية. فان كان منفصلاً عنهُ او مجازيًّا ظاهرًا جاز تركها كحضر المجلسَ امرأَةٌ وطلع الشمسُ[٢]. واذا كان مثنًّى او مجموعًا جرى الفعل معهُ عند الجمهور كما يجري مع مفردهِ نحو جاء الرجلان وقامت المومنات[٣]. فان كان المجموع لمذكَّرٍ مكسَّرًا جاز تانيث فعلهِ كقامت الرجال[٤]. والفاعل مقدَّمٌ على ما سواهُ

من متعلقات الفعل ما لم يُفضِ تقديمهُ الى اخلالٍ كفصل الضمير مع امكان اتصالهِ فيجب تاخيرهُ كضربني زيدٌ[٥] .فان لم يكن موجبٌ لتاخيرهِ كما مرَّ ولا مانعٌ كالتباسهِ بالمفعول في نحو ضرب الفتى يحيى جاز التاخير[٦] كضرب عمرًا زيدٌ. وقس على كل ذلك

---

(١) قيَّدنا الفعل بالتام احترازًا من الافعال الناقصة ككان واخواتها فان ما تُسنَد اليهِ لا يُعدُّ فاعلًا لها. وقيَّدنا التام بالمعلوم احترازًا عن المجهول في نحو ضُرِب زيدٌ فان المسند اليهِ نائبٌ عن الفاعل لا فاعلٌ

(٢) اي اذا قيل زيدٌ قام لم يكن فاعلًا بل مبتدأً والفعل خبرًا لهُ. وقيَّدنا المونث المجازيَّ بالظاهر لانهُ لو كان مضمرًا الزمتهُ العلامة فيقال الشمس طلعت

(٣) اي لم تلحقهُ علامة التثنية والجمع فيقال جاء الرجلان وقام المومنون وجاءت المرأتان وقامت المومنات كما يقال جاء الرجل وجاءت المرأَة. وانما قلنا عند الجمهور لان بعض العرب يُلحِقهُ العلامة نحو قاما اخواك وجاءوا بنوك. وهي لغةٌ شاذَّة لا معوَّل عليها ويُعبَّر عنها بلغة اكلوني البراغيث

(٤) اي ان جمع التكسير لمذكرٍ يجوز الحاق التاء لفعلهِ بخلاف

مفردهِ كقامت الرجال وقالت العلماء

(٥) اي ان الفاعل يُقدَّم على غيرهِ من متعلقات الفعل الّا اذا ادَّى تقديمهُ الى اخلالٍ من حيث اللفظ كفصل الضمير مع التمكن من وصلهِ في نحو ضربني زيدٌ او عودهِ على ما تاخر لفظاً ورتبةً في نحو باع العبدَ سيّدُهُ فيجب تاخيرهُ كما رايت لانهُ لو قُدِّم لزم ان يقال ضرَبَ زيدٌ اياي وباع سيّدُهُ العبدَ وكلاهما مردودٌ. او من حيث المعنى كارادة حصر الفاعل نحو انما ضرَبَ عمرًا زيدٌ. فلو قيل انما ضرب زيدٌ عمرًا كان الحصر للمفعول وهو خلاف المقصود

(٦) اي يجوز تاخير الفاعل اذا لم يكن لذلك مانعٌ لفظيٌّ كضربتُ زيدًا. فانهُ لو أُخِّر لزم ان يقال ضرب زيدًا انا فانفصل الضمير مع امكان اتصالهِ. او معنويٌّ كارادة حصر المفعول نحو انما ضرب زيدٌ عمرًا. فانهُ لو أُخِّر كان الحصر للفاعل. ومن ذلك التباس احدهما بالاخر عند فقد القرينة نحو ضرب هذا ذاك. فيجب حفظ الترتيب مدلولاً فيهِ على الفاعل بالتقدُّم. فان وُجِدَت قرينةٌ لفظيةٌ نحو ضرب عمرًا زيدٌ او معنويّةٌ نحو فَهِمَ المعنى موسى جاز التاخير لعدم الالتباس

واعلم ان قولنا ما أُسنِد اليهِ اعمُّ من ان يكون المُسنَد اليهِ ظاهرًا كقام زيدٌ او مضمرًا كقمت. وهكذا في سائر الابواب المحتملة وقوع المعمول فيها مضمرًا في حالة الرفع وغيرهِ. وذلك

يُستَفاد من قولنا في الفصل السابق ان الاسم لا يستحقّ الاعراب الى اخرهِ ولا يخفى ان الاسم يتناول الظاهر والمضمر

ويجري مع الفاعل مجرى الفعل في جميع احكامهِ كل ما تضمن معنى الفعل كاسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما نحو زيدٌ قائمٌ ابوهُ وحَسَنٌ وجههُ. وهكذا في سائر الابواب. وانما اقتصرنا هنا على ذكر الفعل اعتمادًا على ما سنذكرهُ في باب احكام الفعل واعمالهِ. وهو يعمّ جميع معمولات الاسماء فيغني عن التكرار في افرادها

الفصل الثاني

في نائب الفاعل

قد يُحذَف الفاعل لامرٍ كالجهل بهِ فينوب عنهُ في جميع احكامهِ [1] المفعول بهِ مسندًا اليهِ مجهول فعلهِ [2] كضُرِب زيدٌ. فان كان الفعل يتعدَّى الى اكثر من مفعولٍ رُفِعَ الاول نائبًا وجرى ما يليهِ على نصبهِ نحو أُعطيَ زيدٌ درهمًا [3]

واعلم انهُ اذا لم يكن في الكلام مفعولٌ بهِ [4] ناب عن الفاعل ما صحَّ الاسناد اليهِ لفظًا ومعنًى من

ظرفٍ او مصدرٍ كسهرَت ليلةُ العيد وقِيلَ قولٌ حَسَنٌ(٥) وقس عليهِ

---

(١) اي في الرفع والتاخر عن العامل وبقية الاحكام التي ذكرناها في باب الفاعل

(٢) اي مجهول فعل الفاعل كما في نحو ضرَبَ زيدٌ عمرًا فانهُ اذا حُذِف الفاعل منهُ أُسنِد مجهول فعلهِ الى المفعول بهِ فيقال ضُرِبَ عمرٌو

(٣) اي استمرَّ على نصبهِ بالمفعولية التي كان منصوبًا بها. وهو يشمل ما كان المنصوب فيهِ واحدًا كما في أُعطي زيدٌ درهمًا اواثنين نحو أُعلِم زيدٌ عمرًا قادمًا

(٤) هذا يؤْذِن بان المفعول بهِ هو الاولى بالنيابة عن الفاعل. فاذا وُجِد كان هو النائب على الاصحّ والاجاز ان ينوب غيرهُ ما ذكرناهُ بعد ذلك

ولا يخفى ان المفعول بهِ أعمّ من ان يكون صريحًا نحو ضربت زيدًا او غير صريحٍ نحو مررت بزيدٍ كما سياتي في بابهِ. فدخل فيهِ نحو مُرَّ بزيدٍ ولذلك لم نتعرض لافرادهِ بالذكر طلبًا للاختصار

(٥) هذا ضابطٌ جرى عليهِ بعض المحققين. وهو احترازٌ عمَّا لا يصحُّ الاسناد اليهِ اما من جهة اللفظ كالظروف والمصادر

الغير المتصرفة اي التى لا يقع الظرف منها الا مفعولاً فيهِ نحو لَدَى ولا يقع المصدر الا مفعولاً مطلقًا نحو سبحان الله . فانها لا تقبل الاسناد اليها لانهُ يستلزم اخراجها عمَّا وُضِعت عليهِ . واما من جهة المعنى كالظروف والمصادر الغير المختصة بوصفٍ او اضافةٍ فان الاسناد اليها لا يفيد كما اذ قيل جُلِس مكانٌ وقُضيَ قضاءٌ لان المكان المُبهَم يستلزمهُ الفعل والمصدر المبهم يستفاد من الفعل فلا يفيد الاسناد اليهما زيادةً في المعنى

الفصل الثالث

في المبتدا والخبر

المبتدأ هو الاسم المجرَّد عن العوامل اللفظية للاسناد . والخبر هو الجزء المتمّم فائدتهُ[1] من مفردٍ كزيدٌ قائمٌ . او جملةٍ خبرية مرتبطة بهِ كزيدٌ قام ابوهُ . او شبه جملةٍ كزيدٌ عندك او في الدار . وحكم المبتدأ ان يكون معرفةً مقدَّمةً . وعكسهُ الخبر . فان تخصَّصت النكرة[2] جاز الابتداء بها لقربها من المعرفة نحو رجلٌ عالمٌ زارنا . واذا أُرِيدَ الحكم بمعرفةٍ جاز الاخبار بها لوقوعها في مَظَنَّة الجهالة كالنكرة[3] نحو هذا عبد الله . وقد

يُعكَس الترتيب لعارضٍ كحصر المبتدأ فيؤَخَّر نحو ما في الدار الا زيدٌ . ووقوع الخبر ظرفًا لنكرةٍ فيقدَّم نحو عندي غلامٌ . فان لم يكن للعكس موجبٌ كما مرَّ . ولا مانعٌ كوقوع المبتدأ استفهامًا نحو مَن في الدار . او وقوع الخبر فعلًا لهُ نحو زيدٌ قام . جاز فيهما نحو قائمٌ زيدٌ (٤)

واعلم ان المبتدأَ قد يكون موصوفًا (٥) يُسند اليهِ الخبر كما مرَّ وهو الاصل . وقد يكون صفةً تُسنَد الى مرفوعها الظاهر (٦) بعد نفي او استفهام فتستغني بهِ عن الخبر . غير انها ان كانت لا تصلح خبرًا نحو ما قائمٌ أَخَوَاك وهل مضروبٌ بنوك تعيَّن الابتداءُ بها . فان صلحت لمفردٍ نحو ما قائمٌ زيدٌ جاز الوجهان (٧) . وقد يدخل على المبتدأ والخبر ما ينسخ حكمهما لفظًا ومعنًى (٨) . وهو كان وانَّ وظنَّ وما يجري مجراهنَّ (٩) ويقال لهنَّ النواسخ . وسيأتي الكلام عليهنَّ بالتفصيل

---

(١) اي المتمم فائدة المبتدا . ومِن في قولنا من مفردٍ للبيان .

وقد عرفت الجملة الخبرية في باب الموصول . وقولنا مرتبطة بهِ اي بالمبتدا كارتباطها بالضمير في قولنا زيدٌ قام ابوهُ او بالاشارة في قولك عبد الله ذاك امير ٌ وغير ذلك مما يُذكر في المُطوَّلات. والمراد بشبه الجملة الظرف والجارّ والمجرور وقد جمعناهما في قولنا عندك او في الدار

(٢) اي جُعِلَت اخصَّ مما كانت كما اذا وُصِفَت نحو عبدٌ مومنٌ خيرٌ من مشركٍ او اضيفت نحو عدلُ ساعةٍ خيرٌ من عبادة الف شهرٍ. ولما كان المراد بتخصيصها تقريبها من المعرفة اعتبروا العموم فيها من المخصصات نحو مهرٌ افضلُ من بعيرٍ لانها حينئذٍ تكون كالمعرَّف باللام الجنسية . واكثر ما يكون ذلك بعد النفي نحو ما احدٌ في الدار او الاستفهام نحو هل شيخٌ في المدينة. ولذلك قالوا ان مسوّغات الابتداء بالنكرة كلها ترجع الى الخصوص والعموم

(٣) لان المراد بالخبر افادة المخاطب ما كان يجهلهُ وذلك من شان النكرات. فاذا وقعت المعرفة في هذا المقام جاز الاخبار بها لانها حينئذٍ تكون بالنسبة الى المخاطب في حكم النكرة

واعلم ان وقوع الخبر معرفةً مشروطٌ بكون المبتدا معرفةً ايضًا فلا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة . ولم نتعرَّض لذكر هذا الشرط لان بناء الكلام في عبارتنا على خروج الخبر بنفسهِ عن الاصل فيتضمن كون ذلك مع بقاء المبتدا على اصلهِ

(٤) وقوع الخبر ظرفًا يتناول وقوعهُ جارًّا ومجرورًا ايضًا نحو لي غلامٌ لان حكمهما واحدٌ في جميع الابواب. وقيدناهُ بكونهِ لنكرةٍ لانهُ لو كان لمعرفةٍ لم يكن تقديمهُ واجبًا. وقيدنا الخبر الواقع فعلاً بكونهِ للمبتدا لانهُ لو كان لغيرهِ نحو زيدٌ قام ابوهُ لم يمتنع تقديمهُ

واعلم ان مما يوجب تاخير المبتدا ان يشتمل على ضمير ما اشتمل عليهِ الخبر نحو في الدار صاحبها. ومما يوجب تقديم الخبر ان يكون اسم استفهامٍ نحو اين الطريق. ومما يوجب حفظ الترتيب ان يستوي الطرفان في التعريف والتنكير مع فقد القرينة نحو اخي رفيقي وافضل منك افضل مني. وقد اهملنا كثيرًا من احكام هذا الباب بعضها لكراهة التطويل الذي لا يحتملهُ هذا الكتاب. وبعضها للاعتماد على ما ذكرناهُ او سنذكرهُ من القوانين الكلية التي يُرجَع اليها في مواقعها. وهكذا فعلنا في سائر الابواب طلبًا للاختصار والتسهيل على المبتدئ

(٥) المراد بالموصوف ما يقابل الصفة اي يكون اسمًا يُوصَف بغيرهِ كما هو شان المبتدا فان الخبر وصفٌ لهُ في المعنى. وفي قولنا وهو الاصل تلويح اعتذارٍ عن اقتصارنا عليهِ في التعريف لان الاصول احقُّ بالاعتبار. والصفة في قولنا وقد يكون صفةً تشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. ومرفوعها يشمل ما كان فاعلاً لها نحو ما قائمٌ اخواك او نائب فاعلٍ نحو هل مضروبٌ بنوك كما مثَّلنا

(٦) قيدنا المرفوع بالظاهر احترازًا عن الضمير المستتر في نحو ما قائمان اخواك. فان الصفة فيهِ قد رفعت ضمير الاخوين المستتر فيها لانها مثناة. ولو رفعت لفظها لكانت مفردةً كما علمت في باب الفاعل. ومن ثَمَّ وجب ان تكون خبرًا مقدَّمًا وما بعدها مبتدا موخَّرًا. ولما كان الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر في استقلالهِ توسعوا في ادخالهِ هنا تحت الظاهر. فيدخل في المسئلة نحو ما قائمٌ انتما. وكل ذلك مشروطٌ بوقوع الصفة بعد النفي او الاستفهام. فان لم تقع بعدها تعيَّن كونها خبرًا مقدَّمًا مطابقًا لما بعدها في الاعداد

(٧) قولنا غير انها الى اخرهِ تقسيمٌ للابتداء بها في الوجوب والجواز. وقولنا لا تصلح خبرًا اي لا تطابق المرفوع في الاعداد نحو ما قائمٌ اخواك او بنوك فانها مفردةٌ والمرفوع غير مفردٍ فلا تصلح خبرًا لهُ. واما ان صلحت خبرًا للمفرد نحو ما قائمٌ زيدٌ فيجوز ان تكون مبتدا وما بعدها فاعلًا اغنى عن الخبر. وان تكون خبرًا مقدَّمًا وما بعدها مبتدا موَخرًا

(٨) اي يغير حكمها اللفظيَّ من جهة الاعراب والمعنويَّ من جهة الزمان وغيرهِ مما سترى

(٩) المراد بهِ اخواتهنَّ والحروف العاملة عمل البعض منهنَّ كما سياتي. وهذه العبارة جعلناها توطئةً لورود النواسخ في باب المرفوعات

الفصل الرابع
في كان واخواتها

هي كان وصار واصبح واضحى وظلَّ وامسى وبات وما زال وما بَرِحَ وما انفكَّ وما فتِئَ وما دام وليس. ويقال لها الافعال الناقصة [1]. وكلها ترفع المبتدأَ على انهُ إسمها وتنصب الخبر على انهُ خبرها. نحو كان العالمُ جاهلاً وليس الجاهلُ كريمًا. وقس ما بينهما. غيران من هذه الافعال ما لا يتصرَّف اصلاً وهو دام [2]. وليس. ومنها ما يتصرف شيئًا وهو المنفيُّ فانهُ يُستعمَل منهُ مضارعٌ فقط. وكلاهما يمتنع تقديم خبرهِ عليهِ [3]. ومنها ما يتصرَّف تمامًا وهو البواقي ولا يمتنع فيهِ ذلك نحو قائمًا كان زيدٌ. واما الاسم فحكمهُ مع الفعل حكم الفاعل ومع الخبر حكم المبتدا كما علمت [4] فيقاس عليهما

---

(١) يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تكتفي بمرفوعها كالافعال التامَّة

(٢) اي دامَ الواقعة في هذا التركيب نحو لااصحبك ما دمتُ

حيًّا. وما الداخلة عليها مصدريّة زمانية اي مدّة دوامي حيًّا

(٣) اي لا يقال ما حيًا دمتُ ولا ما قائمًا زال زيدٌ. واما على الاسم فلا يمتنع نحو ما زال قائمًا زيدٌ

(٤) اي ان الاسم في هذا الباب يجري مع الفعل المُسنَد اليهِ مجرى الفاعل في التزام التاخير عنهُ وتانيث العامل لهُ وافرادهِ معهُ وهلمَّ جرًّا. ويجري مع الخبر مجرى المبتدا مع خبرهِ في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير وجوبًا وجوازًا وامتناعًا كما عرفت هناك فلا حاجة الى التكرار

واعلم ان هذه الافعال ما عدا زال وفتئَ وليس تُستعمَل تامةً كبقية الافعال فتستغني عن الخبر ويكون مرفوعها فاعلاً كقولهِ

قد كان ما كان منا والله خيرٌ وابقى

ويُتصرَّف في كان بما لا يُتصرَّف في غيرها من اخواتها. فتقع زائدةً نحو ما كان احسن زيدًا. ويجوز حذفها مع اسمها بعد إنْ ولو الشرطيتين كقولهِ قد قيل ذلك ان صدقًا وان كذبًا وقولهِ لا يأمن الدهر ذو بغيٍ ولو ملكًا اي ان كان المقول صدقًا ولو كان ذو البغي ملكًا. ويقع خبرها فعلاً ماضيًا مقترنًا بقد نحو كان زيدٌ قد حضر. ويجوز حذف نون مضارعها المجزوم نحو لم يكُ زيدٌ قائمًا. وكل ذلك لا يتأتّى في غيرها

الفصل الخامس
في كاد واخواتها

هي كاد واوشك وعسى وشرع وانشأ وطَفِق وعَلِق واخذ وجعل في المشهور (١) . ويقال لها افعال المقاربة . وهي تعمل عمل كان غير ان خبرها لا يكون الا فعلاً مضارعًا رافعًا ضمير اسمها (٢) نحو كاد الفارس يسقط وجعل الشاعر يُنشِد . والاكثر في عسى واوشك أقتران خبرهما بأَن المصدرية نحو عسى الله ان ياتي بالفتح . وعكسهما كاد . وأَمَّا شرَعَ واخواتها فيمتنع ذلك في اخبارهنَّ البتَّة . ولا يشتقُّ من هذه الافعال الا مضارعٌ لكاد واوشك (٣) . وكلها يُحفَظ الترتيب معها على الاطلاق (٤)

---

(١) من هذه الافعال كاد واوشك للمقاربة . وعسى للرجاء . وشرع وما يليها للشروع . ولكن قيل لها افعال المقاربة تغليبًا . وانما قلنا في المشهور لان من افعال المقاربة كرِبَ وهلهل ايضًا . ومن افعال الرجاء حَرَى واخلولق ومن افعال الشروع

هبَّ وابتدأ وقام وغير ذلك . ولكن المشهور منها ما ذكرناهُ فاقتصرنا عليهِ

(٢) لانهُ لايجوزان يرفع غيرهُ فلا يقال كاد الفارس يسقط رمحهُ

(٣) هذا هو المشهور في الاستعمال . وندر مجيء اسم فاعلٍ لاوشك واندر منهُ مجيئهُ لكاد

(٤) اي ان جميع هذا الباب يتقدَّم الفعل فيهِ على الاسم والاسم على الخبر فلا يجوز الاخلال بالترتيب

الفصل السادس
في ما ولا الحجازيتين

تُحمَل ما النافيهِ على ليس عند اهل الحجاز[1] فتعمل هذا العمل بشرط حفظ النفي والترتيب . نحو ما زيدٌ قائمًا . فان انتقض النفي او اختلف الترتيب أُهملت نحو ما زيدٌ الاشاعرٌ[2] وما قائمٌ زيدٌ[3] . واما لا فان اريد بها نفي الواحد[4] أُلحِقَت بها في العمل . غير انهُ يُشترَط فيها ان يكون معمولاها نكرتين نحو لا رجلٌ حاضرًا . وان اريد بها نفي الجنس فلها حكمٌ آخر كما ستعلم

(١) قيَّدنا هذه اللغة باهل الحجاز لان التميميين يهملونها فلا تعمل عندهم شيئاً

(٢) اي بشرط بقاء معنى النفي . وقد فسَّرناهُ بقولنا فان انتقض النفي ومثَّلنا لهُ بقولنا ما زيدٌ الا شاعرٌ فانهُ يقتضي اثبات الشاعرية لزيدٍ لا نفيها عنهُ

(٣) قولنا ما قائمٌ زيدٌ يجوزان يكون زيدٌ فيهِ مبتدأً مؤَخَّرًا او فاعلًا اغنى عن الخبر كما علمت في باب المبتدا

(٤) اي نفي الواحد فقط من افراد الجنس . فاذا قيل لا رجلٌ في الدار كان النفي لوجود رجلٍ واحدٍ فيها واحتمل ان يكون فيها رجلان او اكثر بخلاف التي يراد بها نفي الجنس فانها تنفي الجنس باسرهِ حتى لا يرد معها هذا الاحتمال .

الفصل السابع

في انَّ واخواتها

هي إِنَّ وأَنَّ وكأَنَّ ولَكِنَّ ولَيْتَ ولَعَلَّ . ويقال لها الحروف المشبَّهة بالافعال . وهي تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو ان زيدًا قائمٌ ولعلَّ الله غافرٌ . وقس عليهِ . لكنَّ أَنَّ المفتوحة الهمزة لابدَّ لها من عاملٍ يتسلط عليها [1] فتأَوَّل مع خبرها

بمصدرٍ وهو الضابط فيها[٢] نحو بلغني أَنَّ زيدًا قادمٌ. اي بلغني قدومُ زيدٍ. ويلزم الخبر التاخير في هذا الباب ما لم يكن ظرفًا او مجرورًا فيجوز توسطهُ نحو انَّ عندك او في الدار زيدًا. وقد تلحق هذهِ الحروفَ ما الزائدة فتكفُّها عن العمل[٣] نحو انما زيدٌ قائمٌ. وتدخل لام الابتداء على ما تأَخَّر من معمولَيْ إِنَّ المكسورة[٤] فلا تُغيّر شيئًا من حكمهِ[٥] نحو ان زيدًا لَقائمٌ. وان في الدَّار لَزيدًا. وقس على كل ذلك

---

(١) هذا يشمل العامل اللفظيَّ نحو علمت أَنَّك محسنٌ والمعنويَّ نحو عندي أَنَّك فاضلٌ. فان عاملها في الاول الفعل وفي الثاني الابتداء. وقيَّدنا العامل بكونهِ يتسلَّط عليها احترازًا من نحو علمتُ إِنَّ زيدًا لقائمٌ. فان العامل معلقٌ عنها باللام الداخلة على خبرها كما سنذكرهُ في باب ظنَّ فلا يتسلط عليها. ومن ثمَّ تكون مكسورة الهمزة

(٢) اي ان تاويلها بالمصدر هو الضابط الذي نُعرَف بهِ لانها ان لم تقبل التاويل كانت هي المكسورة الهمزة. فان احتملت التاويل وعدمهُ نحو اول ما اقول اني احمد الله جاز الفتح على

تقدير اول ما اقولهُ حمد الله . والكسر على تقدير اول ما اقولهُ هذه العبارة التي هي اني احمد الله

(٣) قيَّدنا ما الداخلة على هذه الحروف بالزائدة احترازًا عن الموصولة نحو ان ما عندك حَسَنٌ اي ان الذي عندك حَسَنٌ والمصدرية نحو ان ما تُحسِن مشكورٌ اي ان احسانك مشكورٌ . فانهما لاتكفَّان عن العمل وانما تكفُّ الزائدة نحو انما زيدٌ قائمٌ غير انهم اجازوا اعمال ليت في هذه الحالة فقالوا ليتما زيدًا قادمٌ بالنصب

(٤) قيَّدنا المعمول بالمتاخر اسمًا كان او خبرًا كما مثَّلنا لامتناع دخولها على ما تقدم فلا يقال ان لزيدًا في الدار

(٥) اي لاتؤَثر فيهِ شيئًا لانها غير عاملةٍ

واما بقية احكام هذا الباب فلم نتعرَّض لها لانها تقتضي كلامًا طويلاً وقد تُفضي الى غرابةٍ ليست من شان هذا الكتاب

الفصل الثامن

في لا النافية للجنس

تعمل لا النافية للجنس هذا العمل في النكرات المتصلة بها . غير ان اسمها ان كان مضافًا او مشبَّهًا بالمضاف نُصِبَ لفظًا نحو لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ ولا

راكبًا فرسًا في الطريق . وان كان مفردًا[١] بني على ما كان ينصب بهِ قبلها نحو لا رجلَ في الدار بالفتح[٢] . ولا مسلمين في الجاهلية بالياء . غير ان جمع المونث السالم يجوز فيهِ البناء على الفتح ايضًا نحو لا طيّباتَ في البلد . فان كان اسمها معرفةً او منفصلًا عنها الغيت[٣] مكرَّرة نحو لا زيدٌ عندنا ولا عمروٌ . ولا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ . فان تكرَّرت على حكمها[٤] نحو لا حولَ ولا قوَّةَ الَّا بالله جاز اعمال المكرَّرتين[٥] والغاؤُهما جميعًا . واعمال احداهما والغاء الاخرى

واعلم ان المشبَّه بالمضاف هو ما اتصل بهِ شيءٌ من تمام معناهُ معمولًا لهُ كما رايت . او لمتعلق بهِ كالناطق بخيرٍ وما جرى مجراهُ[٦]

---

(١) المراد بالمفرد ما ليس بمضافٍ ولا مشبَّهٍ بهِ . فيدخل فيهِ المثنَّى والمجموع . وذلك يستفاد من ذكرنا لهُ في مقابلة المضاف

(٢) اي يبنى المفرد وجمع التكسير على الفتحة . والمثنَّى وجمع المذكر السالم على الياء . وجمع المؤنث السالم على الكسرة . وقد

نصصنا على الفريقين الاولين حيث قلنا لا رجلَ بالفتح ولا مسلمين بالياء . واشرنا الى بناء جمع المؤنث على الكسرة بقولنا يجوز فيهِ البناء على الفتح ايضاً . فيكون نصب المبنيّ في هذا الباب محلاًّ كما هو شان المبنيات الذي نبهنا عليهِ في اول الكتاب

(٣) اي بطل عملها لفظاً ومحلاًّ فيُرفَع الاسم بعدها بالابتداء

(٤) اي اذا تكررت مع كون اسمها نكرةً متصلة بها

(٥) اي اعمال المكرَّرة وهي الاولى والمكرَّر بها وهي الثانية كقولهم المتضايفين للمضاف والمضاف اليهِ والمتعاطفين للمعطوف والمعطوف عليهِ . فيقال لاحولَ ولا قوّةَ بفتح الاسمين . ولا حولٌ ولا قوّةٌ برفعهما . ولا حولَ ولا قوةٌ بفتح الاول ورفع الثاني . ولا حولٌ ولا قوةَ برفع الاول وفتح الثاني . وفي المسئلة وجهٌ آخر وهو نصب الثاني مع فتح الاول . ولم نعتدَّ بهِ لضعفهِ فان قوماً خصّوهُ بالضرورة كتنوين المنادى المبني . وجعلهُ بعضهم منصوباً باضمار فعلٍ . واما اذا لم تتكرَّر لا في هذه الصورة فيتعين بناء الاول . ويجوز في الثاني الرفع والنصب . فيقال لاحولَ وقوةٌ بفتح الاول ورفع الثاني او نصبهِ

(٦) اي ان ما اتصل بالمشبَّه بالمضاف قد يكون معمولاً لهُ كالفرس في قولنا لا راكبًا فرسًا فانهُ معمول الراكب . وقد يكون معمولاً لما تعلّق بهِ نحو لا ناطقًا بخيرٍ عندنا فان الخير معمولٌ للباء التي تتعلق بالناطق . وكلا هذين المعمولين لايتمّ معني

المشبه بالمضاف الاَّ بها . والمراد بقولنا ما جرى مجراهُ نحو لا حسنًا وجههُ فى الدار ولا عشرين درهمًا عندي . وكذلك لا نازلًا في الحيّ ولا صاعدًا فوق المنبر وهلمّ جرًّا

الفصل التاسع

في ظنَّ واخواتها

هي ظَنَّ وحَسِبَ وخالَ وزَعِمَ ورأَى وعَلِمَ ووَجَدَ وما جرى مجراها (١) ويقال لها افعال القلوب . وهي تدخل على المبتدا والخبر بعد استيفاء فاعلها فتنصبهما جميعًا على انهما مفعولان لها . نحو ظننت زيدًا صادقًا ووجدت العلم نافعًا وقس عليهِ . وقد تتوسط بينهما او تتاخر عنها فيجوز اعمالها والغاؤُها . غير انهُ يُختار الاعمال في المتوسطة نحو زيدًا ظننت صادقًا والالغاء في المتاخرة (٢) نحو زيدٌ صادقٌ ظننت

واعلم ان كل ما تصرَّف من الافعال الناسخة (٣) يعمل عمل الماضي منها فيجري مجراهُ في جميع الابواب

(١) اي ما دلَّ على شكٍّ او يقينٍ نحو توهَّم وعدَّ ودرى وجعل بمعنى اعتقد ونحو ذلك

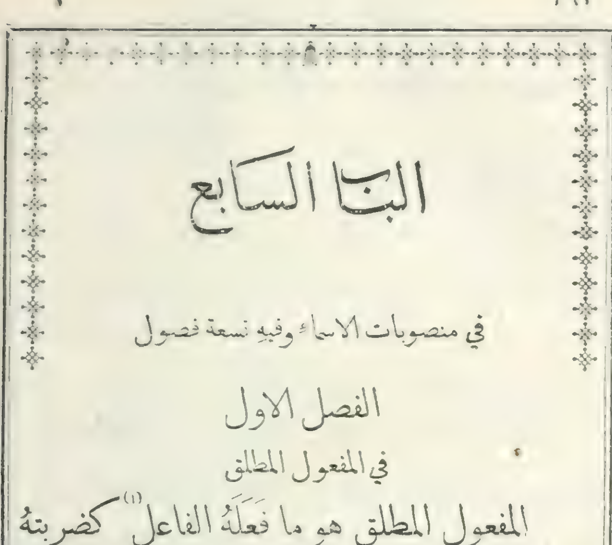
(٢) اي ان الجزءَين يُرفَعان مبتدأً وخبرًا ويكون الفعل في معنى الظرف . فاذا قيل زيدٌ صادقٌ ظننت كان معناهُ زيدٌ صادقٌ في ظنّي . وحينئذٍ لايكون لهُ مفعولٌ . وهكذا القول في الغاء المتوسطة

واعلم ان من احكام هذه الافعال التعليق وهو ابطال العمل لفظًا لامعنًى . وذلك انما يكون اذا اعترض دونها ما لهُ صدر الكلام مثل لام الابتداء نحو علمت لزيدٌ قائمٌ . وما النافية نحو ظننت ما زيدٌ صادقٌ . واداة الاستفهام نحو ما علمت أَزيدٌ عندك ام عمرٌو بالرفع لفظًا في الجميع والنصب محلاً . ولم نتعرَّض لهُ لدخولهِ تحت التنبيه الذي نذكرهُ في اخر الباب التالي

ومن خصائصها جواز وقوع فاعلها ومفعولها ضميرين لواحدٍ نحو علمتُني قاصرًا بضم التاء اي علمتُ نفسي بخلاف بقية الافعال

وقد تدخل همزة النقل على رأَى وعَلِم فتزيدهما مفعولاً ثالثًا نحو أَرَى اللهُ الناسَ ايوبَ صابرًا وأَعلَمهم اياهُ صدّيقًا

(٣) هذا يشمل كان وكل ما يليها من الافعال . فيقال لاتكن بخيلاً . واعجبني كونك صادقًا . ولا يكاد البخيل يجود . واظنُّ زيدًا امينًا . وزيدٌ مظنونٌ شجاعًا . وهلمَّ جرًّا في البواقي



الباب السابع

في منصوبات الاسماء وفيه تسعة فصول

الفصل الاول

في المفعول المطلق

المفعول المطلق هو ما فعلهُ الفاعل[1] كضربتهُ ضربًا . فان ساوى معناهُ معنى فعلهِ كما رايت قيل لهُ المؤكد. وان زاد عليهِ بافادة عددٍ كضربتهُ ضربتين او نوعٍ كضربتهُ ضربَ الظالم فهو المبين[2]

واعلم ان كل ما دلَّ على المصدر[3] الواقع في هذا الباب ينوب عنهُ فينتصب انتصابهُ كجلست قعودًا . وضربتهُ ثلثَ ضرباتٍ . وقعدتُ القُرفُصاءَ . وقس عليهِ[4]

---

(١) اي هو نفس الامر الصادر عن الفاعل. وذلك يستلزم

كونهُ مصدرًا كالضرب في المثال الذي ذكرناهُ فانهُ هو نفس الامر الصادر عن الضارب

(٢) هذا تقسيمٌ لهذا المفعول فانهُ قد يكون مساويًا لفعلهِ في المعنى كالضرب بالنسبة الى ضرَب فانهُ لا يزيد على معناهُ شيئًا ولكن يؤَكّدهُ فقط . ولذلك يقال لهُ المؤكّد . وقد يكون زائدًا عليهِ بدلالتهِ على عددٍ لوقوعهِ كضربتهُ ضربتين او ضرباتٍ او على نوعيَّةٍ لهُ كضربتهُ ضرب الظالم او ضرب المؤَدِّب . فانهُ مع تضمنهِ معنى الفعل يفيد بيان العدد او النوع ولذلك يقال لهُ المبيِّن

(٢) هذا يشمل ما دلَّ على حقيقتهِ او عددهِ او نوعهِ . وقد مثَّلنا للاول بما برادفهُ في المعنى . وللثاني بما يدلُّ على عددهِ . وللثالث بما يدلُّ على نوعهِ كما ترى . ومما يدلُّ عليهِ ايضًا اسم الاشارة كضربتهُ ذلك الضربَ . واسم الآلة كضربتهُ سوطًا . والصفة كضربتهُ اشدَّ الضربِ . وكذلك ما دلَّ على كُلّيَّةٍ لهُ او جزئيةٍ منهُ كضربتهُ كلَّ الضرب وعرفتهُ بعض المعرفة ونحو ذلك

واما تصرُّف المفعول المطلق في التثنية والجمع فقد مرَّ الكلام عليهِ في تصريف الاسماء المشاركة للفعل فاغنى عن التكرار

الفصل الثاني
في المفعول بهِ

المفعول بهِ هو ما وقع عليهِ فعل الفاعل كضربت زيدًا. غير ان الفعل يصل اليهِ تارةً بنفسهِ فينصب كما رايت ويقال لهُ الصريح. وتارةً بواسطة الحرف فيُجَرُّ لفظًا ويُنصَب محلًا[1] كذهبت بزيدٍ ويقال لهُ غير الصريح. وهو قد يكون واحدًا كما مرَّ. وقد يكون متعددًا كاعطيت زيدًا درهمًا وأريتهُ عمرًا فاضلًا

واعلم ان من المفعول بهِ المُنادَى[2] معوَّضًا فيهِ بحرف النداء عن فعلهِ المحذوف. غير انهُ ان كان مفردًا معرفةً يبنَى على ما كان يُرفَع بهِ قبل النداء نحو يا زيدُ ويا رجلُ لمعيَّنٍ بالضم[3]. وكذلك يا زيدون ويا مومنون بالواو. والأَّ جرى على نصبهِ نحو يا عبد الله ويا رجلًا لغير معيَّنٍ[4]. فان كان معرَّفًا باللام امتنع دخول حرف النداء عليهِ. فجُعِل تابعًا لأَيٍّ[5] تنادَى مبنيَّةً على الضم ملحقةً بها التنبيه. فيُرفَع اتباعًا للفظها

نحو يا أَيُّها الرجلُ . وقس عليهِ

---

(١) اي انهُ مُجَرٌّ لفظاً بالحرف ولكنهُ يُنصَب محلاًّ بالمعنى لان معناهُ اذهبت زيدًا

(٢) اي ان المنادى شعبةٌ من المفعول بهِ لان اصل يا عبد الله مثلاً انادي عبد الله . فحُذِف فعل النداء وعُوِّض عنهُ بحرفهِ . وحروف النداء خمسةٌ وهي يا وأَيَا وهيَا وأَيْ والهمزة

(٣) المراد بالمفرد ما يقابل المضاف والمشبَّه بهِ فدخل فيهِ المثَنى والمجموع كما مرَّ في باب لا النافية للجنس . وهو يُبنى على ما كان يُرفَع بهِ قبل النداء . فيُبنى الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤَنث السالم على الضم نحو يا زيدُ ويا رجالُ ويا مومناتُ . والمثنى على الالف وجمع المذكر السالم على الواو نحو يا رجلان ويا مؤْمنون . وكلهُ في محلّ النصب على المفعولية

(٤) اي وان لم يكن مفردًا معرفةً جرى على النصب الذي هو شان المفعول بهِ نحو يا عبدَ الله ويا رجلاً لغير معيَّنٍ بنصب الاول لانهُ غير مفردٍ وان كان معرفةً والثاني لانهُ غير معرفةٍ وان كان مفردًا

(٥) اي انها تكون هي المنادى ويكون هو تابعًا لها . فان كان مشتقًّا نحو يا ايها الفاضلُ فهو نعتٌ . وان كان جامدًا نحو يا ايها الرجلُ فهو عطف بيانٍ . وتلحقها علامة التانيث دون التثنية

والجمع فيقال يا أيتها المرأة ويا أيها الرجلان والرجالُ

ولا يخفى ان هذا الباب متّسع الاطراف لاسبيل الى استيفاء الكلام عليهِ في مثل هذا الكتاب فاقتصرنا على ما يحتملهُ المقام

الفصل الثالث
في المفعول فيهِ

المفعول فيهِ هو ما وقع فيهِ الفعل من اسم زمانٍ او مكانٍ مبهمٍ كصمت يوماً ومشيت ميلاً ويقال لهُ الظرف. فان لم يكن اسم المكان مبهماً امتنع انتصابهُ ظرفاً فجُرَّ بالحرف كجلستُ في الدار. بخلاف اسم الزمان فانهُ يُنصَب مبهماً كما رايت. او مختصاً كصمتُ يومَ الجمعة. غير ان من الظروف ما يخرج تارةً عن الظرفيَّة كهذا يومُ العيد ويقال لهُ المتصرّف. ومنها ما يلزم الظرفيَّة ونحوها[1] كجلستُ عندَ زيدٍ وجئت من عندهِ ويقال لهُ الغير المتصرّف

واعلم ان من الظروف الغير المتصرّفة ما يلزم الاضافة الى الجملة كجئت اذ جاء زيدٌ وجلست حيثُ

جلسَ الاميرِ فيلزم البناء[٢] . ومنها ما يلزم الاضافة الى المفرد كجئتُ قبلَ الصبح وجلستُ فوقَ المنبر فيُعرَب ما لم يُحذَف المضاف اليهِ منويَّ المعنى كجئت قبلُ وجلست فوقُ فيعرض عليهِ البناء[٣]

---

(١) المراد بنحو الظرفية الجرّ بالحرف كما في قولنا جئت من عندهِ فان عند لا تستعمل الا ظرفاً كما في المثال الاول او مجرورةً كما في الثاني

(٢) اي يضاف اليها وجوباً فيُبنى بناءً لازماً بخلاف ما يضاف اليها جوازاً كيوم وحين ونحوهما فانهُ يجوز فيهِ الاعراب والبناء غير ان المختار بناؤهُ اذا أُضيف الى الجملة المصدَّرة بماضٍ واعرابهُ اذا أُضيف الى المصدَّرة بمضارعٍ او اسمٍ . فيُبنى على الفتح في نحو دخلت على حينَ غَفِلَ الحاجب. ويُعرَب في نحو هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم

(٣) اي ان هذا الظرف يكون معرباً الا اذا حُذِف المضاف اليهِ ونُوِي معناهُ دون لفظهِ فيُبنَى على الضم كجئت قبلُ وانصرفت بعدُ اي قبل القوم مثلاً وبعدهم . وكذا جلست فوقُ او تحتُ . فان نُوِي لفظ المضاف اليهِ ايضاً أُعرِب غير منوَّن كالمضاف مع ذكر المضاف اليهِ فيقال جئتُ من قبلِ مكسورًا بلا تنوين.

فانْ لم يُنوَ لفظهُ ولا معناهُ أُعرِب منوَّنًا كسائر الاسماء فيقال جئتُ قبلاً ومن بعدٍ

واعلم ان ما يُنصَب على الظرفية اسم المكان المشتق من لفظ عاملهِ كجلستُ مجلسَ القوم . وقد ينوب المصدر عن الظرف وهو نادرٌ في المكان كجلست قربَ الامير وكثيرٌ في الزمان كجئت طلوعَ الشمس

الفصل الرابع
في المفعول لهُ

المفعول لهُ هو ما وقع الفعل لاجلهِ من مصدرٍ يشاركهُ في الزمان والفاعل كهربت خوفًا . فان لم يكن كذلك وجب جرهُ بحرف التعليل كقصدتهُ لفائدةٍ منهُ . على ان ما كان على حكمهِ يجوز فيهِ الجرُّ ايضًا كهربت لخوفٍ . فان اقترن بأَل ترجَّح جرُّهُ كهربت للخوف . وان أُضِيف استوى الامران كهربت خوفَ القتل او لخوفهِ . وقس عليهِ

اي يجب جر المفعول لهُ بحرف التعليل اذا لم يكن مصدرا

مشاركًا للفعل في الزمان والفاعل. كما اذا كان غير مصدرٍ نحو جئتك للماء . اوكان مصدراً غير مشاركٍ للفعل في الزمان نحو زرتك اليوم لاكرامك لي امس. اوغير مشاركٍ لهُ في الفاعل نحو زرتك لاكرام قومك لي . وقد جمعنا الثلثة في قولنا قصدتهُ لفائدةٍ منهُ. فان الفائدة ليست بمصدرٍ. ولا تشارك القصد في الزمان لانها متاخرةٌ عنهُ. ولا في الفاعل لان المفيد غير القاصد

وحرف التعليل يشمل اللام كما في الامثلة . والباء كقُتِل فلانٌ بذنبهِ. ومِن كسكِرَ زيدٌ من الخمر. وفي كقُتِل كُلَيبٌ في ناقةٍ

واعلم ان المصدر الواقع مفعولاً لهُ لا يكون الاقلبيًّا كالخوف ونحوهِ فلا يقال زرتك درساً للكتاب

الفصل الخامس

في المفعول معهُ

المفعول معهُ هو ما وقع الفعل بمصاحبتهِ مذكورًا بعد واو المعيَّة كمشى زيدٌ والطريقَ[١] . اي مع الطريق . وحكمهُ ان لا يصحَّ عطفهُ بالواو. اما من جهة المعنى كما رايت[٢] . واما من جهة اللفظ كمشيتُ وزيدًا لما ستعلم[٣] . فان صحَّ العطف كجاء الامير والجيش ضعف النصب

(١) قولنا مذكورًا حالٌ من الهاء في مصاحبتهِ . والمعيَّة نسبةٌ الى مع اي بعد الواو التي تفيد معنى مع وهو المصاحبة

(٢) اي كما رايت في المثال . لان العطف فيهِ يقتضي التشريك في الحكم فيستلزم نسبة المشي الى الطريق ايضًا وهو باطلٌ

(٣) اي لان العطف على الضمير المتصل لا يجوز الا بعد تاكيدهِ بالضمير المنفصل فيقال مشيت انا وزيدٌ كما سنذكر في باب العطف

الفصل السادس
في المُستثنَى

المُستثنَى ما أُخرِج من حكم ما قبلهُ باحدى أَدَوات الاستثناء وهي إِلَّا وغير وسوى وعَدا وخلا وحاشا. غير ان المُستثنَى بالَّا ان كان الكلام قبلها مُوجَبًا نُصِب على الاستثناء نحو قام القوم الَّا زيدًا . والَّا ترجَّح اتباعهُ مُبدَلًا من المُستثنَى منهُ [1] نحو ما قام احدٌ الا زيدٌ. فان لم يُذكر المستثنَى منهُ تفرَّغ العامل لهُ فجرى على مقتضاهُ ابدًا نحو ما قام الا زيدٌ. وما

رايت الا زيدًا . واما المُستثنى باخواتها فان استُثنِي بغير وسوى جُرَّ بالاضافة وجرى عليهما ما كان يستحقهُ مع الاَّ من النصب والاتباع والجري على مقتضى العامل(٢) كما علمت . وان استُثنِي بعَدا وخلا وحاشا فان قدِّرَت افعالاً نُصِب مفعولاً بهِ(٣) كجاء القوم عدا زيدًا . وان قدِّرَت حروفًا جُرَّ بها(٤) كقامت الجماعة حاشا زيدٍ . فان تقدمتها ما المصدرية تعيَّنت فعليَّتها فتعيَّن النصب(٥)

---

(١) اي وان لم يكن الكلام موجبًا ترجَّح اتباع المُستثنَى على نصبهِ . ويدخل تحت غير الموجب المنفيُّ كما في المثال . والواقع في سياق الاستفهام او النهي نحو هل قام احدٌ الا زيدٌ ولا يقم احدٌ الا بكرٌ

(٢) اي جرى على غير وسوى ما كان يستحقهُ المستثنَى بالاَّ من الاعراب . فيقال قام القوم غيرَ زيدٍ بنصب غير وجوبًا . وما قام احدٌ غيرَ زيدٍ بنصبها على الاستثناء جوازًا ورفعها على البدلية مرجحًا . وما قام غيرُ زيدٍ وما رايت غيرَ زيدٍ باجرائها

على مقتضى العامل. وهكذا القول في سوى

(٣) هذا مبنيٌّ على ان عدا بمعنى جاوز وفاعلها ضميرٌ يعود الى شيءٍ من المستثنى منهُ اي جاوز القائمُ منهم او بعضهم زيدًا. وكذا القول في خلا وحاشا على تضمين الاولى معنى المجاوزة والثانية معنى المجانبة

(٤) لان هذه الادوات الثلاث تُعدُّ من حروف الجر فيجُرُّ ما بعدها بها

(٥) قيّدنا ما بالمصدرية احترازًا من تقديرها زائدةً كما ذهب بعضهم فيجوز الجرُّ معها على تقديرهنَّ حروفًا بخلاف المصدرية فانها تختصُّ بالافعال فلا سبيل معها الى تقدير الحرفية ولذلك يتعيَّن النصب

واعلم ان الاستثناء الذي يُذكَر فيهِ المستثنى منهُ ينقسم الى متّصلٍ وهو ما كان فيهِ المستثنى من جنس المستثنى منهُ كما في نحو قام القوم الا زيدًا. ومنقطعٍ وهو ما ليس كذلك. وهذا يتعين فيهِ النصب على كل حالٍ نحو قام القوم الا جملاً وما قام احدٌ الا بعيرًا. وقد يُستثنَى بليس ولا يكون فيُضمَر فيهما الاسم على ما مرَّ في عدا ويُنصَب ما بعدهما خبرًا لهما نحو قام القوم ليس زيدًا اولا يكون زيدًا. وكل ذلك نادرٌ في الاستعمال

الفصل السابع
في الحال

الحال ما يبيّن هيئة الفاعل او المفعول بهِ[1] كجاء زيدٌ راكبًا وركبت الفرس مسرجًا. وحكمها ان تكون نكرةً مشتقةً وصاحبها معرفة كما رايت. فان وقعت المعرفة في تأويل النكرة او الجامد في تأويل المشتقّ جاز وقوعهما حالاً كجاء الامير وحدَهُ اي منفردًا. وطلع القمر بدرًا اي كاملاً. وان تخصَّصت النكرة[2] جاز مجيء الحال عنها كجاءني رجلٌ عالمٌ راكبًا

واعلم ان الحال قد تقع جملةً خبريةً[3] مرتبطة بضمير صاحبها كجاء زيدٌ يركض. فان خلَتْ منهُ رُبطَت بالواو كجاء والشمس طالعةٌ. وقد تُربَط بهما جميعًا كجاء ويدهُ على راسهِ. فان صدِّرَت بماضٍ مثبت لزِمَتْ قد مع الواو مطلقًا[4] كجاء وقد ركب. وذهب وقد طلع الفجر

---

(١) اي الصفة التي وُجد احدهما عليها في حال مباشرة الفعل كالركوب والجلوس ونحو ذلك . وهما يشملان ما كان فاعلاً او مفعولاً في اللفظ كما في المثالين . او في المعني كاعجبني قيام زيدٍ مسرعًا. وساءني ضرب الاسير مغلولاً . ومررت بهندٍ جالسةً . وضُرِب اللصُّ مجرَّدًا

(٢) المراد بتخصيصها تقريبها من المعرفة بنحو الوصف والاضافة والتعميم وغير ذلك كما مرَّ في باب المبتدا . فان لم تخصص بشيءٍ من ذلك وجب تقديم الحال عليها نحو جاءني راكبًا رجلٌ

(٣) قيَّدنا الجملة بالخبرية احترازًا عن الانشائية كما مرَّ في خبر المبتدا لان الحال حكمٌ على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا . ولذلك اشترطوا ارتباطها هنا كما اشترطوهُ هناك . وكما ياتي شبه الجملة هناك ياتي هنا ايضًا نحو جاء زيدٌ على فرسهِ واقبل الامير تحت رايتهِ

(٤) قيَّدنا الماضي بالمثبت لانهُ لو كان منفيًا لم تدخل عليهِ قد نحو جاء زيدٌ وما ركب . وقولنا مع الواو مطلقًا اي مرتبطة بالضمير كما في قولنا جاء وقد ركب او بالواو كما في قولنا ذهب وقد طلع الفجر

وربما جاء الماضي المُثبَت بدون الواو وقد كقولهِ

واني لتعروني لذكراكِ هزَّةٌ كما انتفض العصفور بلَّلهُ القطرُ

كما جاءت الجملة الاسمية بدون الواو كقولهِ

اذا نكرتني بلدةٌ او نكرتها خرجت مع البازي عليَّ سوادُ

فان قول الاول بلّلهُ القطر وقول الثاني عليَّ سواد حالان مجرّدتان من كل ما ذُكِر. وهو نادرٌ في الاستعمال

الفصل الثامن

في التمييز

. التمييز ما يبيّن ابهام ذاتٍ[1] او اجمال نسبةٍ[2]. وحكمهُ ان يكون نكرةً جامدةً. غير ان ما يبين ابهام الذات يكون مفسرًا لمفردٍ باعتبار جنسهِ. فيكون في الغالب موزونًا كعندي مثقالٌ ذهبًا. او مكيلًا كاشتريت صاعين تمرًا. او معدودًا كاخذت عشرين درهمًا[3]. وما يبيّن اجمال النسبة يكون مفسّرًا لجملةٍ باعتبار جهة تعلق النسبة الواقعة فيها. فيكون في الغالب منقولًا[4] عن الفاعل كطاب زيدٌ نفسًا. اي طابت نفس زيدٍ. او عن المفعول كرفعت الشيخ قدرًا. اي رفعت قدر الشيخ. او عن المبتدا كزيدٌ اكثر منك مالًا. اي مال زيدٍ اكثر من مالك. وكل ذلك

يكون بعد تمام ما يفسرهُ كما رايت [٥] .ما لم يكن المفسَّر اسم عددٍ لعشرةٍ فما دون [٦] او مائةٍ فما فوق [٧] فيجب اسقاط ما بهِ التمام من تنوينٍ ونحوهِ [٨] مضافاً الى المعدود كعشرة دراهم ومائتيْ دينارٍ. فان كان لغير عددٍ من المفردات جاز ذلك فيهِ كمثقال ذهبٍ ونحوهِ

واعلم ان اسم العدد من ثلثة الى عشرة [٩] يخالف المعدود في التذكير والتانيث. فيقال ثلثة رجالٍ وعشر نساء. فان اجتمعت العشرة مع ما دونها طابقت المعدود بنفسها [١٠] . فيقال ثلثة عشر رجلاً وثلَث عشرة امرأَةً. غير انها تُركَّب مع ما قبلها فيُبنيَان على الفتح ما لم يكن مثنًّى فيُعرَب بنفسهِ كالمضاف [١١] . فيقال جاءَني اثنا عشر عبدًا وملكت اثنتيْ عشرة أَمَةً. وقس على كل ذلك ما جرى مجراهُ

---

(١) اي شيوعها بحيث لا نُعرَف من اي الاجناس هي كالرطل فانهُ يصلح لكل موزونٍ. فاذا قيل رطلٌ عسلاً عُلم

انهُ من جنس العسل فارتفع الابهام

(٢) المراد النسبة الواقعة بين امرين على سبيل الاجمال كنسبة الطِيب الى زيدٍ في قولك طاب زيدٌ . فان الطِيب يحتمل ان يكون من جهة نفسهِ اودارهِ اومولدهِ او غير ذلك فاذا قيل طاب زيدٌ نفسًا تعيَّن ان يكون من جهة نفسهِ فاندفع الاجمال

(٣) لانهُ قد يكون ممسوحًا نحو لي جريبٌ نخلاً. وقد يكون شبه الممسوح ايضًا نحو ما في السماء موضع راحةٍ سحابًا . او شبه الموزون نحو ليس عندي ثقل خردلةٍ ذهبًا. اوشبه المكيل نحو عندي خابيةٌ عسلاً

(٤) لانهُ قد يكون غير منقولٍ عن شيءٍ نحو امتلأ الاناءُ ماءً

(٥) هذا يشمل التمام اللفظيَّ بالتنوين ونون التثنية والجمع في المفرد. والتمام التركيبيَّ في الجملة

(٦) اي الى الثلثة لان الواحد والاثنين لا مميز لهما

(٧) اي الى الالف لانهُ منتهى اصول الاعداد

(١) هذا بيانٌ لما بهِ التمام احترازًا بهِ عن التمام التركيبيّ اي اذا كان المفسَّر اسم عددٍ كما ذكرنا يجب اسقاط التنوين ونحوهُ منهُ . ولا يخفى ان المراد بنحو التنوين نون التثنية والجمع وهما تسقطان مثلهُ عند الاضافة

(٩) تدخل تحتهُ الآحاد الواقعة في العقود من واحد وعشرين

الى تسعة وتسعين فيقال واحد وعشرون رجلاً واحدى وعشرون امرأةً وهكذا الى تسعة وتسعين بعيرًا وتسع وتسعين ناقةً

(١٠) هذه اشارةٌ الى استمرار ما يصحبها من الآحاد على مخالفتهِ للمعدود . وقد اوضحنا ذلك بقولنا ثلثة عشر رجلاً وثلث عشرة امرأةً

(١١) اي ان الجزءين يُبنَيان على الفتح ما لم يكن الجزءُ الواقع قبل العشرة مثنًى فيُعرَب وحدهُ مجرَّدًا من نون التثنية كالمضاف وتبقى العشرة على بنائها

واعلم ان شين العشرة مفتوحةٌ كيفما وقعت الا في المركّبة لمؤنثٍ نحو خمس عشرة امرأةً فيجوز فيها الفتح والسكون

الفصل التاسع
في احكامٍ أُخَر للكلام

كل ما استغنى الكلام عنهُ جاز حذفهُ كالمبتدأ في نحو سورةٌ انزلناها[1] . والخبر في نحو زيدٌ قائمٌ وعمرٌو[2] . وكل ما احتاج اليهِ وجب اثباتهُ ولو كان فضلةً كالحال في نحو لا تمشِ في الارض مرَحًا . والتمييز في نحو عندي عشرون درهمًا . وكل ما لهُ صدر الكلام

وجب تقديمهُ ولو كان حقُّهُ التأخير كاسم الاستفهام الواقع خبرًا في نحو اين الطريق. واسم الشرط الواقع مفعولاً بهِ في نحو أَيًّا تضربْ أَضربْ. وكل ما استُعمِل محصورًا وجب تاخيرهُ ولو كان حقُّهُ التقديم كالفاعل في نحو انما ضرب عمرًا زيدٌ. والمبتدإ في نحو ما في الدار الا زيدٌ. وكل ذلك مطَّرِدٌ في جميع الابواب فقس عليهِ بالاستقراء

واعلم ان المراد بما لهُ صدر الكلام هو ما دلَّ على معنى في كلام كالاستفهام والنفي والتوكيد ونحو ذلك. وكلُّهُ لا يتخطَّاهُ العامل الى ما بعدهُ او قبلهُ [٢]. فلا يُقال زيدًا هل ضربتَ. ولا علمتُ ما زيدًا عندك بالنصب فيهما فتنبَّه

---

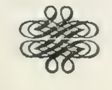
(١) اي هذه سورة

(٢) اي وعمرٌو قائمٌ او كذلك. ومن هذا القبيل حذف فاعل المصدر في نحو سرَّني قتل الظالم للاستغناء عنهُ

ومن قبيل اسم الاستفهام الواقع خبرًا ما يقع منهُ حالاً نحو

كيف جئت. او ظرفًا نحو متى اتيت. او مفعولاً بهِ نحو من رايت. او مفعولاً لهُ نحو لماذا قمت. وهكذا حكم المضاف الى اسم الاستفهام نحو ابنُ مَن انت وغلامَ من رايت ولأَية حاجةٍ جئت

(٢) اي ان الذي يستحقُّ التصدُّر في الكلام الذي دخل عليهِ هو ما يدلُّ على معنى من معاني الحروف مستفادٍ منهُ في الكلام كالاستفهام والنفي والشرط والتمنّي والترجّي والتوكيد وهو معنى إنَّ المكسورة ولام الابتداء. وكل ذلك لايعمل ما قبلهُ في ما بعدهُ ولذلك يجب الرفع نحو علمت لَزيدٌ قائمٌ. ولا ما بعدهُ في ما قبلهُ فلا يقال عندك ان زيدًا جالسٌ. وقد جمعناهما بقولنا لايتخطاهُ العامل. وعلى ذلك يجري كل ما اتى من هذا القبيل او سياتي بطريق الاجمال فقِس عليهِ بالاستقراء



الباب الثامن

في المخفوضات وفيهِ ثلثة فصول

الفصل الاول
في حروف الخفض واحكامها

يُخفَض الاسم بدخول حرفٍ عليهِ او اضافة اسمٍ اليهِ . غير ان من الحرف ما يشترك بين الظاهر والمضمر منهُ (١) . وهو من والى وعن وعلى وفي واللام والباءُ . كخرجت من الدارِ الى السوقِ ورحلت عنهُ وقس عليهِ . ومنهُ ما يختصُّ بالظاهر . وهو رُبَّ ومُذْ ومنذُ وحتَّى والكاف وواو القَسَم وتاؤهُ . غير ان رُبَّ تختصُّ بالنكرة موصوفةً (٢) نحو رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتهُ . ومذ ومنذ بالزمان نحو ما رايتهُ مذ يومين او منذ يوم الجمعة . وحتى بالآخر نحو صمتُ حتى المَغرِب . والتاءُ

باسم الجلالة فيقال تاللهِ لا غير. واما الاضافة فسيأتي الكلام عليها

---

(١) اي ان الحرف يدخل على كلٍّ منهما كما مثلنا غير ان الى وعلى تقلب الفهما ياء مع المضمر باسره. واللام تُكسَر مع الظاهر وياء المتكلم وتفتح مع بقية الضمائر نحو لَنا ولَهم وهلمَّ جرًّا. واما الباء فهي مكسورةٌ مع الجميع ظاهرًا ومضمرًا

(٢) قيَّدنا النكرة مع رُبَّ بكونها موصوفةً لانها عند المحققين مبتدأٌ زيدت عليها رُبَّ لافادة التقليل. فهي محتاجةٌ الى التخصيص بالوصف. والمختار في جوابها ان يكون ماضيًا كما مثلنا. وكثر حذفها بعد الواو مع بقاء عملها كقولهِ وليلٍ كموج البحر ارخى سدولهُ اي ورُبَّ ليلٍ. وبعضهم يجعل العمل للواو على النيابة عنها. وتلحقها ما الزائدة فتكفُّها عن العمل. وتدخل حينئذٍ على الجمل الاسمية والفعلية نحو رُبَّما زيدٌ قائمٌ ورُبَّما قام زيدٌ

واما مذ ومنذُ فقد تكونان ظرفين فيرفع الاسم بعدهما بالابتداء مخبرًا عنهُ بهما نحو ما رايتهُ مذ يومان. وتدخلان الافعال نحو ما رايتهُ منذ رحلَ القوم

واما حتى فلا بد ان يكون مجرورها آخرًا كالمغرب بالنسبة الى النهار. او متصلاً بالاخر نحو سهرت حتى مطلع الفجر. فلا يقال سهرت حتى نصف الليل. وفي كل هذه

الاحرف تفاصيل شتّى لا تليق بهذا المختصر

الفصل الثاني
في الاضافة ومتعلقاتها

الاضافة نسبة اسمٍ الى آخَر على معنى حرف جرٍّ مقدَّرٍ. وحكمها ان يُجرَّد المضاف من التنوين ونون التثنية والجمع جاريًا على مقتضى العوامل. ويُجَرّ المضاف اليهِ ابدًا. فان كان ظرفًا للمضاف كعرب الحجاز فالاضافة بمعنى في. او جنسًا لهُ كخاتم فضةٍ فهي بمعنى من والا فبمعنى اللام مطلقًا[1] وهي تفيد المضاف تعريفًا ان كان المضاف اليهِ معرفةً. او تخصيصًا ان كان نكرةً كما رايت ولا تصحب أَلْ في مضافٍ على الاطلاق. ولا تكون في التحقيق الا بين المفردات[2]. فان اضيف الى جملةٍ كقمت حين قام زيدٌ فهي مقدَّرةٌ بالمفرد اي حين قيامهِ ولذلك جازت الاضافة اليها[3]

واعلم ان من الاضافة ما يكون فيها المضاف صفةً والمضاف اليهِ معمولاً لها[٤] .فلا يُعتبر فيها تقدير الحرف[٥] ولا تفيد الا تخفيفًا في اللفظ بحذف التنوين ونحوهِ كضارب زيدٍ وحسن الوجه ومعمور الدار. وهي تصحب أَلْ في المضاف الى مصحوبها كالضارب الرجل. فان تجرَّد منها المضاف اليهِ امتنعت المسئلة ما لم يكن المضاف مثنًّى او مجموعًا بالنون[٦] فتجوز كجاء الضاربا زيدٍ والضاربوهُ . وتُعرَف الاولى بالمعنويَّة وهذه باللفظيَّة[٧]

---

(١) اي كيفما كان لان ذلك قد يكون تحقيقًا كغلام زيدٍ اي غلام لزيدٍ. وقد يكون تقديرًا كذي مالٍ وعند زيدٍ فان اللام لا يمكن التصريح بها فيهما ولكن يُقدَّر لهما مرادفٌ يُصرَّح معهُ باللام كصاحب ومكان ونحو ذالك

(٢) هذا اشارةٌ الى قولنا عرب الحجاز وخاتم فضةٍ فانها افادت الاول تعريفًا والثاني تخصيصًا

(٣) هذا تطبيق لها على ما تقرَّر في تعريفها من كونها نسبة اسمٍ الى اسمٍ اخر. وذلك انما يكون في بعض الظروف نحو

قمت حين قام زيدٌ وجلست حيث جلس الامير. فان الظرف فيهما مضافٌ الى الجملة لفظًا . ولكنهُ مضافٌ الى المفرد تقديرًا اي قمت حين قيام زيدٍ وجلست مكان جلوس الامير

(٤) هذا تفريعٌ على ما ذكرناهُ منها اي ان من الاضافة اضافةً يكون فيها المضاف صفةً والمضاف اليهِ معمولاً لتلك الصفة . وذلك يستلزم كون الصفة اسم فاعلٍ او مفعولٍ او صفةً مشبهة كما افاد تمثيلنا لان لهنَّ حقَّ العمل . وكونها بمعنى الحال او الاستقبال لانهُ شرطٌ في عملها كما ستعلم. فان كانت الصفة بمعنى الماضي كقاتل الحُسَين او المضاف اليهِ ليس معمولاً لها كافضل القوم كانت الاضافة معنويةً

(٥) اي لا يُنظَر فيها الى معنى حرف الجرّ المقدَّر في الاضافة المعنوية لانها لا تدلُّ على ما تدلُّ عليهِ تلك من النسبة المقتضية لمعنى الحرف . وانما يُراد بها تخفيف اللفظ بحذف التنوين او نون التثنية والجمع او غير ذلك مما يُذكَر في المُطوَّلات . لان ضارب زيدٍ مثلاً اصلهُ ضاربٌ زيدًا فخُفِّف بحذف تنوينهِ باقيًا على تنكيرهِ . ولذلك صحَّ وصف النكرة بهِ نحو مررت برجلٍ ضارب زيدٍ بخلاف ما في المعنوية

(٦) اي اذا تجرَّد المضاف اليهِ من أَل مع اقتران المضاف بها امتنعت الاضافة لعدم التخفيف فلا يقال الضارب زيدٍ اذ لم يكن الضارب منونًا فحُذِف تنوينهُ للاضافة . فان كان المضاف

مثنًّى او مجموعًا بالنون جازت الاضافة لحصول التخفيف بحذف نونهِ كجاءَ الضاربا زيدٍ والضاربوا عمرٍو

(٧) لان الاضافة الاولى تفيد امرًا معنويًّا وهو التعريف او التخصيص . والثانية تفيد امرًا لفظيًّا وهو التخفيف فتُسمَّى كل واحدة بما يستفاد منها

الفصل الثالث

في ما يلزم الاضافة

اذا كان الاسم ناقص الدلالة بنفسهِ[١] ككُلٍّ وبعض وجبت اضافتهُ الى ما تتمُّ دلالتهُ بهِ . نحو جاءَني كل القوم ورايت بعض الجماعة . فان لم يُضَف لفظًا كما رايت أُضِيفَ معنًى[٢] نحو كلٌّ يموت اي كل احدٍ

واعلم ان من هذه الاسماءَ ما لا يتعرَّب باضافتهِ الى معرفةٍ لتوَغُّلهِ في الابهام[٣] نحو جاءَني رجلٌ غير زيدٍ ورايت رجلاً مثلهُ . ولذلك جاز ان تُوصَف بهِ النكرة كما رايت

---

(١) اي لا يدلُّ على معنى تامّ بنفسهِ . وذلك نحو كل وبعض

وغير ومثل وقبل وبعد وفوق وتحت وامام ووراء وعند ولدى وحيث وبين وهي كثيرةٌ . فان معناها لا يتمُّ الاَّ بذكر ما تضاف اليهِ بخلاف رجل وفرس ونحوهما

(٢) لان التنوين فيهِ عوضٌ عن المضاف اليهِ فيكون منقطعًا عن الاضافة في اللفظ ولكنهُ مضافٌ في المعنى

(٣) اي لشدَّة ابهامهِ فانهُ اذا قيل جاء رجلٌ غير زيدٍ ورايت رجلاً مثل بكرٍ يتناول كثيرًا من الرجال فلا يستفيد شيئًا من التعريف باضافتهِ الى المعرفة

واعلم ان اسماء الجهات الست وغير ودون وأَوَّل وحَسْب اذا قُطِعَت عن الاضافة لفظًا ونُوِيَ معنى المضاف اليهِ تُبنَى على الضم كجلست فوقُ وعندي درهمٌ لاغيرُ . وحينئذٍ يقال لها الغايات



الباب التاسع

في التوابع وفيهِ ستة فصول

الفصل الاول

في حقيقة التوابع وافرادها

التَّابع ما جرَى عليهِ اعرابُ ما قبلَهُ من جهةٍ واحدة[1]. وهو ينقسم الى نعتٍ وتوكيدٍ وبدلٍ وعطفٍ. والعطف ينقسم ايضًا الى عطف بيانٍ وعطف نَسَقٍ. وفي كلٍّ من ذلك تفصيلٌ سيُذكَر

---

(١) احترازٌ عن نحوِ زيدٌ قائمٌ. فان الثاني قد جرى عليهِ اعراب الاول ولكن لا من جهةٍ واحدة لان الاول مرفوعٌ بالابتداء والثاني بالخبرية. وكذا لقيت زيدًا راكبًا واشتريت صاعًا تمرًا. فان كل ثانٍ فيهما قد جرى عليهِ اعراب ما قبلهُ ولكن ليس من جهةٍ واحدةٍ كما ترى

الفصل الثاني

في النعت

النعت تابع يدلُّ على معنًى في المتبوع او متعلّقهِ مطلقًا[1] كجاء الرجلُ الكريمُ. او الكريم ابوهُ. وحكمهُ ان يكون مشتقًّا كما رايت. او في تأويل المشتقّ كجاءَني رجلٌ ذو مالٍ. اي صاحب مال. وهو يتبع ما قبلهُ في الاعراب والتعريف والتنكير مطلقًا. فان كان لهُ في المعنى[2] تبعهُ ايضًا في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع. كجاء الرجل الفاضل. ورايت الرجلين الفاضلين. ومررت بامرأةٍ فاضلةٍ. وهلمَّ جرًّا. ويقال لهُ الحقيقيُّ. وان كان لما بعدهُ تبعهُ في ما سوى التثنية والجمع كجاء الرجل الفاضل أبوهُ. او أبواهُ. او آباؤُهُ. والفاضلة امهُ. او ابناتهُ. او نساؤُهُ. ويقال لهُ السببيُّ

واعلم ان النعت لا يجري الّا على الاسماء الظاهرة فيوضح المعرفة منها ويخصّص النكرة[3]. غير انهُ قد يكون مفردًا فيشترك بينهما[4] كما رايت. وقد يكون جملةً

خبرية (٥) فيختص بالنكرة مرتبطًا بضميرها كجاءَني غلامٌ وجههُ حَسَنٌ. ورايت رجلًا يحبُّ العلماءَ. وقس على كل ذلك

---

(١) اي يدلُّ على معنًى في متبوعهِ كالكرَم في نحو جاءَ الرجل الكريم او في ما لهُ علاقةٌ بمتبوعهِ كابيهِ في نحو جاءَ الرجل الكريم ابوهُ كما مثلنا. واحترزنا بقولنا مطلقًا عن نحو ضربت اللصَّ مجرَّدًا فان مجرَّدًا يدل على معنًى في اللصّ ولكن لا مطلقًا بل مقيَّدًا بحال الضرب

(٢) اي ان كان نعتًا لما قبلهُ في المعنى لا لما بعدهُ تبع ما قبلهُ من كل جهةٍ. واما ان كان نعتًا لمتعلقهِ في المعنى فانهُ يتبع المتعلّق في التذكير والتانيث والافراد دون التثنية والجمع لانهُ عاملٌ لهُ وهو مرفوعٌ بهِ فيجب افرادهُ معهُ كما يجب افراد الفعل مع مرفوعهِ. فيقال جاءَ الرجل الفاضل ابوهُ والكريم آباؤهُ ولا يقال الفاضلان ابواهُ والكريمون آباؤهُ. فان كان الجمع مكسَّرًا جاز فيهِ بخلاف السالم فيقال الفضلاءُ آباؤهُ ولا يقال الفاضلون الا على لغة اكلوني البراغيث

(٣) اي يرفع الاشتراك العارض في المعارف كجاءَ زيدٌ التاجر. ويقلّل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو جاءَني رجلٌ تميميٌّ. وهذا هو الاصل فيهِ. وياتي ايضًا لمجرَّد المدح نحو بسم الله

الرحمن الرحيم . او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . او التوكيد نحو ضربتهُ ضربةً واحدة

(٤) اي بين المعرفة والنكرة نحو جاء الرجل الكريم . وهذا رجلٌ كريم

(٥) قيدنا الجملة بالخبرية لان النعت حكمٌ على المنعوت والحكم خاصٌ بالخبر . فلا يقال جاءني رجلٌ هل تعرفهُ . والنعت بالجملة خاصٌ بالنكرة . فان وقعت بعد المعرفة نحو جاء زيدٌ وجههُ عابسٌ كانت حالاً

الفصل الثالث
في التوكيد

التوكيد تابعٌ يقرّر امر المتبوع في النسبة او الشمول[١] . وهو اما لفظيٌّ ويكون لتوكيد النسبة بتكرار اللفظ مطلقاً[٢] على طريق القياس . كجاء الامير الامير وقام قام زيدٌ . ونعم نعم . واما معنويٌّ ويكون لتوكيد النسبة بالنفس والعين مضافتين الى ضمير المؤكَّد كجاء الامير نفسهُ . ولتوكيد الشمول بكُلّ وكِلا وكِلْتا مضافات اليهِ ايضاً واجمع مفردة[٣] . كجاء القوم كلُّهم

ولقيت الجيش اجمع . وكلهُ يختصُّ بمعارف الاسماء[٤]
محفوظًا في الفاظٍ معلومةٍ كما رايت

واعلم ان كلا وكلتا توكدان المثنى معربتَين اعرابهُ
كجاء الرجلان كلاهما ورايت المراتين كلتيهما . وكل
واجمع توكدان المفرد والجمع[٥] كما رايت

---

(١) اي يقرر نسبة شيء الى المتبوع نحو جاء الامير الامير. او نسبة المتبوع الى شيء نحو انت الامير الامير. فان الاول يقرر نسبة المجيء الى الامير حقيقةً بحيث لا يُتوهَّم فيهِ المجاز بانهُ قد جاء غلامهُ او كتابهُ ونحو ذلك . والثاني يقرر نسبة الامارة الى المخاطب حقيقةً بحيث لا يُتوهَّم فيهِ المجاز بانها على سبيل التعظيم او التشبيه ونحو ذلك . او يقرر شمول المتبوع لجميع افرادهِ نحو جاء القوم كلهم وهو ظاهرٌ

(٢) اي اسمًا كان او فعلاً او حرفًا ولذلك مثلنا لهُ بالامثلة الثلثة

(٣) اي غير مضافةٍ كما في المثالين

(٤) اي كل التوكيد المعنوي نسبةً وشمولاً يختص بالمعارف من الاسماء وهذا هو الاصل. وقيل بل تُؤَكَّد النكرة اذا افادت كقولهِ يا ليت عدَّة حَولٍ كلهِ رَجَبُ. وهو نادرٌ

(٥) اي لا يؤَكد بهما المثنى . وانما يؤَكد بكلا وكلتا. والغالب

في القياس ان يؤكَّد باجمع بعد كلّ لتستغني عن الاضافة الى ضمير المؤكَّد باضافة كل اليهِ فيقال جاء الجيش كلهُ اجمع . وكثر انفرادها كقولهِ قد صرَّتِ البكرة يوماً اجمعا على نيَّة اضافتها الى الضمير وهو الاشهر في الاستعمال

واعلم ان الاكثر في توكيد المثنى بالنفس والعين جمعهما معهُ على أَفعُل كما مع الجمع . فيقال جاء الزيدان انفسهما كما يقال جاء الزيدون انفسهم . ويجب في توكيد ضمير الرفع المتصل بهما ان يُؤكَّد قبلهما بالمنفصل نحو قام هو نفسهُ . وجاز جرُّهما بالباء الزائدة نحو جاء الامير بنفسهِ

الفصل الرابع
في البَدَل

البدل تابعٌ مقصودٌ بالنسبة دون متبوعهِ[1] غير ان المتبوع[2] قد يُذكَر توطئَةً لهُ فيكون تارةً عين متبوعهِ كقام اخوك زيدٌ . ويقال له بُدل الكلّ . وتارةً جزءهُ كبعت الدار نصفها . ويقال لهُ بدل البعض . وتارةً مُلابِسَهُ بغير ذلك[3] كاعجبني زيدٌ كلامهُ . ويقال لهُ بدل الاشتمال . وقد يُذكَر خَطَأً باللسان ويقال لهُ بدل الغلط . او بالفكر ويقال لهُ بدل النسيان

كقولك ركبت الفرسَ الناقةَ اذا غلطت او نسيت

واعلم ان البدل يقع بين المعرفة والنكرة والظاهر والمضمر مطلقًا (٤) ما لم يكن بدل كلٍّ فيُشترط تخصيص النكرة المبدلة كجاء زيدٌ رجلٌ تميميٌّ. وغيبة الضمير المُبدَل منهُ كرايتهُ زيدًا. ويقع بين الفعل ومثلهِ (٥) كقمت صلَّيت ويجيء يزورنا. وقس عليهِ

---

(١) اي ان البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منهُ. فاذا قيل قام اخوك زيدٌ فالمقصود بنسبة القيام اليهِ هو زيدٌ. واما الاخ فقد ذكر تمهيدًا لهُ لا لقصدهِ بالنسبة

(٢) هذا تقسيمٌ لذكر المُبدَل منهُ. فانهُ تارةً يُذكَر عمدًا وهو الثلثة الابدال الاولى. وتارةً يُذكَر خطأً وهو البدلان الاخيران

(٣) اي وتارةً يكون لهُ علاقةٌ معهُ بغير الكلّيَّة والجزئيَّة كعلمهِ او كلامهِ او غير ذلك من مشتملاتهِ. ولا بدَّ في بدل البعض والاشتمال من اضافتهِ الى ضمير المبدل منهُ كما رايت في مثاليهما

(٤) اي يقع بين هذه المذكورات من غير تعيينٍ ولا قيدٍ. فتُبدَل المعرفة من النكرة نحو جاءني رجلٌ غلام زيدٍ. وبالعكس نحو جاء زيدٌ رجلٌ من العرب. ويبدل الظاهر من المضمر نحو رايتهُ زيدًا. وبالعكس نحو ضربت زيدًا اياهُ. وكل ذلك يجري

على اطلاقهِ في جميع الابدال الاَّ ما استثنيناهُ في بدل الكل فانهُ يُشترَط فيهِ تخصيص النكرة المبدلة من المعرفة ليكون معها زياده بيانٍ تقرّبها من المبدَل منهُ بخلاف غيرهِ من الابدال فانهُ لا يلزمهُ ذلك نحو اشتريت الدار جزءًا منها. ويُشترَط فيهِ ايضاً ان يكون الضمير الذي يُبدَل منهُ الظاهر ضمير غائبٍ لانهُ اقرب اليهِ من ضمير المتكلم والمخاطب في رتبة التعريف. ولا يلزم ذلك في غيرهِ من الابدال نحو أَعجبْتَني كلامك. وقد اجازوا ذلك في بدل الكل اذا افاد معنى الشمول كالتوكيد نحو ركبتما البعير اثناكما. وهو نادرٌ

(٥) اي بين الفعل ونظيرهِ في الماضوية وغيرها. فيُبدَل الماضي من الماضي. والمضارع والامر من مثلها. ولا يجوز اختلافهما في ذلك

الفصل الخامس

في عطف البيان

عطف البيان تابعٌ اشهر من متبوعهِ. وحكمهُ ان يكون جامدًا لا يأَوَّل بالمشتقّ كجاء صاحبك زيدٌ. وهو لا يقع الاَّ بين الاسماء الظاهرة (١) موضحًا للمعارف كما رايت او مخصّصًا للنكرات كلبست ثوبًا جبةً. ولا بدَّ فيهِ من مطابقة المتبوع في جميع احوالهِ على الاطلاق

واعلم ان عطف البيان ان جاز حلوله محلَّ متبوعهِ (٢) كما في نحو جاءَ صاحبك زيدٌ جاز ان يكون بدلاً منهُ. والَّا فلا نحو يا زيدُ الحرثُ

(١) لانهُ بالنسبة الى متبوعهِ كالنعت بالنسبة الى المنعوت. ولذلك قالوا انهُ يوضح المعارف ويخصص النكرات

(٢) لان المبدَل منهُ في نية السقوط اذ المقصود بالنسبة هو البدل بخلاف عطف البيان فان المقصود فيهِ هو المتبوع والتابع موضحٌ لهُ اومخصّص. فان جاز اسقاط المتبوع واحلال التابع محلَّهُ جاز ان يكون بدل كلٍّ منهُ كما في نحو جاءَ صاحبك زيدٌ فانهُ يجوز ان يقال فيهِ جاءَ زيدٌ. وان لم يصحَّ فيهِ ذلك تعين ان يكون عطف بيانٍ كما في نحو يا زيدُ الحرثُ. فانهُ لا يجوز فيهِ اسقاط زيد لانهُ يستلزم دخول حرف النداء على الحرث وهو ممتنعٌ لان حرف النداء لا يدخل على مصحوب الالف واللام

الفصل السادس

في عطف النسق

عطف النسق تابعٌ يتوسط بينهُ وبين متبوعهِ احد الحروف العاطفة. وهي الواو والفاءُ وثمَّ وحتى وأَو وأَم ولا وبل ولكن (١). وهو يجري في جميع الاسماءِ

والافعال كجاءَ زيدٌ وعمرٌو. وقام زيدٌ وقعد. غيرانهُ اذا عُطِف على المضمر المتصل وجب تاكيد المرفوع منهُ بالمنفصل كجئت انا وزيدٌ واعادة عامل المجرور[٢] كمررت بك وبزيدٍ. واذا عُطِف على الفعل وجب إتحاد الزمان بين الطرفين كقام وقعد. ويقوم ويقعد. وقس على كل ذلك

واعلم ان حكم التابع[٣] ان يتبع لفظ المعرب كما رايت. ومحلَّ المبنيّ نحو جاءَ ذلكَ الرجلُ مالم يكن البناءُ عارضاً فحكمهُ جواز الامرين نحو يا زيدُ الكريم بالرفع والنصب[٤]. وما خرج عن ذلك[٥] فعلى تأويلٍ اولعارضٍ

---

(١) ذكرنا حروف العطف المتفق عليها ولم نذكر إمَّا لما فيها من الخلاف (٢) هذا يشمل مجرور الحرف كما مثلنا ومجرور الاضافة نحو جلست بينك وبين زيدٍ

(٣) هذا يشمل كل التوابع فتجري كلها عليهِ

(٤) لان المنادى المبنيّ منصوب المحلّ فيُرفَع تابعهُ باعتبار لفظهِ ويُنصب باعتبار محلّهِ. وكذلك تابع اسم لا النافية للجنس

نحو لا رجلَ كريمٌ عندنا. فانهُ يجوز رفعهُ باعتبار محلّ متبوعهِ مع لا من الابتداء. ونصبهُ باعتبار لفظهِ

(٥) هذا يشمل تابع المعرب والمبني جميعاً. اي ان ما لا يجري هذا المجرى من كل ذلك اما ان يكون على تاويل نحو سرّني قدوم الرجل الكريمِ وقتل الظالمِ الخبيث. فانهُ يجوز فيهِ رفع الكريم على تأويل ان الرجل فاعلٌ في المعنى ونصب الخبيث على ان الظالم مفعول بهِ في المعنى ايضاً فيُراعَى محلهما في الاتباع. ونحو يا ايها الرجلُ ويا هولاء القومُ. فان التابع يتعين رفعهُ فيهما اتباعاً للضمة الظاهرة في المنادى الاول والمقدَّرة في الثاني على انهُ هو المقصود بالنداء والمنادى قد جعل وسيلةً للتوصل الى ندائهِ بسبب الالف واللام كما علمت. واما ان يكون لعارضٍ نحو ما جاءني من احدٍ الأُزيدُ ويا زيدُ زيدَ اليَعْمَلات. فانهُ يتعيَّن فيهما اتباع المحلّ دون اللفظ لعروض زيادة الحرف في الاول والاضافة في الثاني

واعلم ان التابع قد يخرج عن كل ذلك نحو يا عبد الله وزيدُ في النسق ويا ابا الحسن عليُّ في البدل. فان التابع فيهما يُبنى على الضم بناءً على ان حرف العطف نائبٌ عن حرف النداء والبدل في نيّة تكرار العامل فيكون التابع في حكم المنادى المستقلّ. وكلاهما يدخلُ تحت قولنا على تأويلٍ. والى هذه الاحكام يرجع كل ما كان من هذا القبيل فانتبه

الباب العاشر

في احوال الفعل واعرابهِ وفيهِ سبعة فصول

الفصل الاول

في احكام الفعل واعمالهِ

• الفعل اما متصرّفٌ وهو ما اختلفت بنيتهُ لاختلاف زمانهِ كما مرَّ. واما جامدٌ وهو ما لزم بناءً واحداً كما سيجيءُ. وكلهُ لابدَّ لهُ من عمل في مذكورٍ او مقدَّر[1]. غير ان المتصرّف منهُ اقوى على العمل فهو يعمل محذوفاً ومؤخراً. بخلاف الجامد[2]. ومن المتصرّف ما يتأثر بالعوامل[3] كالاسماءِ فيُرفَع اذا تجرَّد عن النواصب والجوازم. ويُنصَب ويُجزَم اذا تعاقبت عليهِ كما سنرى

واعلم ان ما تضمَّن معنى الفعل من الاسماء

كالمصدر واسم الفاعل والمفعول يعمل عمل فعلهِ اذا وقع موقعهُ رفعاً ونصباً بحسب مقتضاهُ ويقال لهُ شبه الفعل(٤). غير ان الصفة لابد من اعتمادها على صاحبها نحو زيدٌ ضاربٌ اخوهُ عمراً. ما لم يتقدمها نفيٌ او استفهامٌ فتستغني عنهُ. فان وقعت صلةً لأَل عملت كيفما وقعت على الاطلاق(٥). وكل ذلك مطَّرَدٌ لهُ في جميع معمولات الافعال(٦) فقس عليهِ بالاستقراء

---

(١) اي كل فعل لابدَّ لهُ من عمل في معمولٍ ملفوظ بهِ نحو قام زيدٌ ورايت زيداً. او مقدَّرٍ قد حُذِف نحو جاء الذي ضربت اي ضربتهُ او قد استتر نحو قُم اي انت

(٢) اي ان الفعل المتصرف يبقى عملهُ ولو كان محذوفاً نحو حمداً لله اي احمد حمداً. ومؤخراً نحو زيداً ضربت. بخلاف الجامد فانهُ لابدَّ من ذكرهِ وتقديمهِ على المعمول نحو ما احسن زيداً

(٣) المراد بهِ المضارع فان العوامل تؤَثر فيهِ كما تؤَثر في الاسماء. فيُرفَع بالتجرُّد عن العوامل كما يُرفع المبتدا. ويُنصَب او يجزَم بمقتضى عواملهِ كما يتغير الاسم بمقتضى العوامل الداخلة عليهِ

(٤) اي ان كل ذلك اذا وقع موقع فعلهِ الذي شاركهُ في الاشتقاق يعمل عمل ذلك الفعل رفعًا ونصبًا بحسب مقتضاهُ من اللزوم والتعدّي. اما المصدر فانما يقع موقع فعلهِ اذا قُصِد بهِ ما يُقصَد بالفعل من الحدوث والنسبة الى ما يُخبَر بهِ عنهُ مقدَّرًا بالماضي والمستقبل منهُ مع أَن المصدرية وبالحال مع ما المصدرية نحو عجبت من ضربك زيدًا اي من أَن ضربتَ او تضربَ غدًا او مما تضربُ الآن. غير انهُ اكثر ما يُستعمَل مضافًا الى الفاعل فيرفعهُ محلًّا وينصب المفعول لفظًا كما رايت. او الى المفعول فينصبهُ محلًّا ويرفع الفاعل لفظًا نحو عجبت من شرب الخمرِ زيدٌ. والاول كثيرٌ في الاستعمال والثاني نادرٌ

واما اسما الفاعل والمفعول فيقعان موقع فعلهما وهو المضارع المعلوم للاول والمجهول للثاني اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال نحو زيدٌ ضاربٌ ابوهُ عمرًا وبكرٌ مضروبٌ غلامهُ اي الان او غدًا فيهما. فان الضارب قد رفع فاعلًا ونصب مفعولًا كيَضرِب لوقوعهِ موقعهُ. والمضروب قد رفع نائبًا كيُضرَب لوقوعهِ موقعهُ ايضًا. ويلتحق باسم الفاعل الصفة المشبَّهة بهِ فانها ترفع الفاعل نحو زيدٌ حسَنٌ وجههُ. وكذلك افعل التفضيل فانهُ يرفع الضمير المستتر فيهِ نحو زيدٌ احسن من عمرٍو. واما الظاهر فلا يرفعهُ الَّا في نحو قولهم ما رايت رجلًا أَحسَنَ في عينهِ الكحلُ منهُ في عين زيدٍ. لانهُ في هذه الصورة دون غيرها يقع موقع الفعل اي ما

رايت رجلًا يحسن في عينهِ الكحل كحسنهِ في عين زيدٍ. وكلاهما لا يكون الاَّ بمعنى الحال

وممَّا يعمل عمل الفعل اسم الفعل فانهُ يرفع الفاعل نحو هيهات العقيقُ اي بعُدَ. وينصب المفعول بهِ نحو دراكِ زيدًا اي أَدرِكهُ

(٥) احترزنا بالصفة عن المصدر واسم الفعل فانهما يعملان من غير اعتمادٍ على شيءٍ. واما الصفة فلا تعمل الاَّ اذا اعتمدت على صاحبها. وهو اما المبتدأ نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا. او ذو الحال نحو جاء زيدٌ راكبًا فرسًا. او الموصوف مذكورًا نحو مررت برجلٍ ضاربٍ زيدًا. او مقدَّرًا نحو يا طالعًا جبلًا اي يا رجلًا طالعًا. هذا اذا لم تقع بعد النفي او الاستفهام نحو ما قائمٌ اخوك وهل مضروبٌ بنوك فانها تعتمد عليهما فتستغني بهما عن معتمَدٍ آخر. وهذا اذا لم تقترن بأَلْ. فان اقترنت بها استغنت عن مراعاة الزمان والاعتماد على ما قبلها نحو جاء الضارب زيدًا امس او اليوم او غدًا

(٦) اي ان كل ما ذُكِر من العمل لشبه الفعل مطَّردٌ لهُ في جميع معمولات الافعال من الفاعل ونائبهِ والمفعول باطرافهِ وبقية المعمولات حسبما يقتضي المقام فيقاس ما لم يُذكَر على ما ذُكِر

الفصل الثاني

في اشتغال الفعل عن معمولهِ

اذا اشتغل الفعل عن مفعولهِ السابق بضميرهِ فان تقدَّمهُ ما يختصُّ بالافعال نُصِب باضمار فعلٍ محذوفٍ يفسّرهُ الفعل المذكور نحو إِنْ زيدًا ضربتهُ ضربك. وان تقدَّمهُ ما يختصُّ بالاسماء رُفع بالابتداء نحو خرجت فاذا زيدٌ يضربونهُ. فان لم يتقدمهُ شيءٌ جاز فيهِ الوجهان غير انهُ يترجح الرفع لاستغنائهِ عن تكلُّف اضمار الفعل[1]

واعلم ان الاشتغال يقع في الفاعل ايضًا بعد ما يختصُّ بالافعال[2] نحو ان زيدٌ قام اكرمتهُ على ما علمت في المفعول

---

(١) اي اذا تقدَّم المفعول بهِ على الفعل الذي كان يستحقُّ العمل فيهِ لو سُلّط عليهِ لكنهُ اشتغل عن العمل فيهِ بالعمل في ضميرهِ فان وقع ذلك بعد اداةٍ تختصُّ بالدخول على الافعال كاداة الشرط وجب نصبهُ بفعلٍ محذوفٍ يفسرهُ الفعل المذكور بعدهُ

نحوان زيدًا ضربتهُ ضربَك اي ان ضربت زيدًا ضربتهُ. غير ان الفعل المقدَّر لا يجوز التلفظ بهِ وانما يقدَّر لتصحيح العبارة. ومن ذلك يُعلَم انهُ اذا تقدَّمهُ ما يغلب دخولهُ على الافعال كاداة الاستفهام كان نصبهُ غالبًا لا واجبًا نحو هل زيدًا ضربتهُ. واما ان تقدمهُ ما يختصُّ بالاسماء كإذا الفجائية فيجب الرفع بالابتداء كما مثلنا. فان لم يتقدمهُ شيءٌ جاز الرفع بالابتداء والنصب بتقدير فعلٍ محذوف الّا ان الرفع اولى لاستغنائهِ عن تقدير الفعل المحذوف   واعلم ان ذلك يجري في المفعول الغير الصريح ايضًا. فيُقدَّر الفعل المحذوف من معنى الفعل المذكور نحوان زيدًا سلَّمتَ عليهِ اكرمك اي ان حيَّيت زيدًا

(٢) قيَّدنا ذلك بوقوعهِ بعد ما يختصُّ بالافعال لان الاسم لا يقع هناك فيجب تقدير الفعل وحينئذٍ يكون الاسم فاعلًا لتعذُّر الابتداء بهِ نحو ان زيدٌ اتاك فاكرمهُ اي ان اتاك زيدٌ اتاك على ما مرَّ في المفعول. فان كان بعد ما يغلب دخولهُ على الفعل نحو هل زيدٌ قام ترجَّحت الفاعلية على الابتداء فاعرف كل ذلك وقس عليهِ

الفصل الثالث

في تنازع الفعلين في العمل

قد يطلب كلٌّ من الفعلين ظاهرًا بعدهما نحو

قام وقعد زيدٌ فيتنازعانهِ. لانهُ لا يمكن ان يكون معمولاً لكلٍّ منهما . فيتعيَّن لاحدهما وهو الاول في اختيار الكوفيين لانهُ السابق . والثاني في اختيار البصريين لانهُ الاقرب . واما الآخَر فان اقتضى المرفوع أُضمِر فيهِ كقام وقعدا اخواك على اعمال الاول . وقاما وقعد اخواك على اعمال الثاني . وان اقتضى غيرهُ فان أُعمِل الاول أُضمِر في الثاني كقام وضربتهُ زيدٌ . وان أُعمِلَ الثاني لم يُضمَر في الاول كضربت وقام زيدٌ . وقس عليهِ المجرور

اي قد يطلب كلٌّ منهما اسماً ظاهراً واقعاً بعدهما فيجتذبهُ الى المعمولية لهُ لانهُ لا يمكن تسلُّط عاملين على معمولٍ واحدٍ. فلا بدَّ ان يكون معمولاً لاحدهما على غير تعيينٍ فيهما باتفاق الجمهور ولكن الخلاف على اختيار لحدهما كما ذكرنا . وعلى ذلك يُعمَل احدهما في الظاهر ويُهمَل الاخر عنهُ . فان اقتضى المهمل مرفوعاً أُعمِل في ضمير ذلك الظاهر. فيقال على اعمال الاول قام وقعدا اخواك . وعلى اعمال الثاني قاما وقعد اخواك . وان اقتضى منصوباً او مجروراً فان أُعمِل الاول في الظاهر اعمل الثاني في

ضميرهِ كقام وضربتهُ زيدٌ ومرَّ بي ومررت بهِ عمرٌو. وان اعمل الثاني جُرِّد الاول عن ضميرٍ كضربت وقام زيدٌ ومررت ومرَّ بي عمرٌو. وقس على كل ذلك

الفصل الرابع

في افعال المدح والذم

هي نعمَ وحَبَّذا في المدح وبِئسَ وساءَ في الذم. وهي افعالٌ جامدةٌ بلفظ الماضي يخبر بها عن المخصوص باحدهما مبتدأ موخرًا عنها [1]. غير ان حبَّذا مركبةٌ من الفعل واسم الاشارة فاعلًا لها بلفظٍ واحدٍ مع الجميع. فيقال حَبَّذا زيدٌ وهندٌ. وحَبَّذا الرجلان والمرأتان وهلمَّ جرًّا. واخواتها مفردةٌ تُسنَد الى مقترنٍ بلام الجنس او مضافٍ اليهِ طبق المخصوص في التذكير والتانيث والاعداد فيقال نِعمَ الرجلُ زيدٌ. وبئِسَ غلامُ الرجل عمرٌو. ونعم الرجلان اخواك. وقس على كل ذلك [2]

---

(١) اي تُجعَل هذه الافعال مع ما تُسنَد اليهِ خبرًا عن المخصوص

بالمدح او الذم حال كونهِ مبتدأً موخرًا . فاذا قيل نعم الرجلُ زيدٌ كانت جملة نعم الرجل خبرًا مقدَّمًا وزيدٌ مبتدأ موخرًا وهو مذهب الاكثرين. وهكذا بقيَّة اخواتها

(٢) اي ان حبَّذا مركَّبةٌ من حَبَّ وهو فعلٌ ماضٍ وذا وهو اسم اشارةٍ وهو فاعلها الا انهُ لا يتغير عن لفظهِ مطلقًا . فيقال حبَّذا زيدٌ. وحبَّذا هندٌ. وحبَّذا الرجلان وحبَّذا المراتان . وحبذا المومنون . وحبذا المومنات . بخلاف نعم واخواتها فانها افعالٌ مفردة تُسنَد الى اسمٍ مقترنٍ باللام الجنسيَّة نحو نِعمَ الرجلُ. او الى مضافٍ الى المقترن بهذه اللام نحو نعم غلام الرجل كما مثلنا ولا بدَّ من مطابقة هذا الاسم المخصوص بالمدح او الذم في التذكير والافراد وفروعهما. فيقال نعم الرجل زيدٌ ونعم الرجلان اخواك. ونعم الرجال بنو تميم. ونْعم المرأة هند . ونعم المرأتان ابنتاك. ونعم الجواري الزينبات. بتجريد الفعل عن تاء التانيث كما رايت او الحاقهِ بها نحو نِعمَتِ المرأة هندٌ . وهكذا في بِئسَ وساء

واعلم ان الرابط بين المبتدا والخبر في هذه الجُمَل هو الاشارة في حبذا. والعموم المستفاد من اللام الجنسية في اخواتها لان المخصوص من جنس الفاعل فهو مرتبطٌ بهِ. ويمتنع تقديم المبتدا على حبَّذا ويجوز تقديمهُ على غيرها قليلاً

٢

الفصل الخامس

في فعل التعجب

يُبنَى فعل التعجب مما يُبنَى منهُ اسم التفضيل[1] قياسًا . غير ان منهُ ما يكون على صيغة أَفعَل بلفظ الماضي . وهو يقع بعد ما التعجُّبيَّة مبتدأ بها . فيُخبَر بهِ عنها مسندًا الى ضميرٍ عائدٍ اليها ناصبًا ما تُعجِّب منهُ مفعولًا بهِ نحو ما أَحسنَ زيدًا . ومنهُ ما يكون على صيغة أَفعِلْ بلفظ الامر . وهو يُسنَد الى المُتعجَّب منهُ مجرورًا بباءٍ زائدةٍ[2] نحو أَحسِنْ بزيدٍ . وكلاهما جامدٌ لا يتصرَّف

واعلم ان الجمود في الافعال كالبناء في الاسماء . فيكون تارةً لازمًا كما في نِعمَ وبئسَ . وتارةً عارضًا كما في هاتين الصيغتين . وكلهُ يتجرَّد الفعل معهُ عن معنى الحَدَث والزمان[3]

---

(١) اي من ثلاثيٍّ ليس بذي لونٍ ولا عيبٍ كما علمت هناك فان أُريد التعجب من غيرهِ تُوُصِّل اليهِ بما يتوصَّل بهِ الى

التفضيل نحو ما اشدَّ انطلاقهُ وأنقَى بياضهُ . وكذلك أَحسِنْ باقبالهِ وأَحبِبْ بسُمرتهِ ونحو ذلك

(٢) اي ان الماضي منهُ يقع خبرًا عن ما الدالّة على معنى التعجب مسندًا الى ضميرها المستتر فيهِ . وهي اسمٌ في محلّ الرفع بالابتداء . والجملة بعدها خبرٌ عنها واما الذي على صيغة أَفْعِلْ فهو بلفظ الامر دون معناهُ لان المراد بهِ التعجب لا الطلب . وفاعلهُ المُتعجَّب منهُ اذ لا ضمير فيهِ . فهو مجرورٌ لفظًا بالباء ومرفوعٌ محلًّا بالفاعلية . وقيل فيهما غير ذلك مما لا موضع لهُ هنا

(٣) المشار بذلك الى سبب الجمود وحالتهِ . فانهُ يكون في الفعل لمشابهتهِ الحرف في تضمُّنهِ معنًى من معاني الحروف المستعملة كتضمُّن ليس معنى ما النافية وعَسَى معنى لَعَلَّ . او من المعاني التي كان حقُّها ان تؤدَّى بالحروف كالمدح والذم والتعجب مثلما يُبنى الاسم لمشابهتهِ الحرف كما عرفت في محلهِ . وكما يكون البناء لازمًا في الاسماء كبناء الضمائر والموصولات والاشارات . وعارضًا كبناء المنادَى واسم لا النافية للجنس يكون الجمود لازمًا في الافعال كجمود ليس وعسى ونِعمَ وبئسَ . وعارضًا كجمود هذين الفعلين . ولما كانت هذه الافعال قد حصلت كالحروف في عدم التصرُّف تجرَّدت عن معنى الحدَث الذي تقتضيهِ الافعال . وانسلخت عن الزمان الموضوعة لهُ في اصلها

الفصل السادس
في نواصب المضارع

تنصب المضارعَ أَن المصدرية نحو اريد ان ازورَك . ولن نحو لن يجد البخيل . وإذن مصدَّرة[1] متصلةً بهِ كقولك إذن تدخلَ الجنَّة جوابًا لمن قال آمنت بالله . وكي مسبوقةً بلام التعليل[2] نحو تعلَّموا لكي تُعلَّموا . واقوى هذه النواصب أَنْ فهي تعمل ظاهرةً كما رايت . ومضمرةً جوازًا[3] بعد لام كي نحو تُب ليُغفرَ لك الله . وبعد عاطف على اسمٍ صريحٍ[4] نحو ارضى بالفرار واسلمَ . ووجوبًا بعد كي اذا تجردت من اللام نحو سلني كي اجيبك . وبعد حتى اذا كانت حرف جرٍّ[5] نحو اضرب اللصَّ حتى يتوبَ . وبعد او اذا اريد بها معنى الانتهاء او الاستثناء نحو اجلس او يقومَ الامير . وبعد لام الجحود[6] الزائدة في خبر كان المنفيَّة نحو ما كان الله ليعذِّبَ الصالحين . وبعد فاء السبب وواو المصاحبة في جواب النفي . نحو لا اعرف

دار زيدٍ فأَزُورَهُ. او الطلب (٧) وهو الامر نحو زرني فاكرمَكَ. والنهي نحو لا تخاطر فتسلمَ. والاستفهام نحو هل تسمع فأحدّثَك. والتمني نحو ليت لي عبدًا فاعتقَهُ والترجّي نحو لعلّي احجُّ فازورَك. والعَرْض نحو أَلاَ تضيفنا فنشكرَك. والتحضيض نحو هلاَّ تدرسُ فتحفظَ. وقس على ذلك مع الواو نحو زرني واكرمَك وهلمَّ جرًّا. واعلم ان الفعل لا يُنصَب الا مستقبلاً. فان اريدَ بهِ الحال نحو مرِضَ زيدٌ حتى لا يرجونهُ امتنع النصب (٨)

---

(١) اي واقعةً في صدر الكلام الذي هي فيهِ فلا يكون ما بعدها معتمدًا على ما قبلها كما في قولنا إِذَنْ تدخلَ الجنة. فلو قيل انك اذن تدخل الجنة او اذن انت تدخل امتنع النصب لفقد التصدُّر في الاول واعتراض الفاصل في الثاني. واجازوا الفصل بلا النافية والنداء والقسَم نحو اذن لا ازورَك واذن يا زيدُ اكرمَك. واختُلِف في كتابتها فمنهم من يكتبها بالنون ومنهم بالالف منوَّنة. وقال بعضهم ان عملت تكتَب بالالف والاَّ فبالنون

(٢) قيَّدنا كي بكونها مسبوقةً بلام التعليل لانها لو كانت بدون اللام كانت حرف جرٍّ وكان النصب بأَنْ مضمرةً بعدها كما سنذكرهُ

(٣) اي ان شئت اضمرتها او اظهرتها. فان اقترنت بلا النافية تعيَّن الاظهار نحو زرتك لئلَّا تعتب اي لأَنْ لا فادغمت النون في اللام

(٤) اي خالصٍ غير مقصودٍ بهِ معنى الفعل كالفرار المذكور في المثال بخلاف غير الصريح كالضارب في قولك الضارب فيؤلِمُ زيدٌ فانهُ يجب رفع المعطوف عليهِ لانهُ في تاويل الفعل اي الذي يضرب فيؤلمُ هو زيدٌ

(٥) هذا احترازٌ عن العاطفة والابتدائية. وهي تكون تارةً بمعنى كي وتارةً بمعنى الى. وقد جمعهما قولنا اضرب اللصَّ حتى يتوب اي لكي يتوب او الى ان يتوب

(٦) المراد بالانتهاء معنى الى وبالاستثناء معنى الَّا. وقد جمعهما ايضًا قولنا اجلس او يقومَ الامير اي الى ان يقوم الامير او الَّا ان يقوم. واما لام الجحود فهي لامٌ مكسورةٌ تزاد لتوكيد النفي في خبر كان المنفية بصيغة الماضي لفظًا كما مثلنا او معنًى نحو لم يكن زيدٌ ليشرب الخمر

(٧) المراد او في جواب الطلب. وهو جنسٌ تحتهُ الانواع التي ذكرناها من الامر والنهي وما يليهما

(٨) اي حتى لا يرجون سلامتهُ في ذلك الوقت. فيمتنع النصب لتعذُّر اضمار أَنْ بعد حتى لانها تقتضي الاستقبال. ومن ثَمَّ تكون حتى ابتدائيَّة فيُرفَع الفعل بعدها للتجرُّد. وكذلك قولك لمن يحدّثك إِذَنْ اظنُّك صادقاً. فانهُ يمتنع النصب فيهِ لارادة الحال

واعلم انهُ لابدَّ من سبك أَنْ مع الفعل الواقع بعدها بمصدرٍ ظاهرةً او مضمرة. فيكون التقدير في نحو اريد ان ازورك وارضى بالفرار واسلم اريد زيارتك وارضى بالفرار والسلامة. ومثلها كي عند اقترانها باللام

الفصل السابع
في الجوازم

من الجوازم ما يجزم فعلاً واحدًا وهو لم ولَمَّا ولام الامر ولا النهي(١). نحو لم يَقُمْ زيدٌ. وجاء ولمَّا يطلع الفجر. وليطِبْ قلبك. ولا تخفْ. ومنها ما يجزم فعلين شرطًا وجوابًا. وهو إِنْ ومَن وما ومَهْما وأَيّ ومتَى وأَينَ وأَيَّانَ وأَنَّى وإِذْمَا وحَيْثُما وكَيْفَمَا. نحو ان تعجلْ تندَمْ وكيفما تَكُنْ أَكُنْ. وقس ما بينها فان لم يكن كلا

الفعلين مضارعًا[٢] وجب جزم المضارع ان كان شرطًا نحو ان تصبرْ ظفرت . وجاز ان كان جوابًا نحو ان صبرت تظفر

واعلم ان الجواب ان كان لا يصلح ان يقع شرطًا وجب ربطهُ بالفاء نحو ان صبرت فستظفر. فان صلح فان كان ماضيًا امتنعت الفاء وان كان مضارعًا مثبتًا او منفيًّا بلا جازت[٣] . وحيثما دَخَلَت امتنع الجزم معها بالاجمال[٤] وجواب الطلب[٥] المنصوب بعد فاء السبب اذا تجرَّد منها على قصد الجزاء[٦] يُجزَم على تقدير الشرط نحو زُرْني أُكرِمْك . اي ان تزرني اكرمك . وقس عليهِ

---

(١) لم نذكر أَلَمْ وأَلمَّا لانهما في الحقيقة لم ولمَّا زيدت عليهما همزة التقرير . ولا اللام ولا في الدعاء لان ذلك يقال فيهما تأدبًا . ولا اثر لكل ذلك من حيث العمل الذي هو المقصود . وكذلك لم نذكر اذا في جوازم الفعلين لان الجزم بها خاصٌّ بالشعر

(٢) اي اذا كان احد الفعلين ماضيًا والاخر مضارعًا فان

كان المضارع فعل الشرط وجب جزمهُ. وان كان جوابهُ جاز فيهِ الجزم والرفع . وقولنا ان كان لا يصلح ان يقع شرطًا يدخل تحتهُ الفعل الجامد نحو ان ضربتُ زيدًا فليس يضربني. والطلبيُّ نحو ان زارك زيدٌ فأَكرِمْهُ وان سأَلك فلا تبخل عليهِ. والمقرون بالسين او سوف نحو ان زرتني فسازورك او فسوف ازورك. او بقد نحو ان صبرت فقد ظفرت. والمنفيُّ بما او لن نحو ان اتاني زيد فما اطردهُ او فلن أَردَّهُ. ومن هذا القبيل ما وقع جملةً اسمية نحو ان فعلت فانت ظالمٌ

(٣) اي اذا كان الجواب يصلح ان يقع شرطًا فان كان ماضيًا بدون قد امتنع دخول الفاء عليهِ نحو ان زرتني اكرمتك. وان كان مضارعًا مثبتًا او منفيًّا بلا جاز دخول الفاء عليهِ

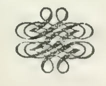
(٤) هذا يشمل ما دخلت عليهِ وجوبًا نحو ان اكرمتني فساشكرك. او جوازًا نحو ان صبرت فتظفرُ ومن يؤْمن بربهِ فلا يخاف بخسًا . فان كل ذلك يُرفَع للتجرُّد خبرًا عن مبتدا محذوف اي فانا ساشكرك وانتَ تظفر وهو لا يخاف. وحينئذٍ تكون الجملة في محل الجزم لانها جواب الشرط

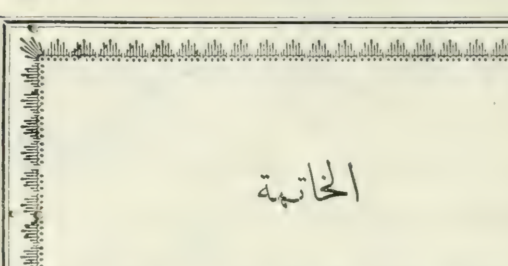
(٥) اي جواب الامر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والعَرْض والتحضيض

(٦) اي على قصد كون الجواب جزاءً لما قبلهُ. احترزنا بذلك عن نحو زُرْني يرحمُك الله فانهُ مرفوعٌ لقصد الدعاء فيهِ دون

الجزاء. واذا وقع الفعل في هذه الاجوبة على هذا القصد يُجزَم بتقدير شرطٍ بعد الطلب. فيُقال زرني أُكرِمْك بالجزم. والتقدير زرني فان تزرني أُكرِمْك. وهكذا في البواقي. واما جواب النفي فلا يصلح في هذا الباب ولذلك لم نذكرهُ

واعلم انهُ يُشترط في جواب النهي صحَّة تقدير حرف الشرط قبل حرف النهي نحو لا تخاطر تسلم. اي ان لاتخاطر تسلم. فلا يقال لاتمسَّ النار تحترق لعدم صحة التقدير المذكور





الخاتمة

في احكام الجُمَل والظرف والمجرور والوقف وفيها اربعة فصول

الفصل الاول

في احكام الجملة

الجملة ما تضمَّن اسنادًا من المركبات[1]. كالمبتدا والخبر والفعل والفاعل. فهي اعمُّ من الكلام[2] لاشتمالها على غير المفيد ايضاً كجملة الشرط. فان كان صدرها اسماً كزيدٌ قائمٌ فهي اسميَّةٌ. او فعلاً كقام زيدٌ فهي فعليَّةٌ. ولا عبرة بما دخل عليها من الحروف نحو إنَّ زيدًا قائمٌ او عَرَض من اختلاف الترتيب نحو زيدًا ضربتُ فانهُ لا يغيّر نسبتها الى ما انتسبت اليهِ في الاصل[3]

• واعلم ان الجملة ان احتملت الصدق والكذب[4]

كما رايت فهي الخبريَّة . والاَّ فهي انشائيَّة كقم ولا تقعد ونحو ذلك (٥)

---

(١) اي ما اشتمل على المُسنَد والمُسنَد اليهِ . واحترزنا بالمركبات عن نحو الضارب فانهُ قد اشتمل على المسند والمسند اليهِ وهو الضمير المستتر فيهِ ولكنهُ لا يُعدُّ جملةً . ويدخل تحت المركبات ما كان تركيبهُ لفظًا كقام زيدٌ او تقديرًا كقُمْ . وهي تنحصر في المبتدا والخبر والفعل والفاعل . وما كان بمنزلة احدهما نحو ما قائمٌ اخواك وقُتِل الخارجيُّ وكان زيدٌ قائمًا ونحو ذلك

(٢) لانهُ يختصُّ بالمفيد افادةً يحسن السكوت عليها والجملة تعمُّ غير المفيد المذكور ايضًا كجملة الشرط والجواب والصلة . فكل كلامٍ جملةٌ ولا يعكس

(٣) اي ان الحروف لا تغير نسبة الجملة الى الاسم او الفعل فلا يقال جملةٌ حرفية . ولكن لا تزال جملة ان زيدًا قائمٌ اسميَّةً وجملة هل قام زيدٌ فعليَّةً . والمُعتبَر في ذلك انما هو اصل التركيب فاذا عرض اختلافٌ في الترتيب لم يُعتبَر . فيقال ان جملة زيدًا ضربتُ فعليةٌ . وجملة قام ابوهُ زيدٌ اسمية

(٤) اي باعتبارها في نفسها مع قطع النظر عن سجيَّة المتكلم في الصدق او الكذب

(٥) اي وان لم تحتمل الصدق والكذب فهي انشائية كجملة الامر

والنهي والاستفهام ونحو ذلك. وانما ذكرنا هذه العبارة هنا وان لم تكن من مباحث هذا الكتاب لان الجملة الخبرية قد ذُكِرَت في باب الموصول والمبتدا والحال والنعت فاردنا ان نفسّرها هنا لاتمام الفائدة

واعلم ان الجملة اما كبرى وهي الاسمية الواقع خبرها جملةً. واما صغرى وهي الواقعة خبرًا نحو زيدٌ قام ابوهُ. فان مجموع العبارة جملة كبرى لوقوع الخبر فيها جملةً. وقام ابوهُ جملة صغرى لوقوعها خبرًا. وقد تكون كبرى وصغرى معًا نحو زيدٌ ابوهُ غلامهُ منطلقٌ. فان جملة ابوهُ غلامهُ منطلقٌ كبرى باعتبار وقوع خبرها جملةً وصغرى باعتبار وقوعها خبرًا. فان خرجت عن ذلك نحو زيدٌ قائمٌ لم تكن كبرى ولا صغرى لان خبرها مفردٌ وهي لم تقع خبرًا

الفصل الثاني

في محلّ الجملة من الاعراب

اذا وقعت الجملة خبرًا نحو زيدٌ يقوم [1]. او مفعولًا بهِ نحو قُلِ الحمدُ لله [2]. او حالًا نحو جاءَ زيدٌ يركض. او أُضيفَ اليها [3] نحو قمت حين قام زيدٌ. او أُجيبَ بها شرطٌ جازمٌ مقترنةً بالفاءِ [4] نحو ان حكمتَ فاعدل.

او تَبِعَت مفردًا نحو مررت برجلٍ يصلّي. او جملةً لها محلٌّ من الاعراب نحو الله يُحيي ويميت فهي في محلّ الاعراب الذي يقتضيهِ ذلك المقام. والا فلا محلّ لها من الاعراب

---

(١) هذا يشمل خبر المبتدا كما مثلنا واخبار النواسخ. وهي في الاول في محلّ الرفع. وفي ما يليهِ تارةً في محلّ الرفع ايضاً كخبر انّ ولا النافية للجنس نحو ان زيدًا يقوم ولا غلام سفرٍ يوجد. وتارةً في محلّ النصب كخبر كان وكاد والاحرف المشبهة بليس نحو كان زيدٌ يزورنا وكادت الشمس تغيب وما عمرٌو ينظم الشعر. وهكذا في اخواتهنّ

(٢) هذا يشمل حكاية القول كما مثلنا. والمفعول الثاني في باب ظنّ نحو وجدت العلم ينفع. او الثالث في باب أرَى نحو أُريتُ زيدًا اخاهُ يحبُّهُ وهي في محلّ النصب كالحالية

(٣) هذا يجري على الفعلية كما مثلنا والاسمية نحو قمت حين زيدٌ قائمٌ. وكلتاهما في محل الجر

(٤) لانها لو كانت بدونها نحو ان قمت قمنا كان محلُّ الجزم للفعل وحدهُ لا للجملة باسرها

واما التابعة للمفرد فهي ما وقعت صفةً لنكرةٍ كما رايت. فان

كان ما قبلها معرفةً نحو مررت بزيدٍ يصلي فهي حالٌ لا صفة. واما التابعة للجملة فهي ما كانت معطوفةً على جملةٍ كما رايت. او بدلاً منها نحو زيدٌ يقوم يذهب. وكل واحدةٍ منهما في محل الاعراب الذي يقتضيهِ متبوعها

وما خرج عن ذالك من الجمل فلا محلَّ لهُ من الاعراب. وهو الجملة الابتدائية نحو قام زيدٌ. وجملة الصلة نحو جاء الذي تعرفهُ. والمعترضة بين متلازمين نحو زيدٌ أيَّدك الله شاعرٌ. والمفسّرة نحو زيدًا ضربتهُ. والواقعة جوابًا للقسم نحو والله لافعلنَّ والواقعة جوابًا لشرطٍ غير جازم نحو لو زارني زيدٌ لاكرمتهُ او لشرطٍ جازم بدون الفاء نحو ان قام زيدٌ قمت كما مرَّ. والتابعة لجملةٍ لا محلَّ لها من الاعراب نحو جاء زيدٌ وذهب غلامهُ. فكل واحدةٍ من الطائفتين سبع جُمَل كما ترى

واعلم ان جملة الجواب الاسمية قد تُربَط باذا الفجائيَّة خلفًا عن الفاء نحو ان غزوت القوم اذا هم يهربون. وهي نادرةٌ في الاستعمال ولذلك لم نتعرَّض لذكرها في المتن

الفصل الثالث

في احكام الظرف وشبهِهِ

لا بدَّ من تعلُّق الظرف وحرف الجرّ بالفعل وما يجري مجراهُ[1]. غير ان متعلقهما ان دلَّ على حصولٍ

مطلقٍ في صلةٍ نحو رايت الذي عندك . او صفةٍ نحو مررت برجلٍ من العرب . او خبرٍ نحو الخطيب فوق المنبر. او حالٍ نحو جاءَ الامير في موكبهِ. وجب حذفهُ مقدَّرًا في الصلة بالفعل كحَصَلَ. وفي غيرها بهِ او بالصفة كحاصل. والاَّ فلا بدَّ من ذكرهِ مطلقًا(٢)

واعلم ان حرف الجرّ انما يتعلَّق اذا ادَّى معنى الفعل ونحوهِ الى مجرورهِ. والاَّ فلا متعلَّقَ لهُ كالباءِ الزائدة(٢) في نحو ليس زيد بقائمٍ . وقس عليهِ

---

(١) المراد بما يجري مجرى الفعل اسم الفاعل نحو زيدٌ جالسٌ فوق البساط وكاتبٌ بالقلم. واسم المفعول نحو زيدٌ مطروحٌ لدى الامير ومضروبٌ بالسياط. والصفة المشبهة نحو زيدٌ شجاعٌ وقت الحرب ولَهِجٌ بالحماسة. وافعل التفضيل نحو زيدٌ اكرم عند الناس واحسن من اخيهِ. والمصدر نحو عجبت من جلوسك وراءَ القبة وذهابك في الصحراء. واسم الفعل نحو هلمَّ اليوم وحَذارِ من الاسد

(٢) اي ان ما يتعلق بهِ الظرف او الحرف ان دلَّ على مجرَّد الحصول من غير اعتبار صورتهِ وجب حذفهُ. غير ان ذلك

المحذوف ان كان صلةً نحو رايت الذي عندك وجب تقديرهُ بالفعل اي رايت الذي حصل عندك او استقرَّ ونحو ذلك. وان كان صفةً او خبرًا او حالاً جاز تقديرهُ بالفعل او بالصفة المشتقَّة من الفعل. فاذا قيل الخطيب فوق المنبر جاز ان يكون التقدير حصل فوق المنبر او حاصلٌ فوقهُ. واما ان دلَّ ما يتعلقان بهِ على حصول مقيدٍ باحدى الصُوَر كالوقوف والجلوس وغيرها وجب ذكرهُ. فيقال زيدٌ واقفٌ تحت الخيمة وبكرٌ جالسٌ في الحجرة

(٢) لان حرف الجرّ يُستعمَل واسطةً لايصال معنى الفعل الى الاسم كاستعمال الباء لايصال المرور الى زيد في قولك مررت بزيدٍ ولذلك يتعلق بهِ. فان لم يكن كذلك لم يكن لهُ سبيلٌ الى التعلُّق كالحرف الزائد في نحو ليس زيدٌ بقائمٍ وهل اتاك من احدٍ. وحرف الاستثناء نحو قام القوم حاشا زيدٍ. فان الاول يصل معنى الفعل الى الاسم بدونهِ والثاني يصرف معنى الفعل عن مجرورهِ بخلاف الوضع فلا متعلق لهما. وكلاهما يخرج بقولنا اذا أدَّى معنى الفعل الى مجرورهِ

الفصل الرابع

في الوقف واحكامهِ

الوقف قطع الكلمة (١) عما بعدها. فان كان

الموقوف عليهِ مختوما بتاء التانيث المربوطة أُبدِلَت هاءً نحو جاءَت فاطمة [٢] . والا فان كان منوَّنا بعد فتحٍ أُبدِل تنوينهُ الفًا نحو رايت زيدًا [٣] . والّا وُقِفَ عليهِ بالسكون [٤] في المشهور [٥] نحو جاءَ الرجلْ . والحمد لله ربّ العالمينْ

انتهى

---

(١) اي الكلمة الواقعة في اخر الجملة حيث يقف المتكلم

(٢) قيَّدنا تاء التانيث بالمربوطة احترازًا عن المبسوطة في نحو جاءَت المومنات فانهُ يوقف عليها بالتاء

(٣) ذلك يكون لفظًا وخطًّا كما رايت . وقد يكون لفظًا لا خطًّا كشربت ماءً وفعلتهُ خطَأً

(٤) اي وان لم يكن مختومًا بالتاء المربوطة ولا منوَّنًا بعد فتحٍ وُقف عليهِ بالسكون . وهو يشمل ما كان مختومًا بالتاء المبسوطة كما مرَّ . وما كان منونًا بعد الضم او الكسر كجاءَ زيدٌ ومررت بزيدٍ وجاءَني قاضٍ . وما لا تنوين فيهِ كرايت الرجلَ ولقيت احمدَ . فان كل ذلك يُوقَف عليهِ بالسكون

(٥) هذا اشارةٌ الى ما ورد على خلاف ذلك من نوادر

الاستعمال كقولهم هذا قاضي باثبات الياء . والكبير المتعال بحذفها وغير ذلك مما يطول استيفاؤهُ

قال الفقير اليهِ تعالى ناصيف بن عبد الله اليازجي اللبناني هذا ما اردت تعليقهُ في هذا الكتاب متنًا وشرحًا من اصول هذه الصناعة . والله المستعان بمنهِ وكرمهِ وهو اعلم بالصواب

وكان الفراغ من تبييضهِ بقلم مؤلّفهِ في شهر اذار سنة سبع واربعين وثمانماية والف من التاريخ المسيحيّ والحمد لله اولاً واخرًا

وقد أُضيفت الى شرحهِ بعض زيادات لاجل توسيع الفائدة

طُبع ١٦ في بيروت سنة ١٩١٣ مسيحيّة

